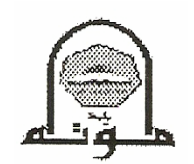


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المملكة العربية السعودية من الفترة من 1974-2010

إعداد الطالب
طلال مشل التمياط

إشراف
الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة
الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2011م

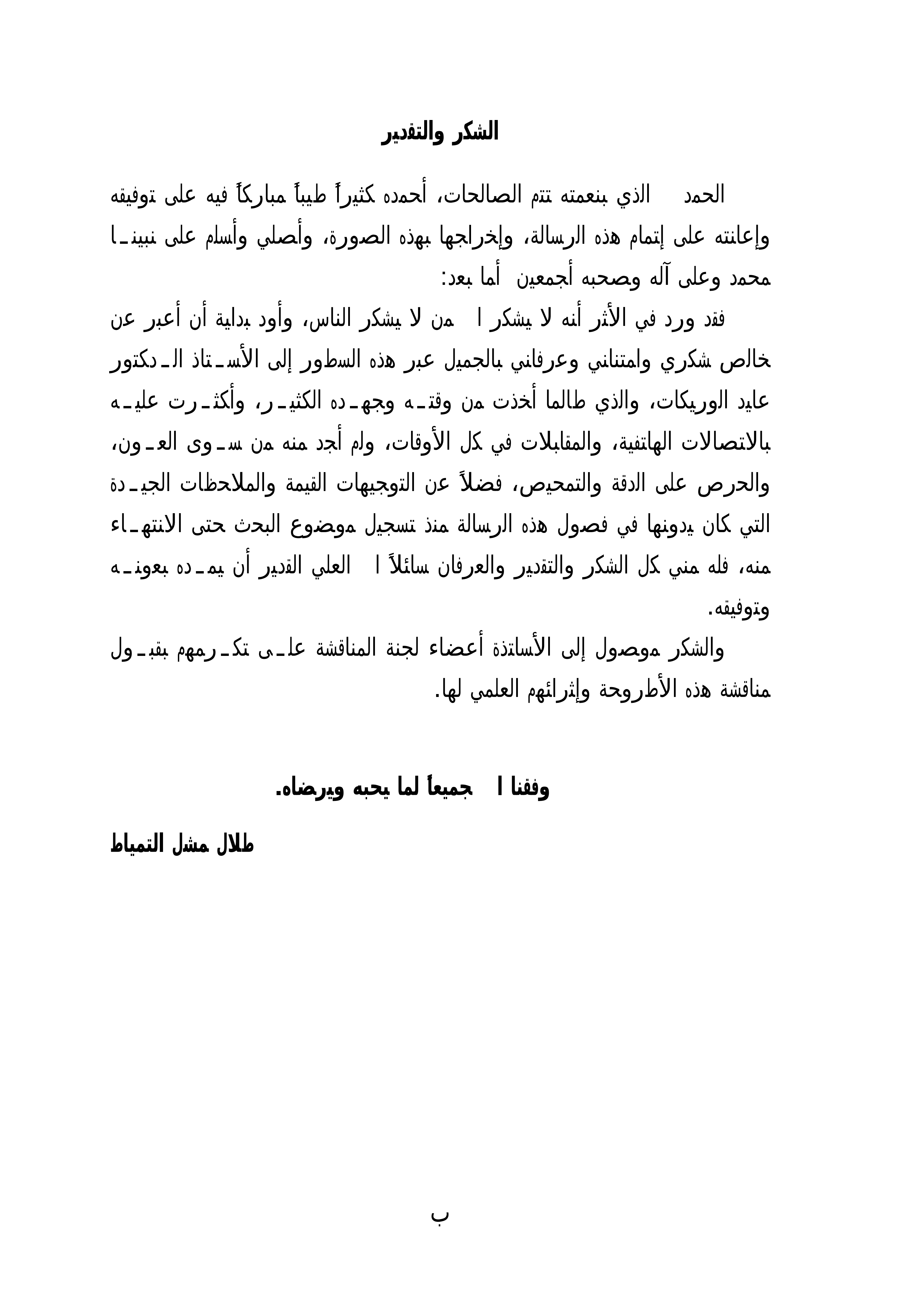
الإهداء

إلى روح شقيقي الفقيد سعادة السفير/

فواز بن مشل التمياط (رحمه ا)

الذي كان تواقاً إلى حضور هذه المناقشة، ولكن قدر ا وما شاء فعل.

طلال مشل التمياط



الشكر والتقدير

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده كثيراً طيباً مباركاً فيه على توفيقه وإعانته على إتمام هذه الرسالة، وإخراجها بهذه الصورة، وأصلي وأسلم على نبينـا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد ورد في الأثر أنه لا يشكر ا من لا يشكر الناس، وأود بداية أن أعبر عن خالص شكري وامتناني وعرفاني بالجميل عبر هذه السطور إلى الأسـتاذ الـدكتور عايد الوريكات، والذي طالما أخذت من وقتـه وجهـده الكثيـر، وأكثـرت عليـه بالاتصالات الهاتفية، والمقابلات في كل الأوقات، ولم أجد منه من سـوى العـون، والحرص على الدقة والتمحيص، فضلاً عن التوجيهات القيمة والملاحظات الجيـدة التي كان يدونها في فصول هذه الرسالة منذ تسجيل موضوع البحث حتى الانتهـاء منه، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان سائلاً ا العلي القدير أن يمـده بعونـه وتوفيقه.

والشكر موصول إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة علـى تكـرمهم بقبـول مناقشة هذه الأطروحة وإثرائهم العلمي لها.

وفقنا ا جميعاً لما يحبه ويرضاه.

طلال مشل التمياط

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المملكة العربية السعودية من الفترة من 1974-2010

طلال مشل التمياط

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات التفكك الاجتماعي ومعدلات الجريمة في المجتمع السعودي في الفترة من (1974-2010م)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتعلقة بهذا المجال من قبل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وبيانات وزارة الداخلية والعدل السعوديتين والمؤسسات والهيئات الدولية المتعلقة بقواعد بيانات البنك الدولي والأمم المتحدة، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختباري الارتباط والانحدار، تم التوصل إلى كل من معدلات نمو الجريمة وأثر العوامل الاجتماعية المتعلقة بالتفكك الاجتماعية المؤثرة فيها.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

معدلات الجرائم بازدياد بمعدل نمو (10،2%) جريمة، وجرائم المخدرات بمعدل (10%)، وعدد المحكومين في السجون بمعدل نمو (3.9%)، وارتفاع حجم الجريمة بارتفاع عدد السكان والكثافة السكانية وعدد حالات الطلاق، وارتفاع حجم الجريمة مع النمو في عدد السكان الريفيين في المناطق الحضرية، والحضريين في المناطق الريفية، وانخفاضها في حال تجانس السكان الريفيين والحضريين، وارتفاع حجم الجريمة كلما ارتفعت معدلات البطالة خاصة عند الإناث، وتنخفض في حال الاستقرار الاقتصادي وانخفاض معدلات التبعية الاقتصادية في الأسرة، وارتفاع حجم الجريمة (المخدرات) بارتفاع معدلات الانتظام في التعليم خاصة عند الإناث وانخفاضها في حال التسرب من التعليم وارتفاع معدلات التكرار والرسوب. وأخيراً قدمت الدراسة بعض التوصيات.

Abstract

**Social Disorganization & Its Relationship to Crime
In The Kingdom of Saudi Arabia From 1974-2010**

Talal M. Timyat

Mu'tah University, 2011

The study aimed to identify the impact of indicators of social disorganization on the crime rates in the society of Saudi Arabia (1974-2010), and, in order to achieve this goal, the research rely on secondary data related to this area prepared by the Department of Statistics and Information in Saudi Arabia and some international institutions and organization such as Databases of the World Bank and United Nations. Statistically, correlation, and regression tests were used.

The research findings revealed the following:

Crimes rates increased by 10.2 percent as growth rate, drug crimes increased at a rate of 10 percent and the rate of convicts number increased by 3.9 percent. Crime rates increased as the population density and the number of divorce cases increased. Crime rates increased as the number of the rural population in urban areas and the urban population in rural areas rises, and decreased in the case of homogeneity of the population of rural and urban centers. Crime rates increases in case of higher rates of unemployment, especially in females, and decreases in the case of economic stability and low rates of economic dependency in the family. Crime rates (drug crimes) increased, as attendance rates in education increases, especially in females, decreases in the cases of truancy and high rates of repetition and failure, and finally, the study presented some recommendations

الفصل الأول

خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تتغير المجتمعات عبر العصور وتبعاً عليه تتغير العلاقات وأشكالها التي تربط بين أفراد المجتمع، فتنتقل من حالة التكافل الاجتماعي في حال المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات يسودها المصالح الخاصة والتفكك الاجتماعي، فقد شهد المجتمع الأمريكي والمجتمع الأوروبي حالة انتقال من الأسرة الممتدة والترابط الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى التفكك الاجتماعي بعد الثورة الصناعية والاقتصادية التي كان لها الأثر المباشر على حالة التكافل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة الواحدة.

والمجتمعات في دول العالم النامي ومنها العربية والمملكة العربية السعودية في تغير مستمر متأثراً بكثير من العوامل التي تعد العولمة الاقتصادية والثقافية أكثرها تأثيراً. فالمجتمع السعودي في حالة حراك ونمو دائم وتغير مستمر ومتطور يمر بمراحل انتقالية تتحول من مرحلة إلى أخر تؤثر في البنيان الاجتماعي فيه.

وقد شهد مجتمع المملكة العربية السعودية منذ بداية السبعينات تغيراً اجتماعياً كبيراً، وذلك بسبب عدة عوامل كان من أهمها: الثروة النفطية العظيمة، والطفرة في ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، وخطط التنمية الطموحة والكبيرة التي تبنتها الدولة التي تطلب تنفيذها استقدام وإحضار عدد كبير من الوافدين من مختلف أنحاء العالم، وبمختلف التخصصات (العليا، والوسطى، والدنيا)، وقد جلب هؤلاء الوافدين معهم عاداتهم، وتقاليدهم، وثقافاتهم المختلفة عن عادات المجتمع السعودي وتقاليده، وقيمه، كما نقل بعضهم أنماطاً من السلوك المنحرف لم يكن موجود في هذه البلاد في السابق، وأدى ارتفاع عائدات النفط إلى ارتفاع مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية، وارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (3750) ريال في عام (1969م) إلى (24150) ريال عام (1999م)(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2000-2004م: 43)، وارتفع خلال خطة التنمية الثامنة إلى (43.7) ألف ريال في عام (2004م)، وارتفع إلى (46.2) ألف ريال في عام (2009م) (خطة التنمية التاسعة، 2010م: 42)، وارتفع مستوى التعليم حيث ازداد

عدد المدارس والكليات التابعة للمؤسسات التعليمية من (3283) منشأة تعليمية عـام (1969م) إلى (23,947) منشأة تعليمية عام (2001م)" وارتفع في عـام (2010م) عدد المدارس في التعليم العام إلى (47325) مدرسة، وعدد الجامعـات الحكوميـة والخاصة بلغ (29) جامعة منها (21) جامعة حكومية، و(8) جامعات خاصة (خطة التنمية التاسعة، 2010م) وارتفاع معدل الهجرة من الأرياف والبوادي إلـى المـدن الكبيرة، كما إن ظهور الكثافة السكانية العالية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فـي تلك المدن، الأمر الذي ساعد على أن تصبح تلك المدن مكاناً لكثيـر مـن مظـاهر الانحراف الاجتماعي هذه التي لم تكن معروفة في الماضي.

إضافة إلى تلك العوامل هناك عامل مهم يعمل بصورة كبيـرة فـي التغيـر الاجتماعي، ليس في المجتمع السعودي وحده، وإنما في العالم أجمع، وهـو الثـورة التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصالات، التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة، وخاصـة فـي مجـالات الإعـلام، وتقنيـة المعلومات من "انترنت"، وقنوات فضائية، ومطبوعات وغيرها. حيـث بلـغ عـدد المشتركين في خدمات الانترنت فـي المملكـة العربيـة الـسعودية حتـى نهايـة يونيو(2010م) (11 مليون مستخدم) (النشرة الإلكترونية، هيئة الاتصالات وتقنيـة المعلومات، 2010) الأمر الذي جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة واحدة، وهـذا أدى إلى غزو ثقافي خطير تحت مظلة ما يسمى بالعولمة وآلياتها المختلفـة، وهـذا بدوره زاد من مظاهر التفكك الاجتماعي، ومن ظهور أنماط جديـدة وحديثـة مـن الجرائم لم تكن معروفة في السابق في المجتمع السعودي.

إلا إن المجتمع السعودي يمتلك العديد من الآليات والعوامل، والقيم التي واجه ويواجه بها ذلك التغير الاجتماعي الكبير والسريع الذي يؤدي إلى التطور وبـنفس الوقت يحمل بعض التغيرات في القيم الاجتماعية ومنها التفكك الاجتمـاعي الـذي يصاحبه، و لولا تلك العوامل والقيم المتوفرة، والمستقرة في نسيج المجتمـع، إلـى جانب قوتها وتعمقها في أفراد المجتمع، لأصبح تأثير هذا التغير الاجتماعي أكبر و أشمل و أعمق، و أشد خطورة ، ولانتشر في المجتمع ما يعرف في علم الاجتمـاع بفقد المعايير (Anomie)، الذي يعني صعوبة التمييز بين ما هو حسن اجتماعياً وما

هو قبيح، وما هو مرغوب وغير مرغوب فيه. وهذا يعني عند دوركايم " فشل الأفراد في الامتثال إلى المعايير الاجتماعية، والظروف المجتمعية، التي تكون المعايير فيها غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، أي: أن ظروف المجتمع لا تستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والانحراف"(الوريكات، 2004م:143). و أبرز تلك العوامل و أهمها وفقاً لما ذكره (الدعجاني، 2005) الآتي:

1- الإسلام، باعتباره دين المجتمع، ومتعمقا، ومتجذراً فيه، واتخاذه منهاج حياة، وتحكيم شريعته في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكافة النظم الأخرى في المجتمع، فالثقافة السائدة في المجتمع هي إسلامية.
2- القبيلة، فالسعودي يتجنب كثيرا من الأمور التي تسئ إلى سمعة قبيلته من جهة، وعلى سمعته داخل قبيلته من جهة أخرى، فالقبيلة هي وحدة اجتماعية منظمة تمنح أفرادها المكانة الاجتماعية في المجتمع.
3- الأسرة، فبناء الأسرة في المجتمع كان ولا يزال بناء قويا ومتماسكا مقارنة بالعديد من الأسر في المجتمعات الأخرى، وإن اعتراه بعض الضعف في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يؤدي دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية والاقتصادية، والضبط الاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك فان المجتمع السعودي شهد أنماطا من السلوكيات المنحرفة لم يكن يعرفها من قبل مثل: جرائم المخدرات، والعنف الأسري، وجرائم الغلو والتطرف، والإرهاب، وغيرها، ولا شك إن بعض هذه السلوكيات المنحرفة التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات كانت موجودة في المجتمع السعودي أيضا. إلا انه ظهرت أنماطا جديدة أخرى بدأت ترتفع معدلاتها ومؤشراتها الإحصائية، وبدأ الحديث عنها في الصحف، وأجهزة الأعلام المختلفة. وتعد من ضمن مظاهر التفكك الاجتماعي التي لديها علاقة وارتباط بظهور أنماط عديدة من الجريمة. ومثال على ذلك ارتفعت الجرائم من (1887) في عام (1974م) إلى (688197) في عام (2010).

2.1 مشكلة البحث:

تعد الجريمة من أكثر المشكلات المهمة التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث أصبحت من القضايا المحورية التي تسترعي البحث الأكاديمي، والتخطيط العلمـي، والاستراتيجي ووضع السياسيات الاجتماعية الدقيقة لمواجهتها، وقد شهدت المملكـة العربية السعودية اهتماماً واضحاً بقضية الجريمة بعد أن تفاقمت وتزايدت معدلاتها، مما انعكس بدوره على الأفراد وشعورهم بالأمن، وعلى أنظمة العدالة الجنائية.

وقد ربطت الكثير من الدراسات بين "التفكك الاجتماعي" والجريمة، علـى أن" التفكــك الاجتمــاعي يلعــب دوراً قويــاً فــي نمــو الظــاهرة الإجراميــة" (ربيع،1991م:115). لأن التفكك الاجتماعي عملية مستمرة أصابت وتصيب نظـم وأنساق المجتمعات البشرية؛ بالرغم من فترات الاستقرار النـسبي التـي شـهدتها، وتشهدها هذه المجتمعات (الصقر،2003م:9-10).

والمجتمع السعودي ليس بمعزل عن مجتمعات العالم، فهو يؤثر ويتأثر بهـا، حيث يشهد العديد من مظاهر التفكك الاجتماعي، خصوصاً بعد الثورة النفطية التـي تبعتها ثورة في نظم الاتصالات، والمواصلات, والمعلومـات، وانفتاحـاً اقتـصادياً واجتماعياً تمثل ويتمثل في الدخول في تحالفات دولية، ومنظمات تجارية عملاقـة؛ لذا فإن ما يحدث من تغير أو صراع في أي بقعة من بقاع العالم بات يـؤثر علـى كافة أنساق ونظم أي قرية أو تجمع سكاني في أي قارة من القارات.

وظاهرة التفكك الاجتماعي وعلاقتها بالجريمة، وفقاً لما تم ذكره ظاهرة قديمة في كل المجتمعات وترتبط بعدد من المظاهر، فبعـضهم يـربط ظـاهرة التفكـك الاجتماعي، وانتشار الجريمة بالبيئة الحضرية خصوصاً في المدن الكبيـرة التـي تتميز بارتفاع عدد سكانها، وارتفاع معدل الهجرة السكانية، التي تضعف العلاقـات والروابط الاجتماعية، بالإضافة إلى تعدد الأجناس، والجنسيات، والثقافات في المدينة وتعدد الثقافات وتبيانها الذي يؤدي إلى زيادة تفكك البناء الاجتماعي وزيادة الجريمة (كاره، 1985م).

ولقد تعددت الأطر النظرية والمنهجية في دراسة الجريمـة فـي المجتمعـات بحسب اتجاهات الباحثين، واختلاف تخصصاتهم العلمية، وتتخذ هذه البحـوث مـن المنظور الايكولوجي الاجتماعي إطاراً تصورياً تنطلق منه، حيـث يعـد الـسلوك الإجرامي أو المنحرف، وارتباطه بالتفكك الاجتماعي في ضوء هذا المدخل إفـرازاً اجتماعياً ناتجاً عن مظاهر السلوك، والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، ويطرح هذا المنظور رؤية للسلوك المنحرف وفقاً لما ذكـره (اليوسف، 1999: 12) من خلال اتجاهين أساسين:

الأول: يربط التغيرات في معدلات الجرائم بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي، وهنـا يتم الربط بين معدلات الجريمة وبعض المتغيـرات الاجتماعيـة؛ مثـل حجـم السكان، ومعدلات التحضر، والدخل والمهنة(التفكك الاجتماعي).

الثاني: الربط بين الانحراف والتفاعل الذي يحـدث بـين الأفـراد داخـل البنـاء الاجتماعي، الذي من خلاله يتشكل سلوك الأفراد سواء كان جانحـاً أو سـوياً، ويطرحون هنا بعض المفاهيم مثل المحاكاة والقيم(التفكك الاجتماعي).

وعليه فإن مشكلة هذا البحث تتلخص في محاولة معرفة العلاقـة بـين التفكـك الاجتماعي والجريمة في المجتمع السعودي، وذلك من خـلال متغيـرات معـدلات التحضر، والكثافة السكانية، والتجانس السكاني، والتفكك الأسري- ارتفاع معـدلات الطلاق- وارتفاع معدلات الجريمة..

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الآتي:

هل هناك علاقة بين التفكك الاجتماعي والجريمة في المجتمع السعودي؟

3.1 أهمية البحث:

يعد بحث التفكك الاجتماعي، وعلاقتـه بالجريمـة فـي المملكـة العربيـة السعودية، من البحوث التي لها أهميتها على مختلف المستويات العلميـة والعمليـة، وذلك على النحو التالي:

1- إن بحث مشكلات التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة، في المملكة العربيـة السعودية لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح العوامل الواقعية للتفكك الاجتماعي، وعلاقته بالجريمة، وبالتالي يمكن التعامل مع مظـاهر التفكك الاجتماعي بموضوعية لمواجهة وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسـبة لمواجهة الجرائم المرتبطة بالتفكك الاجتماعي.

2- إن التفسير العلمي للتفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة من واقـع المجتمـع السعودي؛ يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريـت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى, تختلف في ظروفهـا عـن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وغيرها فـي المملكـة العربية السعودية.

3- قد يسهم هذا البحث في الكشف عن مدى انتشار مظاهر التفكك الاجتمـاعي وعلاقته بالجريمة، والعوامل التي ساهمت في بروزه؛ من أجـل إيجـاد الحلول المناسبة لها، والمساهمة في الحد من سلبياته على المجتمع.

4- إن التفسير العلمي لمظاهر التفكك الاجتماعي، وعلاقته بالجريمة مـن واقـع المجتمع السعودي هو أمر مهم، وذلك لوجود نقص كبير في مثـل هـذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالتفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة، فـي عالمنا العربي وفي مجتمعنا السعودي. حيث إن معظم الدراسات تناولـت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بمظاهر التفكك الاجتماعي قليلة، وعليه يأتي هذا البحث ليسد نقصاً قائماً ويذكي حمـاس البـاحثين، سواء على المستوى الجامعي المحلي، أوعلى المستوى الإقليمـي، للقيـام ببحوث مماثلة تثري المكتبة في هذا المجال، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.

كما تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العملية في الآتي:

1- قد يساعد هذا البحث - بما يقدمه من تصور علمي عن التفكـك الاجتمـاعي وعلاقته بالجريمة - في معالجة مشكلات اجتماعية قد تكون على درجـة من الخطورة, والحد من سلبياتها.

2- تنبع أهمية هذا البحث في جانبه العملي من كونه محاولة لتزويد الجهات ذات العلاقة –سواء الرسمية أو غير الرسمية- عن العلاقة بين التفكك الاجتماعي والجريمة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في معرفة مشكلات التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة, والأسباب التي تقف وراء ذلك؛ للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

3- ما سيسفر عنه هذا البحث من نتائج, وما سيستخلصه من توصيات، قد يعتبر وسيلة من وسائل رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمشكلات التفكك الاجتماعي في المجتمع عموماً، وعلاقته بالجريمة على وجه الخصوص, بما يقدمه للمخطط من اقتراحات تجعله أكثر استنادا للواقع المعاش .

4- قد يكون هذا البحث قاعدة للبيانات والمعلومات التي لا غنى للباحث عنها كمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال.

4.1 أهداف البحث:

في ضوء ما سبق ذكره يمكن تحديد هدف البحث على النحو التالي:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على العلاقة بين التفكك الاجتماعي، وانتشار الجريمة في المجتمع السعودي، في الفترة من عام (1974-2010م)، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1- تحديد معدل نمو عدد الجرائم والموقوفين والمحكومين في المجتمع السعودي.

2- تحديد العلاقة بين التغيرات الديموغرافية وحجم الجريمة في المجتمع السعودي في الفترة من عام (1974-2010م).

3- تحديد العلاقة بين معدلات حالات الطلاق وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.

4- تحديد العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.

5- قياس العلاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

6- قياس العلاقة بين مستوى الانتظام في التعليم ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

5.1 أسئلة البحث:

ولتحقيق الأهداف سابقة الذكر سيحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو معدل نمو عدد الجرائم والموقوفين والمحكومين في المجتمع السعودي؟
2- هل هناك علاقة بين التغيرات الديموغرافية وحجم الجريمة في المجتمع السعودي في الفترة من عام (1974-2010م).
3- هل يوجد علاقة بين معدلات حالات الطلاق مع حجم الجريمة في المجتمع السعودي؟
4- ما العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمع السعودي؟
5- هل يوجد علاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي؟
6- هل يوجد علاقة بين مستوى الانتظام في التعليم ومعدل الجريمة في المجتمع؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

عند تناول موضوع التفكك الاجتماعي لابد في البداية – وكما تمـت الإشـارة إليه سابقاً- أنه لا يوجد مجتمع بدون تفكك اجتماعي، أو خالي تمامـاً منـه، إلا أن المجتمعات الخالية من ذلك تعد مجتمعات "يوطوبية" أو الفاضلة التي تحـدث عنهـا الفلاسفة السابقين من اليونانيين، والعرب، وغيرهم عبر عصور التاريخ المختلفـة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجتمعات أخرى غيـر المجتمعـات البـشرية مثـل: مجتمعات النحل، والنمل، والتي تتصف بغاية في الدقة، والتنظيم إلا أنـه تعتريهـا أحياناً الاضطرابات والفوضى، والارتباك، والخروج عن التنظيم بسبب تأثرها بقوة خارجية طبيعية كانت أو غيرها، ويحدث فيها نوع من التفكك إلا أنه سـرعان مـا تعود إلى تنظيمها وتوازنها مرة أخرى.

كما أن المجتمعات البشرية يعتريها التغير المستمر، وتظهر فيها بـين الحـين والآخر بعض مظاهر التفكك، بشكل مستمر ودائم، وذلك نتيجة للتغير الذي يحـدث باستمرار "وبدون توقف حتى ولو لم تتعرض للحروب أو الكوارث الطبيعيـة مثـل الجفاف، أو القحط، أو الفيضانات، أو انتشار الأوبئة القاتلـة، أو تـأثيرات مقلقلـة، ومضطربة تعيق نمو النظام أو تسييره، ويمكن القول أن التفكك الاجتمـاعي لـيس بالضرورة أن يكون نتاجاً طبيعياً أو ملازماً للتنظيم الاجتماعي، بيد أنه يظهر بشكل ملائم ومصاحب للتغير الاجتماعي، وبشكل حتمي لا يمكن تجنبه أو الهروب منـه" (العمر، 2005م:52).

2.2 مفهوم الجريمة

الجريمة في اللغة: والجرم: التعدي، والجرم: الذنب، والجمع أجرام وجـروم، وهو الجريمة، وقد جرم يجرم جرماً واجترام وأجرم، فهو مجـرم وجـريم. وفـي الحديث: أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم عليه فحرم

من أجل مسألته قال تعالى: " حتى يلج الجمل فـي سـم الخيـاط وكـذلك نجـزي المجرمين" ؛ قال الزجاج "المجرمون هنا، وا أعلم، الكافرون لأن الذي ذكر مـن قصتهم التكذيب بآيات ا والاستكبار عنها. وتجرم على فلان أي ادعى ذنباً عليـه" (ابن منظور، 1990م، ص 9).

والجريمة في معناها اللغوي "فعل الأمر الذي لا يستحـسن، ويـستهجن، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه" (أبو زهرة، 1998، ص19).

وفي الاصطلاح الجريمة(Crime) هي نوع: "خاص من السلوك الذي ينتهـك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية في المجتمع غير أن التفرقة بين القواعـد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية هي أساس الاختلافات في مواقف العلمـاء عنـد نظرهم للجريمة وتحديدهم لها.

فالاتجاه السوسيولوجي يبعد أي تدخل للقانون الجنائي في تعريـف الجريمـة، وبناء على ذلك تتخذ الجريمة مفهوماً واسعاً يعكس نطاقاً واسعاً وشـاملاً للـسلوك البشري ، يتضمن كافة مظاهر النشاطات التي تخـرج علـى المعـايير المحـددة اجتماعياً، فالجريمة هنا هي سلوك لا اجتماعي أياً كان مظهره أو مكان حدوثه، بـل وسع أصحاب الاتجاه السوسيولوجي من نطاق الجريمة حتى اعتبروها كافة الأفعال التي تخرج على الحقوق الأساسية للإنسان .

أما أصحاب الاتجاه القانوني فتمثل الجريمة في نظرهم الإطار النموذجي لمـا يعتبره المشروع خروجاً على أوامره أو نواهيه فيقرر من أجله العقوبة" (القـاموس الأمني، 1418هـ، ص63) .

والمقصود بالجريمة في الشريعة الإسلامية أنها "محظورات شرعية زجـر ا عنها بحد أو تعزير" (الماوردي ، د.ت، ص 192-193).

ويقصد بالجريمة في هذا البحث أي نوع من السلوك الـذي ينتهـك القواعـد الشرعية والقانونية والتنظيمية في المجتمع.

3.2 مفهوم التفكك الاجتماعي.

التفكك في اللغة يعني الشيء انفك، بمعنـي ضـعف وانكـسر واضـطرب، (جبران،2002م:261).

والتفكك الاجتماعي "**Social Disorganization** " اصطلاحاً يعني: "عدم كفـاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافهم بصورة مرضية كما يعني نقص أو اختلال التنسيق بين الوحـدات التي يتكون منها المجتمع، بحيث يحول ذلك بينه وبـين تحقيـق وظائفـه لـضمان استمراره وبقاءه"(بدوي، 1986م:385).

كما يعرف بأنه جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط أو النظام أو التقليـد الاجتماعي، وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تـؤثر سـلبا علـى الضبط الاجتماعي بالمجتمع، وتحدث اضطراباً فيه. كما يؤخذ غالباً كسبب ضـمني أو صريح للجريمة. كما يشير التفكك الاجتماعي إلى حالة مزمنة أو مؤقتة من افتقاد التكامل بين الأجزاء المتحركة في نسق اجتماعي، وهو في وضع التغييـر (مـان، 1999م) موثق في (موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة الهواري، 1999م).

"والتفكك كمفهوم اجتماعي على الرغم من وضوح معناه فإن هنـاك تبـاين – وليس اختلاف- في رؤيته فهناك من يعد التفكـك الاجتمـاعي مؤشـراً دالاً علـى التناقض المتصارع بين المعايير الثقافية مؤكداً بذلك على ضعف قواعـد الـسلوك ومعاييره وعلى التفكك الذي أصاب الجماعة الاجتماعية، وهناك من يراه من زاوية سوء التوافق "Adjustment Malad" المفتقـد للانـسجام مـع متطلبـات المحـيط الاجتماعي، والبعض الآخر ينظر إليه على أنه يمثل العجز في تحقيق التوافق فـي الرغبات الذاتية وأوضاع الحياة الاجتماعية، ومنهم من وجده يعني تزلزلاً أصـاب مفاصل البناء الاجتماعي. والآخر ينظر إليه على أنه فقد التزامن المنسق بين أقسام المجتمع" (العمر،2005م:86).

هذه جملة رؤى حول مفهوم التفكك الاجتماعي، والتي تلتقي بنقطة رئيسة هي عدم التنظيم أو الاضطراب في ارتباط أقسام التنظيم الناتج عن عدم أو سوء التكيف "الفردي، أو الأسري، أو الاجتماعي" للمستجدات الدائرة فـي المحـيط الاجتمـاعي

بسبب ضعف المعايير والقيم الاجتماعية في ضبطها لسلوك الأفراد، وفـي الوقـت نفسه يكشف عن قوى تأثير التغير الذي أصاب أركان الحياة الاجتماعية.

ويمكن تعريف مفهوم التفكك الاجتماعي بأنه "عدم قدرة النظام الاجتماعي على التضامن مع الأفراد والجماعات في حفظ وتحقيق أهدافهم التـي يرغبونهـا. هـذا ومفهوم التفكك الاجتماعي مفهوم نسبي، فعندما نقول أن مجموعة مـن الأفـراد أو مجتمع محلي، أو المجتمع الكبير مفكك، فمعنى ذلك أن الأفراد الذين يشغلون مواقع معينة في البناء الاجتماعي لا يقومون بأدوارهم كما يجب لتحقيق أهـداف التنظـيم" (25:Merton,1976) موثق في (أبو طاحون، 1997م: 223).

ويقصد بالتفكك الاجتماعي في هذا البحث النتيجة السلبية التي يفرزها التغيـر الاجتماعي، وتكون قائمة على عدم تكيف الأفراد لمتطلبات العـصر ومـستجداته، ويعبر عن عدم التوازن بين قوى التقييد والواقع الاجتماعي السائد، ويعكس كـذلك حالة عدم التوازن بين أنساق البناء الاجتماعي مما يعوق تقـدم المجتمـع، وتتمثـل صوره في ظهور العديد من مظاهر الجريمة والتفكك الأسري كالطلاق، والجنـوح، وجرائم الإدمان، والبطالة، وينطوي على مشكلات اجتماعية متفاقمة يعـاني منهـا أفراد التنظيم الاجتماعي وغير ذلك.

4.2 أنواع التفكك الاجتماعي

هناك العديد من أنواع التفكك الاجتماعي منها ما هو على المستوى الفـردي، والأسري، والمجتمعي، وفيما يلي تفاصيل موجزة لتلك الأنواع:

التفكك الفردي:

ينتج التفكك الفردي عند الفشل أو القصور في أداء الدور الاجتماعي للفـرد، ويجلب ذلك القلق للفرد، وهذه أولى خطوات التفكك الشخصي عند الإنسان، بينمـا النجاح والأداء الملتزم لمتطلبات الدور يجلب السعادة للفرد ومن خلاله يتبلور تماسك الفردي مع ذاته الذي يعدّ نقيض التفكك الشخصي أو الفردي.

تسود الحياة الحضرية والعيش في المدن العديد من العادات والتقاليد والقيم التي تختلف عن مثيلاتها في الريف أو البادية، مثل: انتشار قيم الفردية والأنانية والتعامل

مع آليات التكنولوجيا والتقنية الحديثة من إنترنت، آليات الاتصال الحديثة (الجـوال، والقنوات الفضائية، وغيرها)، وظهور أنماط ومتطلبات استهلاكية حديثة لا يستطيع الفرد ملاحقتها وتأمينها بسبب انخفاض مستوى الدخل، وتزايد المسؤوليات، إضـافة إلى شيوع العلاقات المصلحية حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، وتقلص وانحسار دور الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية، وانعدام قيم الغيرية، والإيثارية، ويسود حـب الذات، وفي هذه الأوضاع يزداد شـعور الفـرد بالعزلـة الاجتماعيـة، والتفكـك الاجتماعي وتكثر حالات الانتحار وتزداد معدلات الجريمة وتمتلئ الـسجون، ودور الإصلاح الاجتماعي، والمصحات النفسية وهذا لب التفكك الفردي.

التفكك الأسري

تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل في حياة الفرد، فالاهتمام بمستقبل الطفل هو في الواقع ضمان لمستقبل شعب بأسره، فالطفل هو الثروة الحقيقية وأمل الغـد. ومن المعروف أن الأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع, فالأسرة هـي المربـي الأول للطفل، وهي المكون لشخصية الفرد الأولية، إذ تعتبر بمثابة النـواة الأولـى والقالب الاجتماعي الأول التي تنمي شخصية الطفل الراشد في المجتمع، وتـساعده على تشكيل شخصيته بصفة عامة.

نفهم من هذا أن للأسرة دوراً هاماً وفاعلاً في بناء شخصية الطفل، فـإذا مـا اضطربت وتفككت الأسرة كان لهذا الاضطراب والتفكك الأثر السلبي على شخصية الطفل.

يؤدي الاضطراب والتفكك الأسري إلى عواقب وخيمـة علـى نمـو الطفـل وصحته النفسية؛ فالتفكك الأسري وتصدع العلاقات بين الوالدين، ومشكلاتهم النفسية وما يصاحب ذلك كله من عدم احترام وتحقير كل طرف منهما للآخر، واللامبـالاة والعداوة وما يترتب عليهما من مشاعر تعاسة وألم وقلق يعـوق النمـو الانفعـالي والاجتماعي لدى الطفل، ويضعف من ثقته بأسرته ووالديه ، كما يجعله أنانياً عاجزاً عن تبادل مشاعر الحب مع الآخرين، ويفقده الانتماء، وربما دفعه إلى أشكال مختلفة من الانحراف والسلوك العدواني والمرض النفسي(القريض، 1998م).

فعلماء النفس حددوا مراحل اكتساب القيم فأولاً: تأتي تربية الأسرة فكل من في الأسرة يدلو بدلوه لتربية الطفل ويعزز السلوكيات سواء الحسنة أم السيئة، ثم تـأتي مرحلة تربية المجتمع والمتمثلة في العديد من المؤسسات الرسمية وغيـر الرسـمية مثل: (المدرسة، والجيران، وجماعة الرفاق، والمسجد، ووسائل الإعلام المختلفـة) في المدن والتي ترتبط مع تربية الأسرة حيث إن الطفل عندما يأتي بـسلوك غيـر سوي اكتسبه من المجتمع، فإن الأسرة تقوم بما لها من سلطة توجيهيـة، وتقويميـة بتغيير مثل هذه السلوكيات السيئة إلى مبدأ يأخذه الطفل بعين الاعتبار، ثم بعد ذلـك في مرحلة المراهقة تأتي تربية المجتمع المنفردة حيث أن المراهق يمارس حياتـه، ويواجه الحياة بالتربية التي اكتسبها من أسرته في مرحلة طفولته فإما أن تؤثر القيم التي رسمتها الأسرة أو أن يتأثر بالقيم الجديدة.

"وتقوم الأسرة بالعديد من الوظائف المهمة المتفاعلة في البناء الاجتماعي غير أنه وفي بعض الحالات تصيب الأسرة حالة من الخلل الوظيفي نتيجة لخلافـات أو تخلي أحد الوالدين عن الأدوار الأساسية المنوطة به، مما يؤدي إلى خلـلاً وظيفيـاً عاماً لعمل الأسرة ككل، والذي يعرف في المفاهيم الاجتماعية بالتفكـك الأسـري" والذي يشير إلى الفشل في الدور التربوي الرئيسي للأسرة، حيث ينخفض مـستوى مساهمتها في عملية التنشئة الاجتماعية، وفي بناء شخصية الفرد بصورة مـستمرة، وضبط سلوك الفرد وتوجيهه وفق متطلبات الحياة" (الدوري، 1990م :268).

من أبرز خصائص الحياة المعاصرة تقلص الأسرة الممتدة وشـيوع الأسـرة النووية. وقد جاء هذا التقلص للأسرة الممتدة استجابة طبيعية للهجرة من الريف إلى الحضر، وارتفاع تكاليف المعيشة في المدينة، وارتفاع المستوى التعليمي للأفـراد، وغير ذلك من الأسباب. و إذا كانت الأسرة الممتدة قد شكلت في السابق مصدر دعم مادي، ونفسي، وصحي للفرد فإن مثل هذا الدور قد بدأ في الانحسار والتقلص مـع انتشار نمط الأسرة النووية. وتقلص دعم الأسرة للفرد في الجوانب المادية والنفسية والصحية سيؤدي حتماً إلى بروز بعض المظاهر المرضية والانحرافيـة والنفـسية والتي من أبرزها التفكك الأسري.

كما أن للتغيرات التكنولوجية في العصر الحديث أثراً كبيراً في ظاهرة التفكك الأسري، حيث إنها " في البداية خدمت المصالح الفردية والمجتمعية لكن هذه الخدمة لم تكن مجاناً، ولما كانت الأسرة هي المنتفعة الأولى من إيجابيات هذه التطـورات التكنولوجية، فإنها دفعت ثمن رفاهيتها، وسعادتها الماديـة علـى شـكل تـوترات ومضايقات وعوز مالي، وطموحات كبيرة بين الشريكين، وبسبب عدم وجود فرص عمل أو هبوط الدخل الأسري، الذي لا يستطيع إشباع الحاجـات المـستجدة التـي أفرزتها التطورات التكنولوجية، مما أسهم في العديد من المشكلات الأسـرية التـي تؤدي في النهاية إلى حالات الطلاق الذي هو أبـرز صـورة للتفكـك الأسـري، وأوضحها" (العمر، 2005م : 206).

وعليه يمكن القول بأن التفكك الأسري ما هو سوى تفكك اجتماعي فـي كـل الاعتبارات، لأن الأسرة هي نواة المجتمع وأولى الجماعات الأولية فيه، فإذا تفتت أو وهنت أو انفرط عقدها أثرت سلباً على المجتمع العام؛ لأنها نواته التي تضمن أدواراً مكملةً بعضها البعض، ولكل دور توقعاته التي حددها المجتمع؛ فدور الزوج ينطوي على أداء مستلزمات ضرورية غير متضمنة في دور الزوجة؛ فإذا حصل تعطل أو وهن أو قصور في أحد هذين الدورين فإنه يؤدي بالتالي إلى انفصال أو الهجران أو الطلاق عندئذ يقع التفكك الاجتماعي الأسري.

تفكك المجتمع المحلي:

التفكك المجتمعي يعني "عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد، وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغ أهدافهم بصورة مرضية، كمـا يعني نقص أو اختلال التنسيق بين الوحدات التي يتكون منها المجتمع، بحيث يحول ذلك بينه وبين تحقيق وظائفه لضمان استمراره وبقاءه" (بدوي، 1986م :385).

"وتهدد الأفعال المنحرفة حالة التوازن التي يتسم بها البناء الاجتمـاعي، ممـا يؤدي إلى مشكلات تنتج عنها ظاهرة التفكك الاجتماعي، وظـاهرة عـدم اكتمـال التنظيم الاجتماعي، ويتمثل التفكيك الاجتماعي في المجتمـع فـي فـشل التركيـب الاجتماعي في توفير الفرص الجيدة لبعض أفراد أو فئات المجتمع ليحصلوا علـى الخبرات التي تمهد لهم السير في السبل المعيارية للوصول للأهداف الثقافية، وهـي

الأهداف التي تقرها الثقافة السائدة، وتشترط جميع ثقافات مجتمعات العصر الحاضر في تأكيد النجاح وعدم احترام الفشل في كل المجالات: في التعليم، في العمل، في الرياضة، في الزواج، في العلاقات الاجتماعية، في السياسة، وقد ارتبط بفكرة النجاح وجود دخل مادي وتطلع إلى كسب أشياء مادية وذلك عن طريق التعلم والتدريب لكسب المهارات اللازمة لتبوء المراكز الاجتماعية مصدر الدخل، ومع هذا فإن الأفراد لا يتكأفون في الفرص المتاحة أمامهم للحصول على المهارات التي تؤهلهم لتبوء المراكز الاجتماعية. فبعضهم يحرم من فرص التعليم، أو من الحصول على العناية الصحية اللازمة، أو لا تتوفر له الخدمات الأخرى كالسكن اللائق، أو المواصلات الضرورية، ويرجع فشل البناء الاجتماعي في توفير متطلبات الحياة المناسبة لبعض الأفراد أو فئات المجتمع إلى واحد من سببين أولهما: أما للتباين في توفير الخدمات فتحصل فئات على نصيب الأسد وتحرم فئات أخرى، وثانيهما: أما لوجود حالة من تخلخل في القيم لسبب التغير الاجتماعي السريع فيختلط الأمر على الأفراد ويصبح الخطأ لبعضهم صواباً، والانحراف سلوكاً سوياً مما يسهم في التفكك المجتمعي (التير، 1990م:30-31).

ولقد أصبح الأفراد في هذا العصر أكثر قدرة على تغيير مسارات وخيارات حياتهم، ولقد كانت التقاليد والعادات في الماضي تمارس تأثيراً قوياً على مسالك الناس وأساليب حياتهم، وكانت الاعتبارات الطبقية والجنسوية، والأثنية، والانتماء الديني تسد بعض المسارات والمسالك أمام الأفراد وتفتح أخرى، كما أن التقاليد كانت تفترض أن المكان والمجال الطبيعي للمرأة هو البيت، وذلك هو التعريف الذي حدده والدها، وزوجها وهويتها لدورها في حياتهم، غير إن ظروف العصر الحديث، وظروف العولمة الراهنة تشهد تصاعد النزعة الفردية التي تتيح للناس الإسهام بدور أكبر في تكوين أنفسهم وبناء هوياتهم الخاصة، وقد أخذت وطأة التقاليد والقيم الراسخة في الانحسار بعد تزايد التفاعل بين الجماعات في إطار نظام عالمي جديد كما تناقص وزن الرموز الاجتماعية التي كانت تحدد الملامح الرئيسية لخيارات الناس وأنشطتهم، فمثلاً بمقدور ابن الخياط أن يختار لحياته المهنية والعامة واحداً من عدة خيارات أو بدائل، كما أن النساء لم يعدن حبيسات دورهن المنزلي التقليدي،

وفي هذا الصدد فإن الأطر التقليدية للهوية أخذت تتفكك لتحل محلها أطـر ناشـئة لتحديد الهوية، وقد أرغمت العولمة الناس على العيش بأساليب تأملية وانعكاسية أكثر انفراجاً وانفتاحاً، وهذا أسهم في تفكيك المجتمع المحلي (غدنز، 2005م).

ومما سبق يتضح أن طبيعة تفكك المجتمع المحلي يشير إلى التفكك والانكسار والانحلال الذي يصيب العلاقات الشخصية القوية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض على شكل جماعات، وهذه الحالة أيضاً تحدث في الأسرة وعند الأفراد وفي الأنساق البنائية على السواء.

والمجتمع المحلي يعتمد في تنظيمه المحلي على تعاون الأفراد وانسجامهم، ولا يشترط ذلك أن يكون متلائماً بل النسبي، حيث التوترات والصراعات لا تغيب عـن المجتمع المحلي، بل تظهر التوترات وتزول بين الفينة والأخرى، وهذا ما يسبب أحد أشكال التفكك الاجتماعي، وبهذا الخصوص تجدر الإشارة إلى وجود حقيقة مفادهـا أن: المجتمع المحلي كلما كان حيوياً ديناميكاً في أنشطته عمل ذلك على نمو بنائـه بذات الوقت تتبلور فيه حالات من التفكك المستبدة، لأن الأخيرة تعد مؤشـراً علـى حركة وتغيير المجتمع العصري، وهنا يغدو الانسجام بين فئات المجتمع حالة جزئية وليست مطلقة لأن أغلب الأفراد فيه يهتمون بمصالحهم الخاصة أكثر من مـصالح مجتمعهم المحلي ويمسي الانسجام الاجتماعي بين أقسام المجتمع المحلي محدداً فـي مناطق معينة وليس في كافة المناطق (العمر،2005م).

5.2 عوامل التفكك الاجتماعي

لا يحدث التفكك الاجتماعي في المجتمعات بصورة سهلة وميسرة، وفي أوقات قصيرة، وإنما يأخذ أوقات وأزمنة طويلة، وهو في الغالب غير مخطط مـسبقاً، لأن التنظيم الاجتماعي المتماسك لا يمكن تفكيكه بصورة سهلة، إلا أن هنـاك عوامـل وأسباب قوية ومتعددة تساهم في التفكك الاجتماعي، وخلق المشكلات الاجتماعية في المجتمع، التي تفرز نوعين من المشكلات الاجتماعية هـي: التفكـك الاجتمـاعي، والسلوك المنحرف على السواء، وفي هذا الصدد يرى (Merton & Nisbet, 1970) "أن التفكك الاجتماعي مفهوم نسبي ليس له تعريف واحد ينطبق على جميع الأزمنة

والأمكنة لأن ظروف تكوينه مختلفة ومتعددة إلا أنه لا يخرج عن كونه خارجاً عن قدرة الأفراد في المحافظة على أهدافهم التي يبحثون عنها، وأن النسق الاجتمـاعي الذي يعيشوا في ظله غير قادر على تحقيقها، وبتعبير آخر تكـون توقعـات البنـاء والأدوار والمكانات متخلفة عما هو مستجد ومستحدث من توقعات جديـدة وحديثـه لها، مما يسبب ذلك تفكك في دور ومكانة الفـرد" (26: Merton & Nisbet, 1970) موثق في (العمر، 2005م).

وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي تساهم في التفكـك الاجتمـاعي، ولا يمكن حصر تلك الأسباب والعوامل بصورة شاملة لأنها أيضاً متجددة ومتغيرة حسب الظروف والأحداث والأزمنة التي تمر بها المجتمعات منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو بشري، ومنها ما هو تكنولوجي، ومنها ما هو بسبب العولمة وتقنيات العصر إلى غير ذلك، ولكن سوف تتم الإشارة هنا إلى أبرز تلك الأسـباب ومنهـا: العوامـل الديموغرافية والسكانية والهجرة.

تعد الهجرة سواء الداخلية أم الخارجية، وتغيير مكان الإقامة من منطقة لأخرى ومن فترة إلى أخرى بداخل المجتمع من العوامل الرئيسية التي ذكرها الباحثون في ظهور التفكك الاجتماعي في المجتمعات، وارتباط ذلك بالسلوك الانحرافي، " وذلك لأن عملية الهجرة والتغيير تؤدي إلى تعدد الثقافات بالنسبة للأطفـال والراشـدون منهم، ويواجهون معايير وأدوار اجتماعية جديدة، كما أثبتت الدراسات أن المتقدمين للمستشفيات العقلية لإصابتهم بالأمراض العقلية كانت أعلى من غيـر المهـاجرين، وكانت للهجرة دوراً في ارتفاع معدلات التحضر الذي أدى بـدوره إلـى ظهـور معدلات الجريمة والانحراف وما إلى ذلك من ارتباط وثيق بالتفكـك الاجتمـاعي" (الكاظم، 1993م:104-105) وذلك وفقاً لما يتم شرحه عند الحديث عـن نظريـة التفكك الاجتماعي.

وقد أوضح (طاحون، 1997م:266) أن للزيادة السكانية العديد من الآثار لعل من أبرزها:

1- زيادة عدد السكان الذي بدوره يؤدي إلى حدوث انفجار سكاني.

2- زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية والذي يؤدي إلى حدوث أزمة في المسكن.

3- عدم التجانس داخل المجتمع يساهم في حدوث التفكك الاجتماعي مما يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وظهور الجرائم والانحرافات، والبطالة.

4- ظهور اختلافات في الثقافات بين الأفراد، والجماعات.

وهذه التغييرات الديموغرافية تصاحبها تغييرات تكنولوجية واجتماعية كبيـرة، مما يسهم في حدوث تغييرات في طبيعة وخواص أفراد المجتمع ونظمه مما يـؤدي إلى حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفـراد المجتمـع وظهـور الجـرائم والانحرافات، وحدوث التفكك الاجتماعي.

ويعد التغيير الاجتماعي من العوامل الرئيسية في حدوث التفكـك الاجتمـاعي فكل شيء عرضة للتغير، حيث ينتج عن هذا التغير تعديلات في الحياة الاجتماعيـة ومنها بعض التغييرات التي أدت إلى إضعاف الروتين والعادات الاجتماعيـة التـي توجد في الوقت الحالي في المجتمع.

والتغير الاجتماعي يؤدي إلى تدهور العلاقات بين الأفراد والجماعـات كمـا يؤدي إلى ضعف العلاقات التي تؤثر على الأعراف الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والأغراض المجتمعية لأفراد المجتمع.

وعمليـات التغييـر الاجتمـاعي تـستطيع أن تجهـز المجتمـع وتدفعـه إلى التفكك الاجتماعي، بواسطة وضع شروط متعارضة ومتناقضة مع الاهتمامـات والقيم والأدوار والأهداف، مما يؤثر على الاتصال الجمعي.

" كما أن تعارض الاهتمامات والقيم لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج، مما يؤثر على حياة المجتمع، ويتضح من خلال اختلاف الطلبات والتوقعات والأعمال الإدارية.كما قد يؤدي التغيير الاجتماعي لحـدوث فجـوة ثقافيـة نتيجـة زيـادة المـستحدثات والاكتشافات المادية، والتي لا يقابلها تغيير معنوي وهذا يؤدي إلى حـدوث تفكـك اجتماعي" (أبو طاحون، 1997م:261).

ولقد اعتبر أوجبرن (Ogburn, 1950)، أن الفجوة الثقافية بين العوامل الماديـة والمعنوية هي أحد عوامل التغير الاجتماعي، ويذكر أن من النتائج التي ترتبت على حدوث الفجوة الثقافية هو التفكك الاجتماعي موثق في (أبو طاحون،1997م:261).

وبصفة عامة فإن التغيير التكنولوجي قد يكـون مـن أسـباب حـدوث التفكـك الاجتماعي، وذلك في حالة عدم حدوث مواءمة بين الأفكار الجديدة وبين القيم فـي المواقف المختلفة.

ويشير هاوزر (Hauser, 1973) إلى أن التفكك الاجتماعي ناتج من الثـورة المورفولوجية الاجتماعية (التغيرات في الحجم، والكثافـة، وعـدم التجـانس فـي المجتمع).

"والثورة الاجتماعية التي تحدث في شكل المجتمع تؤدي إلى تغيير في كل من أشكال التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع، سواء في البناء الطبيعي أو في الاقتصاد، أو السلوك الإنساني وفي المؤسسات الاجتماعية وفي طبيعة الحكومات والاكتشافات، وفي طبيعة المشاكل الشخصية وفي المواقف الحكومية.

يظهر التفكك الاجتماعي في الدول النامية بصورة واضـحة نتيجـة لحـدوث تغييرات اجتماعية كبيرة، بها مثل: انخفاض نسبة الوفيات في مقابل عدم انخفـاض نسبة المواليد، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة عدد السكان، وهذا يمثـل عـبء كبير على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في المجتمع.

أيضاً يظهر التفكك الاجتماعي في الدول النامية نتيجة للتغير الاجتماعي والذي يحدث بسبب إدخال التكنولوجيا الحديثة والتي لا تستطيع أجهزة الدول استيعابها مما يؤدي إلى زيادة الأعباء والتكاليف على أجهزتها، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلـى حدوث التفكك الاجتماعي" موثق في (أبو طاحون، 1997م: 262-263).

من ناحية أخرى يعتبر التفكك الاجتماعي في بعض الأحوال من أهم أسـباب حدوث التغيير الاجتماعي، نظراً لأن التفكك الاجتماعي هذا يجعل هناك نـوع مـن عدم الاتفاق والرضا بين الوحدات المختلفة المكونة للمجتمع وعدم التنسيق بينهمـا، كذلك يؤدي إلى عدم توافق الأفراد مع الأنساق الاجتماعية المكونة للمجتمـع وهـذا

يخلق نوعاً من الصراع بين الجميع فيؤدي إلى تغيير اجتماعي. ولتلافي ذلك لابد من إحداث تغيير اجتماعي إيجابي مخطط له وبطئ لكي يعود التوازن إلى للمجتمع.

"ومن النتائج الهامة التي ترتبت على حدوث التغيير الاجتماعي ظهور المدن الجديدة، وإدخال الصناعة بها وقد أدت ظاهرة التصنيع في هذه المدن إلى ظهور العديد من السلبيات منها الاختلاف الثقافي بين الأفراد مما قد يؤدى إلى عدم تجانسهم وحدوث تفاوت في قيمهم ومعاييرهم وسلوكياتهم، ويترتب على هذا حدوث نوع من التفكك الاجتماعي الذي يؤدي بالتالي إلى الانحرافات في مجال الجريمة والإدمان، وفي بعض الأحيان قد تظهر الأمراض العقلية، وترتب على حدوث التغيير الاجتماعي وظهور المدن الجديدة الصناعية أن تحول شكل الأسرة من الأسرة الكبيرة الممتدة إلى الأسرة النواة البسيطة وهذا أدى بطبيعة الحال إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع داخل المدن.

ترتب على حدوث التغيير الاجتماعي حدوث اختلاف في ثقافات الأفراد والجماعات مما أدى إلى ظهور ثقافات تمنح المرأة حق الخروج للعمل، وقد ترتب على ذلك ضعف التنشئة الاجتماعية للأطفال، مما أدى إلى ظهور الانحراف بين الأطفال" (غدنز، 2005م:296-297).

وتعد الحروب والصراعات من العوامل والأسباب الرئيسة للتفكك الاجتماعي؛ لأن الحروب نقيض للحياة الاجتماعية الطبيعية التي يعيشها الأفراد في نسيجهم الاجتماعي، الذي نسجوه وضبطوا خلاياه بمعايير وقيم حصلوا عليها من أسلافهم، وأضافوا عليها بعض العناصر المستجدة في حياتهم. أي حياة منسجمة إلى حد بعيد، إلا أنها لا تخلو من تنازعات وتصارعات مع مستجدات وتطورات وابتكارات واختراعات ومصالح فردية واجتماعية، بيد أن الحرب تعد من أشد وأقسى وأعنف آلية ارتكبها عقل الإنسان في تدمير أخيه الإنسان، حباً في تحقيق طموحاته الذاتية، وأملاً في نزعته التسلطية والاستحواذية ليزيد من نفوذه وقوته على الآخرين. لذا فهي إذن (الحرب) تكمن في دوافعه العدوانية، وحب التسلط والهيمنة والاستحواذ على حقوق وأموال الآخرين، الذين يملكون ما لا يملك قائد الحرب فيوجه تفكيره نحوها. بتعبير آخر، هذا الدافع العدواني بقصد الاستحواذ يؤدي إلى سلسلة تفككات

اجتماعية بدءاً بتمزيق نسيج العلاقات الاجتماعية بين الأفراد مروراً بكسر وحدة الأسرة وتعطيل المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية مثل: (المدرسة، والمسجد، والحكومة، والإعلام الثقافي، والجماعات التطوعية، والنوادي الرياضية، والنقابات المهنية) وانحرافها عن مسارها في تحقيق أهدافها، بل الوصول إلى أهداف ومعايير تخدم أهداف العدوان، وصولاً إلى تحولات سكانية تتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة، ومن المدن الحضرية إلى الصناعية والتهجير الجبري إلى خارج البلدة أو الهجرة الطوعية والإبادة الجماعية بالقتل، وما يحدث في فلسطين، والعراق، وأفغانستان خير دليل على ذلك.

مما يعني تفكيك شامل في حياة المجتمع وهذا يعني أن الحرب أكبر وأقوى آلية تفكيكية في حياة الناس، فضلاً عن تغير الخارطة السياسية والجغرافية، وتغير مستوى ونمط عيش الأفراد، وتحويل مسارات التجارة الدولية- العالمية- وتبديل عقائد الناس السياسية، والاقتصادية، والفكرية. إنها أكبر كارثة يصنعها الإنسان لتلحق بمجموعة كبيرة من الأفراد سواء كانت للمجتمع الذي يعيش فيه أو للمجتمع الذي يعتدي عليه؛ لأنها تقطع تغذية العلاقات الاجتماعية بالدم الإنساني وتحجب التبادل المصلحي الحر، بآخر مفروض عليه قائم على الاستغلال والاستحواذ والهيمنة على اتصالات الناس، وأفكارهم، وتهديم ما بنوه عبر أجيال وسلب ما ورثوه من موارد طبيعية غنية تبعدهم عن موروثاتهم السياسية والثقافية، وبهذا تعد الحرب أوضح النماذج الحقيقة للتفكك الاجتماعي بأبشع صوره. لأنها لا تخرب وتدمر البناء الاجتماعي المحلي أو العالمي فحسب بل تطمس كل ما هو ساكن وتلغي كل ما هو مستقر وتسلب كل ما هو غني، وتوقد روح الكراهية، والغل عند كل فرد مسالم أو آمن (العمر، 2005م :97-98).

إن كل من الصراع والتنافس لهم نفس التأثيرات في التفكك الاجتماعي حيث إن كلاهما يمثلان الكفاح من أجل البقاء وتحقيق الأهداف والغايات، والصراع هو أحد أشكال التفاعل الرئيسية سواء بين الأفراد أو بين الوحدات الاجتماعية لأنه يستهدف تحقيق الوحدة بين الجماعات حتى وإن تم ذلك عن طريق القضاء على أطراف الصراع (Kiresberg, 1982).

" ويمكن التمييز بين التنافس والصراع على أساس أن الصراع يتميز بأنه شعوري ومباشر، ولكنهما يمثلان شكلين من أشكال الكفاح والنضال من أجل البقاء، وقد دعمت آراء "دارون" فكرة الصراع من أجل البقاء كما ذهبت الماركسية إلى أن هناك صراع أساسي حول المصالح في المجتمع تنشأ عن العلاقات المختلفة والمتميزة للأفراد من خلال العلاقات الاجتماعية للإنتاج، والذي يترتب عليها حدوث الصراع الطبقي، والذي يعتبر أحد مظاهر التغير الناشئ, وقد ينشئ صراع بين المنظمات وبعضها وقد يكون هذا الصراع بين المنظمة الواحدة، وقد يترتب على ذلك حدوث تغييرات في البناء الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي لهذه الوحدات حتى يتلاءم مع تحقيق الأهداف، وإعادة التوازن بين المنظمات وبعضها البعض" (أبو طاحون،1997م:11).

وهناك صراع المصالح والقيم وينتج عن "الاختلافات الحاصلة بين مصالح الجماعات الاجتماعية المتدرجة على السلم الاجتماعي، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تصادم قيمها ومصالحها الناتجة عن طموحهم حول تحسين مستوى عيشهم أو أن يعيشوا بمستوى لائق، الأمر الذي يبلور عندهم نوعاً من المنافسة في تسلقهم على السلم الاجتماعي. مثل: تصادم وتصارع العمال مع إدارة المؤسسة الصناعية أو تصادم المدراء مع أصحاب رؤوس الأموال أو أحياناً ينتج عن صراع ناجم عن عدم استقرار ظروف العمل الذي لا تستطيع الجماعات المتصارعة التحكم فيها أو يقدر نتائجها أي: هل هي من صالحهم أم لا؟ وإزاء هذا الغموض أو عدم إدراك ما تؤول إليه هذه الظروف غير المتوقعة التي تكون بمثابة قوة دفع تدفع الجماعات للدخول إلى صراعات تؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث تفكك اجتماعي" (العمر، 2005م:93-94).

ومن العوامل ذات العلاقة بالتفكك الاجتماعي عوامل المنافسة حيث تقوم المنافسة في المجتمع على ذلك النوع من التعامل الذي يعتمد على الأمانة في عملية التجارة، من خلال مواقف تستدعي المنافسة، ولا يخلو أي مجتمع من صور المنافسة، وتشير المنافسة إلى هذا النوع من التفاعل الذي ينطوي على الكفاح من أجل أهداف معينة، ويتسم هذا التفاعل بأنه منظم معيارياً، وقد يكون مباشر أم غير

مباشر، شخصي أو غير شخصي، كما أنه يستبعد مـن نطاقـه القـوة والـضعف، وللمنافسة وظيفة اجتماعية تتمثل في انعدام التعارض بين الأشخاص، وتساعد فـي إيجاد نظام اجتماعي غير شخصي يكتسب فيه الفرد حريته لكي يفعل ما يريد مـن أجل تحقيق غايته وأهدافه (Duke,1967),موثق في (التير,1990م).

"ويسبب التغيير الاجتماعي إكراه للفرد نحو تبني صور جديدة مـن الـسلوك والأهداف، كما أن التنافس بين المنظمات والهيئات يكمن بين أهداف هذه المنظمات حيث إن هذه الأهداف تؤثر على مهام وبناء هذه المنظمات، حيث إن كل منظمـة لا بد من أن يتوفر لها بناء تنظيمي بهدف تحقيق أهداف المنظمـة، ويعتبـر التنـافس وسيلة جديدة وحيوية للتغيير الاجتماعي، حيث إنه يؤدي إلى تغييرات فـي البنـاء الاجتماعي، ومبادئ وأسس تكوين المنظمات الاجتماعية، ولذا قد يحول هذا التنافس إلى صراع. ويؤدي إلى التفكك الاجتماعي في المجتمـع كـذلك ظهـور الجـرائم وتحقيقها" (أبو طاحون، 1997 م:111).

وبناء على ما سبق يتضح وجود العديد من الآثار السلبية للتفكك الاجتمـاعي على المجتمعات، وعلى مختلف المستويات فيها؛ سواء على المـستوى الفـردي أم على المستوى الأسري أم على المستوى المجتمعي ككل؛ لأنه يكون تربـة خـصبة لظهور الانحرافات والجريمة في المجتمع، والعلاقة قوية بين التفكـك الاجتمـاعي، والانحراف والجريمة، فكل منهما يؤدي إلى الآخر. ويمكن الإشارة هنا إلى بعـض تلك المظاهر والآثار السلبية الناجمة عن التفكك الاجتماعي، والتي توضح التـرابط الكبير، والعلاقة القوية بين التفكك الاجتماعي والجريمة، و لا يمكن حـصر آثـار التفكك الاجتماعي بصورة شاملة لذا سوف يتم في هذا عرض أبرز آثـار التفكـك الاجتماعي على مستوياته المختلفة.

ومن أبرز تلك الآثار والمظاهر للتفكك الاجتماعي على المـستوى الفـردي: الاغتراب وتعد ظاهرة الاغتراب من أبرز الآثار السلبية للتفكك الاجتمـاعي علـى مستوى الأفراد، وهو يعني (إقصاء أو إبعاد الأفراد عن ذواتهم وعـن الآخـرين) " التي تحصل بسبب الأتمتة في المجتمع الصناعي، وسيطرتها على الإنسان المعاصر، وإبعاد الإنسان عن إنسانيته في الأجهزة البيروقراطية التي تـسود فـي المجتمـع

الحضري فيمسي الشعور الإنساني لا معنى له والعلاقات تضحى سطحية، وظرفية، ومصلحية" (العمر، 2005م:267).

ويتمثل الاغتراب في صور متعددة وفقاً لما ذكره (344:Davis, 1970)، هي:

1- الشعور بالضعف الداخلي.
2- الشعور بعدم أهمية الوجود في الحياة.
3- الشعور بالانعزال الاجتماعي.
4- الشعور بعقم تأثير المعايير الاجتماعية.
5- الإقصاء الذاتي الذي يعني الشعور بوجود مسافة بعيدة بين ذاته والمجتمع الذي يعيش فيه.

أما بالنسبة لظواهر الاغتراب بالنسبة للأفراد فهي تتمثل في خاصية أو أكثر من الخصائص التالية وهي: العجز، انخفاض الروح المعنوية، والإحساس بانعدام الطبيعية والعزلة الثقافية، والابتعاد الذاتي، والعزلة الاجتماعية.

وكذلك من آثار التفكك الاجتماعي على المستوى الفردي الإدمان والذي يعني " الإدمان على المسكرات والمخدرات، والتي تبدأ من تناولها كمهرب من مؤثرات التفكك الاجتماعي، أو تكيف اجتماعي حسب نظرية ميرتون، وكتعويض عما فقده المدمن من اعتبار ومكانة ودور اجتماعي، وثروة مالية لينتهي به الأمر للاستمرار على تناولها فتصبح جزءاً من سلوكه اليومي، والذي تسبب له في نهاية المطاف تفككاً فردياً، والمترجم على شكل تحطيم الصحة، وتدهورها، والخبل، والجنون، والهلاوس، والضلالات، والجنون، والبارانويا، واختلال الوظائف العقلية في الإدراك والاستدلال، وانهيار الأسرة، وفقدان الوظيفة والأصدقاء، والوقوع في الجريمة أو الدعارة، فضلاً عن الأعراض الجسدية الصحية مثل التشنج، والرعشة، والحمى، والإسهال، وفقدان الوزن، وضعف الطاقة الجنسية، والشيخوخة المبكرة، والتجاعيد(عيسوي، 1993م:83).

وكذلك من آثاره الانتحار الذي يعد أحد أنماط التفكك الفردي، وأول من كتب في الانتحار هو عالم الاجتماع "أميل دوركايم" والذي عد الانتحار معبراً في نتائجه عن حالة الموت المباشر أو غير المباشر؛ لأن المنتحر يعرف سلفاً ما هو مقدم

عليه، ومقرر مسبقاً الإقدام على إنهاء حياته، وهو إذا يمثل الذروة القصوى للتفكـك الفردي أو الشخصي، وإذا أردنا التعمق في جذور هذا النوع من التفكك، نجد أنه لا يظهر فجأة وبدون أحداث متراكمة ومتفاعلة بل سلسلة أحداث سلبية تدفع صـاحبها للهروب من الحياة، والتخلص منها عن طريق الموت (قتل النفس ذاتياً وليس عـن طريق طرف آخر)، وخاصة الانتحار الأناني، والانتحار اللامعياري واللذان يـدلان على ضعف العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع.

وهذه صورة واحدة من صور الانتحار التي تكثر في المجتمعـات الغربيـة، غير أنه لها صورة أخرى " في مجتمعات غير غربية، تنطوي على معاني أخـرى تعبر عن توقعات الجماعة الاجتماعية المتماسكة تماسكاً قوياً، بحيث يكـون كافـة أعضاؤها، وكأنهم شخص واحد في مشاعرهم، وتفكيرهم وسلوكهم، وطموحهم فـلا يعد أحد صور التفكك الاجتماعي بل تعبيـراً صـادقاً ووفيـاً، وملتزمـاً بـالتنظيم الاجتماعي، أي: أنه يضحي بحياته في سبيل خدمة جماعته أو تنظيمه الذي ينتمـي إليه، ويعد أحد رموزها المثاليـة والنموذجيـة لتـضامنها وتماسـكها " (العمـر، 2005م:292) مثل: التفجيرات الإرهابية وغيرها.

كما أن من أبرز آثار التفكك الاجتماعي الطلاق(Divorce) حيث يعرف لغـة بأنه حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أو أطلقته. ويعرفه الفقهاء بأنه "رفع القيد في الزواج الصحيح في المال أو المآل، بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، أو بما يقوم مقام اللفظ من الكنايـة أو الإشـارة" (الكبيـسي،19:1977). ويعرفـه (الصابوني،1983) بأنه "انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحيـاة المـشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحـدة وهـو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى.

للطلاق عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتمـاعي، ومبعـث القلق في ذلك نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد، يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقـوم عليه المجتمع الكبير، وأن الطلاق ومشكلات أخرى تعصف بأسـرة اليـوم تـشكل معاول هدم في جدار المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الطلاق كالأطفال

الذين يحصدون نتائج ما يفعله الكبار، وإنها حقا لمفارقة غريبة أن يعتدي الكبار على حقوق الصغار دون أن يكون للأخيرين كلمة ورأي في الموضوع.

والمطلع على الاتجاهات النظرية الاجتماعية يرى أن البنائية الوظيفية معنيـة بمسألة حفظ النظام أو البناء الاجتماعي وصيانته من الخلل؛ فهي نظريـة محافظـة مقارنة بنظريات الصراع الاجتماعي. وتطلق الوظيفية على عملية صـيانة البنـاء الاجتماعي وحفظه "التوازن" (Equilibrium) وتؤكد على إن حدوث خلل في نـسق ما لابد أن يتبعه خلل في موقع آخر، وعليه فأن ارتفاع معدلات الطـلاق لابـد أن يكون مؤشرا لخلل وظيفي (Dysfunction)، في النسق العائلي والتنشئة الاجتماعية.

ومما سبق فإن الطلاق يعد خللاً وظيفياً (Dysfunction) وان زيادة وتيرته يخـل بالتوازن الذي يتأسس عليه البناء الاجتماعي. ويكمن الخلـل فـي منظومـة القـيم الاجتماعية، التي تعرضت بدورها للتبدل منذ بداية القرن العشرين. ولـيس تجنيـا القول إن كثيرا من المؤسسات التعليمية والتربوية والترفيهية ووسائل الإعلام اليـوم قد سلبت الأسرة بعض من وظائفها الأساسية. يضاف إلى ذلـك علمنـة المجتمـع الغربي وانحسار دور الدين في توفير الملاذ الروحي للأفراد، ففي الوقت الذي تشدد فيه الأديان على أهمية الرباط الزوجي الذي لا ينفصم عراه إلا الموت كما يرد فـي الإنجيل، فإننا نلحظ و دون عناء إن الواقع يشير إلى عكس ذلك فنسبة الطلاق فـي ازدياد، وعدد الزيجات في تناقص مع تنامي ما يطلق عليه بدائل الأسرة كالمخادنـة (Cohabitation) ويقصد بها: صديق وصديقة يعيشان تحت سقف واحد دون زواج) والعلاقات الجنسية العابرة خارج إطـار الـزواج بمـا فيهـا العلاقـات المثليـة homosexuality التي تكرس رذيلة الشذوذ الجنسي عند الجنسين على حـد سـواء (Scanzoni,1983). فضلا عن ذلك فأن الطلاق لم يعد "وصمة" اجتماعية كما كـان الحال عليه قبل بضعة عقود، على الأقل في المجتمعات الغربية. لقـد نجـم عـن التصنيع واضمحلال دور الدين تحول واضح في منظومة القيم الاجتماعية وتوجـه صارخ نحو الفردية وأهمية الانجاز على المستوى الشخصي، دونما اعتبار للمحـيط الاجتماعي الذي يترعرع فيه الأفراد والذي تتجلى أولى صوره في الأسرة الصغيرة التي تتأسس على الرابطة الزوجية. ويعد الوظيفيون تحول القيم في هذا الجانب أمرا

سلبيا للغاية فكل ما يرتبط بالأسرة ويحافظ على وظيفتها من قيم ومعايير وأعـراف ومتواضعات اجتماعية وثقافية أصبحت عرضه للمناقشة.

ولذا فإن الطلاق يعد من أبرز وأخطر آثار التفكك الاجتماعي فـي المجتمـع والتي تنجم عن العديد من الأسباب التي سبق ذكرها.

ومن آثار التفكك الاجتماعي تشرد الأطفال في الشوارع، والتي تعد من أخطر الآثار الناجمة عن التفكك الاجتماعي على المستوى الأسري؛ لأن هذا النـوع مـن التفكك يبدأ من طفولة حياة الفرد ويستمر معه طيلة حياته، واحتمال أنه يؤدي إلـى تفريغ تفككات اجتماعية أخرى، وتتضح مظاهر أطفال الشوارع فـي العديـد مـن المظاهر منها: التشرد، والعمالة، والتسول، واستقبالهم من قبل العصابات، والنـشل، والسرقة، وتعاطي المخدرات، وغيرها من المظاهر.

وهناك العديد من التعريفات التي تناولـت أطفـال الـشوارع حيـث عرفهـا (Agnelli, 1986) بأنهم الأطفال الذين يعملون ويقيمون في الشوارع كل أو بعـض الوقت دون رعاية من أسرهم، ويعرفها (Dlay,1996) بـأنهم الأطفـال المهـضوم حقوقهم والمظلومين الذين يقيمون في الشوارع، ويعملون بها، وعن أماكن إقـامتهم، ويرى (حمزة،1996م:72) " أنهم الأطفال المقيمون باستمرار في الـشوارع أسـفل الكباري، ومحطات القطار، والمترو والحدائق العامة لظروف عائلية غير سوية".

وهؤلاء الأطفال في كل الأحوال ينحدرون تحت ثلاثة أنماط مـن العلاقـات الأسرية وفقاً لما ذكره (فهمي، 2000م:32) هي:

أ- أطفال لهم علاقات بأسرهم، ويعودون للمبيت يومياً.

ب- أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم يذهبون إليهم بين الفينة والأخرى.

ج- أطفال ليس لهم علاقة بأسرهم أما لفقدانهم بالموت، أو الطـلاق أو الهجـر لأسرهم.

أما على مستوى المجتمع فإن للتفكك الاجتماعي العديد من الآثار حيث ينعكس ذلك في ظهور العديد من الانحرافات الاجتماعية، منها على سبيل المثال لا الحصر: انتشار الجريمة والانحراف " وتتنوع الجريمة في منظومة من الأعمـال الجرميـة مثل: السرقة، والسلب والاعتداء، والاغتصاب، وجرائم الشوارع، والأزقة التي يعتقد

أن مرتكبيها في أغلب الأحيان من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة، وكثيراً ما تركز وسائل الإعلام الجماهيري إلى ما تسميه الانحطاط الأخلاقي، وانهيار القيم مع التركيز على ممارسات معينة مثل: تعاطي المخدرات، والهروب من البحث، والفوضى، وأعمال النهب، كما أن بعض من يرون أنفسهم مسئولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلاً على الانحلال، ويدخل من ضمن تلك الجرائم "جرائم الياقات البيضاء" لوصف الأنشطة الاجرامية التي تقوم بها الشرائح والقطاعات الأكثر رخاء في المجتمع مثل: التهرب من الضرائب، وتزوير الوثائق، وممارسة البيوع غير القانونية، والتلاعب بخدمات الائتمان المالية، والعقار، والابتزاز، وصنع المنتجات الخطرة وبيعها" (غدنز،2005م:296-297).

وانتشار ظاهرة البطالة حيث " تمثل البطالة مركز الصدارة في مختلف دول العالم، وهنالك ما يقرب من ألف مليون (مليار) عاطل عن العمل على الساحة العالمية، وهو ما يوازي (30%) من قوة العمل في العالم أجمع، ولا شك أن تعاظم التكنولوجيا في العصر الحديث سوف يسهم إلى حد كبير في استمرار تنامي هذه المشكلة كلما ظهر في سوق العمل مخترعات من شأنها أن تؤدي إلى الاستغناء عن العمالة في قطاعات متعددة وهؤلاء العاطلون يتوزعون على مختلف أنحاء المعمورة بحيث يمكن القول أن البطالة الآن أصبحت أزمة عالمية" (زكي، 1997م: 501).

وارتفاع معدلات البطالة في أي مجتمع من المجتمعات يكون له انعكاسات سلبية عديدة منها الجنوح نحو الجريمة، وارتفاع معدلاتها وهذا يعد أحد الآثار الاجتماعية للتفكك الاجتماعي.

وكذلك ظهور الرشوة في المجتمعات وهي موجودة في كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتأخرة في المجال التكنولوجي، ويزداد انتشارها في البلدان الأقل نمواً، وهي تمثل تجارة بالوظيفة العامة تؤدي إلى فقدان الناس ثقتهم بالدولة من جهة، ويمرغ مفهوم العدالة من جهة أخرى؛ لأن صاحب المال يحصل على الباطل تحت ستار الحق (حومد، 1977م:11).

وكذلك تفشي ظاهرة الاختلاس والذي يعرف قانوناً بأنه: " الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي، والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه " (وزير، 1983م: 70).

ويعرف الاختلاس من الناحية الاجتماعية بأنه: فعل فردي أفّاق غير عقلاني يخترق القانون المرعي ليظهره بمظهر حسن أمام الناس، يقوم به فرد يمتلك مؤهلات ثقافية رفيعة المستوى ويشغل منصباً تنظيمياً مؤتمناً، إلا أنه يطمع لموارد مالية سريعة العائد من خلال استيلائه المؤقت على أموال غيره بدعوى إرجاعها بعد تحقيق طمعه ولما كان دخله المالي محدود لا يحقق آفاقه الطامعة فإنه يقوم بسلسلة استيلاءات تؤدي به بالتالي إلى الفضيحة والتشهير(العمر، 2005م:325).

وكذلك بروز ظاهرة التزوير في المجتمعات والذي يحصل عادة في المستندات، والوثائق الحكومية، والبطاقات، والشهادات، والجوازات، وغيرها وهو وفقاً لما ذكره (العمر، 2005م:326) فعل اجتماعي ذكي متنامي يتغير مع تطورات التنظيمات الاجتماعية الرسمية ووسائل استخدامها في تنظيم مناشط أعضائها داخلها وخارجها، وغالباً ما تكون هذه الوسائل على شكل وثائق وبطاقات وشهادات وإصدارات تؤكد مشروعية أنشطتها، وهو سلوك احتيالي مبني على فن التقليد والتزوير إضافة إلى كونه فعل ذكي في اصطياد الناس المحتاجين لوثيقة معينة أو لعملة خاصة.

"والتزوير بمعناه الاجتماعي يشير إلى تغيير الحقيقة لفظاً أو كتابة، ومن زاوية علم الإجرام فإنه يدل على استبدال الأوراق الرسمية أو التجارية التي تستخدمها المؤسسات الرسمية والبنوك والشركات، وقد تفاقمت هذه الجريمة مع تزايد دور النقود الورقية والشيكات ووثائق الأسهم والسندات وبطاقات الائتمان على الرغم من تطوير الطرق العلمية في تقصي الجريمة، ومحاربتها، علماً بأن أكثر مجالات التزوير المالي انتشاراً يقع في الاقتصاد الذي يستخدم طريقة الدفع بواسطة البطاقات في المدن في كل يوم مستغلين استخدامهم لبطاقات الائتمان، ورخص السياقة، والشهادات الجامعية، وتذاكر الدخول إلى ملاعب كرة القدم، والشيكات المصرفية في تزويرهم وتزييفهم " (Haskell & Yablonsky , 1974: 110).

وللتفكك الاجتماعي العديد من الآثار سواء على المستوى الفردي، أو الأسري، أو المجتمعي، يمكن للباحثين والدراسيين الرجوع إليها، والبحث عنها ودراستها، كما أن لآثار التفكك الاجتماعي العديد من المظاهر الأخرى والتي تبرزها النظريات الاجتماعية التي تفسر ظاهرة التفكك الاجتماعي والتي سوف يتم تناولها الجزء القادم من هذا الفصل.

6.2 الإطار النظري للدراسة

حاول العديد من العلماء والدارسين الذين اهتموا بدراسة أشكال التفكك الاجتماعي، والجريمة وتفسير أسبابها، والبحث عن العوامل المرتبطة بها في مختلف التخصصات، ونتج عن هذه المحاولات العديد من المدارس والاتجاهات النظرية التفسيرية، وسوف يتم التركيز هنا على استعراض أهم النظريات التي يمكن أن تساهم في تفسير الظاهرة محور البحث، وهي:

1.6.2 نظرية التفكك الاجتماعي

تعد هذه النظرية من النظريات الأساسية المرتبطة بالظاهرة محور البحث، إذ أن السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، إذ يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان والزمان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوي وغير متكافئ في الناس؛ في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة. " فهي تتناول العلاقة بين الناس، والبيئة المكانية، وردود الفعل الناشئة من المؤثرات، والضغوط البيئية وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والايكولوجي. ولا تنظر هذه النظرية إلى متغيرات كانخفاض مستوى المعيشة والأمية والازدحام السكاني، والسكن غير الصالح للإقامة باعتبارها عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحلالي؛ أي أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعزي هنا إلى عامل التغير الاجتماعي والحضاري السريع المصحوب بالتصنيع، وكذلك

الناشئ عن هذا التغير وما ينطوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك" (السيد،2001م:107).

وتبعاً للمفاهيم التي تطرحها هذه النظرية فإنه يمكن الاستفادة منها في تفـسير بعض الظواهر المرتبطة بالجرائم في المجتمع السعودي نتيجة للتفكك الاجتمـاعي، فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدلات النمو الحضري وزيادة في معـدلات الكثافـة السكانية في هذا التجمع نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وبخاصة في المدن الكبرى، حيث يعيش وفقاً (إحصاءات الأمم المتحدة، 2007م) أكثـر مـن (88%) من السكان في المناطق الحضرية في المجتمع السعودي. وتبعـاً لمقـولات النظرية فإنه يمكن التوقع بوجود علاقة طردية بين متغيرات كالارتفاع في معدلات حجم وكثافة السكان والارتفاع في معدلات بعض أنماط الجرائم داخل هذه المناطق.

وهذه النظرية يمكن الاسترشاد بها في تفـسير ظـاهرة التفكـك الاجتمـاعي وعلاقته بالجريمة، لأن الأفراد كلما كانوا غير معروفين (غرباء أو أجانب) لـدى الجماعة كانوا أكثر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بها في الجماعة. لأنـه كما يقول شو ومكي " نظراً لفقدان المعرفة الشخصية للفرد في المجتمع الحـضري فإن الفرد يجد نفسه حراً من الضوابط التي تسود الحياة في الأوضـاع الاجتماعيـة الأولية في المدن الصغرى والمجتمعـات الريفيـة" (Shaw & Mckay 1942 : 4) موثق في (الخليفة، 2001م: 175-176).

ويركز أصحاب هذه النظرية بشكل خاص على العلاقات الأولية المتمثلة فـي العلاقات الشخصية (علاقة الوجه للوجه) التي تنمو بصورة طبيعية مع الترابط بـين الأفراد، وتتبلور في هيئة التجمعات القرابية والصداقات. وتعتبر هذه العلاقات أكثر أهمية من العلاقات الثانوية في إفراز مجتمع منتظم ومترابط تخلو أو تقل فيه مظاهر الانحراف. وعلى ذلك إن أصحاب نظرية التفكك الاجتماعي يرون بأن هناك متصلاً يربط ما بين العلاقات الأولية والثانوية بدأ من الترابط والتعاضد الكلي، كمـا فـي العلاقات القرابية البحتة في المجتمعات المستقرة ، ومنتهياً بالعلاقات المجردة وغير المباشرة كالعلاقات الرسمية البحتة التي تربط الأفراد الذين ينتمون إلى مؤسـسات بيروقراطية في مجتمع صناعي. ومن هذا يعتقد منظرو التفكك الاجتماعي، بأنه كلما

كانت العلاقات أولية بين الأفراد في المجتمع كان ذلك المجتمع أكثر ترابطاً وتنظيماً، وأكثر خلوا من انتشار السلوكيات المنحرفة. والعكس صحيح؛ أي أنه كلما كانت تلك العلاقات ثانوية كان ذلك المجتمع أكثر تفككاً وأقل تماسكاً وأكثر معاناة من ارتفـاع معدلات الجريمة والانحراف كما يرى (Shaw & Mckay 1969 : 4) موثـق فـي (الخليفة، 2001م: 175-177).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في هذا البحث من مـضامينها، وأبعادهـا، وأبعاد المحور الأساسي لهذه النظرية والمتمثل فـي تركيزهـا القـوي علـى دور المؤسسات الاجتماعية في ممارسة الضبط الاجتماعي للأفراد وانصياعهم لمعـايير المجتمع وقيمه. إذ تنطلق هذه النظرية في رؤيتها للسلوك الاجتماعي السليم للأفراد من خلال كونه تعبيراً عن تمثلهم للقيم الاجتماعية سواء كان مصدرها المؤسـسات الاجتماعية الطوعية كالأسرة، والدين، وجماعة الرفاق، والمجتمع المحلي كافـة أو المؤسسات الاجتماعية الرسمية مثل السلطة، والقانون، وغير ذلك. فوجود الفرد في محيط اجتماعي تتشكل التفاعلات الاجتماعية للأفراد فيه في ضوء تلك القيم يقلل من فرص ظهور السلوكيات المنحرفة بينهم ويكرس من سـيادة الـسلوك الاجتمـاعي الطبيعي. ومن هنا يمكن القول أنه بالمقابل، فإن إقامة الأفراد في محيط اجتمـاعي غير المحيط الذي نشأ وترعرع فيه يعني انحسار دور تلك المؤسسات الاجتماعيـة التي ترعرع في ظلها في استمرار طبيعة سلوكه على ما كان عليه قبل انتقاله إلـى المحيط الجديد بما يجعل توقع ظهور السلوك المنحرف أمـراً ممكنـاً. لـيس هـذا فحسب، بل أن تميز البنية الاجتماعية للوافدين بخصائص اجتماعية معينة كغلبة فئة العزاب الذكور، ومنهم دون الثلاثين عاماً، وابتعاد عائل الأسرة عن أسرته نتيجـة لإقامته في بلاد المهجر، كلها مؤشرات تعبر عن بنية اجتماعية متفككـة، تهيـئ أو تجعل ارتكاب السلوك الإجرامي أمراً ممكن الوقوع. ولهذا الأمر؛ فإن تطبيقات هذه النظرية وجدت مصداقية كبيرة عندما حاول مستخدمو النظرية فهم معدلات الجريمة واتجاهاتها في البني الاجتماعية التي شهدت نمواً حضارياً سريعاً، نتيجـة للهجـرة الداخلية والخارجية، ويمكن أن تساهم نظرية التفكك الاجتماعي في تفسير الظـاهرة محور البحث نسبة لأن المجتمع السعودي قد مر من مرحلة المجتمع التقليدي الـذي

تسود فيه العائلة الممتدة، وسلطة القبيلة إلى مجتمع منفتح نتيجة للكثافـة الـسكانية بسبب الهجرة الداخلية، والخارجية، وتحول خط الأسرة من الممتدة إلـى النوويـة، وظهور أنماط مختلفة للمعيشة، وثورة الاتصالات والتقنية كل ذلك أدى إلى ظهـور أنماط مختلفة من الجرائم، وظهور أنماط مختلفة من التفكك الاجتماعي.

2.6.2 نظرية ترابط الاختلاف

تعد هذه النظرية إضافة أثرت علم الاجتماع، وأغنت مباحثه وبخاصـة فـي مجال الانحراف والسلوك الإجرامي مما أدى إلى ذيوع صيتها، وتحاول هذه النظرية التأكيد على أن الأفراد يصبحون منحرفين بسبب مخالطة وتقليد الآخرين.

وتقوم نظرية الاختلاط التفاضلي على أساس أن التقليد للسلوك الاجتماعي هو أساس تعلم السلوك الإجرامي، فالفرد لا يكون مجرماً إلا إذا قلد غيره من المجرمين المحيطين به، والتقليد نوعان: (الوريكات, 2004م)

تقليد اجتماعي: وينتقل عن طريق القيم والعادات والتقاليد من جيل إلى آخـر فـي نفس المجتمع، أو عن طريق تقليد قيم جماعة يختلط بها الشخص في مجتمع ما.

تقليد فردي: وينتقل عن طريق السلوك السوي أو المنحرف من شخص إلى آخر.

ويرى "سيذرلاند" صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي، أن الـسلوك الإجرامـي يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة المجرمين والتفاعـل معهـم، ويحـدث التوجه نحو السلوك الإجرامي؛ إذا رجحت كفة المفاهيم المجندة لانتهاك القانون على كفة المفاهيم المجندة للسلوك الذي تقره الجماعة، وأن تعلم السلوك الإجرامـي يـتم ببساطة وسهولة داخل الجماعات الصغيرة التي تمتاز بقلة العدد، ويـرتبط أفرادهـا ببعضهم بروابط قوية وشخصية.

"لقد استمر عدد من الباحثين في إجراء التعديلات على نظرية ترابط الاختلاف لسذرلاند محاولين إدخال مبادئ نظرية الاشراط إليها أي المثير والاستجابة والثواب والعقاب ومنهم رونالد اكرز، فبالتعاون مع (بيرجس، 1966) قدما تعديلاً لنظريـة سذرلاند، ووضعا نظريتهما على شكل سبعة مبادئ والحقيقة أنهما ركزا على التعلم الاجتماعي وعلى أهمية التفاعل الاجتماعي، والنظرية كما جاءت في كتابهما سـنة

(1985) والمعنون ب(ترابط الاختلاف ونظرية التعزيز للسلوك المنحـرف) وهـي وفقا لما ذكره (الوريكات، 2004م:188-189) مما يلي:

1- إن السلوك المنحرف متعلم تبعاً لمبادئ الاشراط.

2- السلوك المنحرف يتم تعليمه في المواقف غير الاجتماعية، والتـي تعـزز أو تميز ذلك من خلال التفاعل الاجتماعي في حين أن سلوك الآخرين يعـزز أو يميز ذلك السلوك.

3- إن الجزء الرئيسي لتعلم السلوك المنحرف يحدث في الجماعـات المـسيطرة على المصادر الرئيسية للتعزيز (الناس المهمين في حياتنا).

4- إن تعلم السلوك المنحـرف يـشمل الاتجاهـات والأمـور الفنيـة وتجنـب الإجراءات، وهذه من وظائف المعززات المتوفرة والفاعلة الموجودة.

5- إن الطبيعة المحددة للسلوك المتعلم وتكرار حدوثه ما هو إلا وظيفة للمفردات المتوفرة والفاعلة. وأن الاتجاهات السوية وغير السوية للمعـايير والأحكـام والتعريفات والتي وقعت في الماضي وصاحبت التعزيز.

6- إن الاحتمالية بارتكاب شخص ما سلوكا منحرفا تتضاعف في وجود الجمـل المعيارية والتعريفات وحتى الكلام الشفوي، والتي من خلال التعزيز المخالف لذلك السلوك تتفوق على السلوك الملتزم وبالتـالي تكتـسب قيمـة تمييزيـة Discrimination (سذرلاند).

7- إن قوة السلوك المنحرف هي وظيفة مباشرة للكمية والتكرار واحتمالية قـوة تعزيزها، وأن نماذج الارتباط مع الأنماط المنحرفة مهمة. وذلك كلما أثـرت على المصدر والكمية وجداول التعزيز."

"وهكذا فإن نظرية التعلم الاجتماعي، ترى في السلوك المنحـرف والجريمـة سلوكاً متعلماً إضافة إلى التعريفات المرتبطة بهما، وقد يكون ذلك مباشرة من خلال الاشراط أو بشكل غير مباشر من خلال التقليد والمحاكاة. وأن الـسلوك المنحـرف يقوى من خلال التعزيز والضعف من خلال العقاب، ويستمر الـسلوك بنـاء علـى التعزيز فقط، ولكن من خلال نوعية التعزيز المتوفر لسلوك بديل، فإذا مـا كانـت تعريفات السلوك المنحرف معززة بشكل قوي والبديل لا يحظى بـالتعزيز القـوي

فعلى الأغاب سوف ينخرط الشخص بارتكاب السلوك المنحرف وأخيراً لابـد مـن القول إن نظرية اكرز جمعت الكثير من مبادئ نظرية ترابط الاخـتلاف لـسذرلاند والتعريفات لتوماس, والتعزيز المخالف والتعلم ونظرية "اكرز" وضعية ومبنية على نظرية الاتفاق فيما يتعلق بالقيم والمعايير والنظم الأخلاقية وأخيراً يرى اكرز سـنة (1985م) أن نظريته تشكل مدخلا للتعامل بين النظريات المتعلقة بتفسير الجريمـة والسلوك المنحرف"(70:Akers, 1985) موثق في(الوريكات، 2004م: 189).

ويمكن أن تسهم نظرية ترابط الاختلاف في تفـسير العلاقـة بـين التفكـك الاجتماعي والجريمة، فكلما حصل هناك كثافة سكانية وعمرانية في المجتمع نتيجـة للهجرة، وجد الأفراد أنفسهم يختلطون بالعديد مـن الأفـراد، ويقومـون بتقليـدهم ومحاكاتهم، وتنتشر بذلك أنماط من الجريمة، والانحراف نتيجة للتقليد مما يسهم في بروز ظاهرة التفكك الاجتماعي في المجتمع نتيجة لذلك.

3.6.2 نظرية الصراع الثقافي

ربما تسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم انتـشار الجـرائم فـي المجتمـع السعودي في العقود الأخيرة، نتيجة للهجرة الخارجية للعمالة الوافدة فـي المجتمـع السعودي، من مختلف البلدان ومن مختلف الثقافات، والأعراق، والقـيم، والأنمـاط الثقافية، ويعد ذورستين سيلين (Sellin, 1938) من أول المنادين بنظريـة الـصراع الثقافي، حيث يؤكد على أن الاختلاف في معـدلات الجريمـة بـين الجماعـات، والتجمعات البشرية ما هو إلا "انعكاس للتباين بين الجماعات الأولية التي تنتمي إليها تلك التجمعات البشرية، وقد أسس سيلين فكرته هذه في ضوء مـا يعتقـده مـن أن السلوك الاجتماعي تنشأ قواعده عن الحياة الاجتماعية لأفراد الجماعة البشرية؛ فكل جماعة تنظم أنشطة أعضائهما بما يحقق المحافظة على نشاط الجماعة. وبذلك فـإن كل جماعة يمكن اعتبارها ذات مرجعية معيارية، بسبب ما تفرضـه مـن قواعـد سلوكية ملائمة للأوضاع، والأنشطة الحياتية لهذه الجماعة. ولذا فإن الفـرد يكـون عضواً في جماعة يتوقع منه اتفاق سلوكياته ليس فقط مع قواعد الـسلوك الخاصـة

بجماعته المباشرة؛ بل أيضاً مع قواعد السلوك الخاصة بالجماعـات الأخـرى فـي محيطه الاجتماعي" موثق في (الخليفة، 2001م:156-157).

فالفرد باعتباره عضواً في جماعة عائلية تمثل المؤسسة التي تنقـل القواعـد السلوكية التي تحكم توجه الجماعات التي تنتمي إليها العائلة، "ويكتسب جميع تلـك القواعد السلوكية منها، وفي الوقت نفسه هو عضو أيضاً في جماعات أخرى متعددة. كجماعة اللعب أو الجماعة السياسية أو الجماعة الدينية أو الجماعة الرياضية ونحـو ذلك. ولكل جماعة من تلك الجماعات قواعد سلوكية تنظم الأوضاع الخاصة بتلـك الجماعات، قد تتفق أحياناً مع مبادئ السلوك التي اكتـسبها الفـرد مـن عائلتـه، وأصبحت جزءاً هاماً من شخصيته وتساعد على استمراره، وقد تتعـارض أحيانـاً أخرى مع تلك القواعد السلوكية وتضعف من استمرار إتباع الفرد لها، ووفقاً لـذلك فإن "سيلين" يرى أنه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيداً ازداد عـدد الجماعـات المعيارية التي تمارس ضغوطاً على الفرد وتكون القواعد الخاصة لكل جماعة فـي خلاف وتعارض مع قواعد الجماعات الأخرى" موثق في (الخليفة، 2001م:158).

إن صراع القواعد يظهر بوضوح عندما تتحكم مجموعة من القواعد المختلفـة في الوضع الحياتي الذي يجد الفرد نفسه فيه، أي: أن القواعـد الـسلوكية لجماعـة واحدة من الجماعات التي ينتمي لها الفرد ربما تسمح له بالاستجابة إيجابياً من هـذا الوضع، في حين أن قواعد السلوك لجماعة أخرى من تلك الجماعات التـي ينتمـي إليها تسمح له ربما باستجابة معارضة لذلك الوضع. وعلى ذلك فإن لكل فـرد مـن وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها استجابات صحيحة وسـوية، واستجابات شاذة وخاطئة لردود الفعل للأوضاع الحياتية التي يجد المرء نفسه فيهـا باستمرار، وذلك وفقاً للقيم الاجتماعية التي قامت بوضع تلـك الطـرق والقواعـد، فقواعد السلوك إذا تكون موجودة طالما وجدت الجماعات الاجتماعية، كما أن تلـك القواعد ليست من صنع جماعة معيارية معينة، وليست حصراً على حلول سياسـية بذاتها، وليس من الضروري أن تكون تلك القواعد السلوكية منسجمة مع القـانون أو نابعة منه (Sellinm,1975:20-51) موثق في (الخليفة،2001م:159).

ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي الذي يكون نتيجة لعملية النمو الثقـافي أو مـا يسمى بالنمو الحضاري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي آخر. ويمكن أن تساهم نظرية الصراع الثقافي في ما هو واقع في المجتمع السعودي، المتمثل في الثقافات المختلفة للمهاجرين الـذين قـدموا للعمل عندما تهاجر جماعة من منطقة ثقافية معينة إلى منطقة ذات ثقافة خاصة بهـا فمن الغالب أن يحمل المهاجرين معهم أنماط معينة من الثقافة تصطدم مـع قواعـد السلوك في المنطقة الثقافية المهاجر إليها.

4.6.2 نظرية روبرت ميرتون " البناء الاجتماعي والأنومي" (Social Structure & Anomie):

"لقد استعار "ميرتون" مفهوم "الأنومي" من "دوركايم" في مقالته الشهيرة سـنة (1938م) التي يقول عنها عالم الاجتماع الأمريكي "مارشال كلينارد" أنها الأشـهر والأكثر اقتباساً في علم الاجتماع، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود نظرية اجتماعية مفسرة للسلوك المنحرف والجريمة بشكل متكامل كنظرية، إلا أنه يجب علينا في هذا المقام الإشارة إلى أن مفهوم "الأنومي" عند ميرتون يختلف عن تلك التـي أوجـدها دوركايم فالأول يرى أن المعايير الاجتماعية والقيم تقسم إلـى نمطـين أو شـكلين: الأهداف المجتمعة "Societal Goals" والوسائل المقبولة "Acceptable Means" وذلك من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية. إضافة إلى ذلك فقد أعـاد "ميرتـون" تعريـف اللامعيارية بأنها عملية فصل أو تقسيم بين الأهداف والوسـائل كنتيجـة لطريقـة المجتمع البنائية وعلى سبيل الفروق الطبقية. وبناءاً على ذلك تـصبح الجريمـة أو الانحراف وتفسر كأحد أعراض البناء الاجتماعي الذي يعرف الطموحـات وكـذلك الوسائل المشروعة والمقبولة لتحقيقها وأن الانحراف والجريمة نتيجة الأنوميا، هنالك مجموعة من العوامل التي أثّرت وأثرت نظرية الأنوميا والفكر الميرتوني بشكل عام عدا عن مفهوم الأنوميا عند "دوركايم" ومن هذه العوامـل: العوامـل الاقتـصادية، والترجمات لأعمال دوركايم وتأثره بفرويـد والمعلومـات الديموغرافيـة فالكـساد الاقتصادي سنة (1930م) قد أثر في الكثير من علماء الإنسانيات والذي أدى إلـى

عدم الانتظام في السلام الاجتماعي والتقاليد والمعـايير الاجتماعيـة سـواء علـى المستوى الفردي أو المؤسسي، وقد رأى ميرتون أن الجريمة ليست مسألة جوهرية أو جزءاً أساسياً في الإنسان كما فعل سيذرلاند ومن بعده نظريات الوصم الاجتماعي وقد رفض أيضاً التفسيرات الباثولوجية. ولقد أثرت ترجمة مؤلف "دوركايم" تقـسيم العمل سنة (1933م) على يدي العالم سمبسبون "Simpson" خاصـة فيمـا يتعلـق بالعلاقة بين البناء الاجتماعي وتفسير السلوك الإنساني. وبالتالي كما حمل دوركـايم الحكومة مسؤولية المشكلات الاجتماعية حذا "ميرتون" حذوه ورأى أيضاً أن المجتمع في حالة من عدم الانتظام. علاوة على ذلك لقد تأثر ميرتون بثلاثة علمـاء بـشكل أساسي وهم بنثام سوروكن "Sorokin" في مؤلفه النظريات الاجتماعيـة المعاصـرة سنة (1928م) والذي لفت انتباه ميرتون إلى مفهوم الانتحار اللامعياري"(الوريكات، 2004م:147-148).

ويمكن القول أن نظرية ميرتون عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من الجريمة أو السلوك الجنائي، وهي نظرية عامة ترى أن المجتمع يؤكـد علـى أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمـشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعليم والعمل وجمع المال.

" فميرتون يرى أن الهدف الأسمى للمجتمع الأمريكي هو المال، وبالتالي فـإن أن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي، وضغوط النجـاح وتحقيـق الأهـداف تظهـر مرحلـة الأنوميا"(الوريكات، 2004م:148-149).

وفي ذلك يقول ميرتون: " إن الصراع بين الوسـائل المؤسـسية والأهـداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية"، وهكذا نجد "ميرتـون" مختلفـاً عـن "دوركايم" في تفسيره للانحراف إلى حد ما ففي حين يرى "دوركايم" أن الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لابـد مـن ضـبطه اجتماعياً نجد "ميرتون" يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينـة علـى الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي.

وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة أيضاً فلا أن يتكيفوا أو يستجيبوا بـشكل مختلف، أما فيما يتعلق بالرغبات التي تحدث عنها "دوركايم" فنجد ميرتون يرى أنها ذات منـشأ اجتمـاعي" (Merton, 1964:213-242) موثـق فـي (الوريكـات، 2004م:149).

وخلاصة القول فإن الأنوميا هي الإطار العام لتفريغ الانحـراف أو الجريمـة التي تؤدي بدورها إلى التفكك الاجتماعي، وكلما زادت الانحرافات والجرائم سـاد عدم الاستقرار والانهيار الخلقي وزاد بالتالي التفكك الاجتماعي في المجتمعات وهذا بإيجاز ما يمكن أن تسهم به هذه النظرية في تفسير الظاهرة محور البحث.

7.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

لقد حظيت الدراسات والبحوث التي تناولت الجريمـة والـسلوك المنحـرف باهتمام كبير في مختلف التخصصات الاجتماعية، والنفسية، والقانونية، والتشريعية، وغيرها، وهذه الدراسات والبحوث متعددة ومتنوعة، وكل مجموعة منها تهتم بجانب معين يرتبط بالجريمة والجرائم، إلا أنه يلاحظ أن تلك الدراسات والبحوث لم تتطرق بشكل مباشر إلى العلاقة بين التفكك الاجتماعي والجريمة، وإنما تطـرق بعـضها بشكل مباشر لقضية البحث من خلال العلاقة بـين معـدلات التغيـر الاجتمـاعي والجريمة، وبعضها تطرق للكثافة السكانية والهجرة وعلاقة ذلك بالجريمة، وبعضها تناول قضايا أخرى متعلقة بالجريمة، فكانت عبارة عن بحوث موجهة أساساً لدراسة بعض أنماط الجرائم وبعضها الآخر كانت غير مباشرة، إذ تضمنت دراسة الجريمة بشكل عام مع الاهتمام ببعض أنماطها، ولذا فإن منهج عرض نمـاذج مـن تلـك الدراسات في هذا البحث قام على أساس تقسيمها إلى أربع مجموعات أساسية تمثـل كل مجموعة السمات أو العناصر المشتركة بينها والمجموعات هي:

1. الدراسات التي تناولت حجم الجريمة وانتشارها في المجتمع.
2. الدراسات التي تناولت الهجرة والكثافة السكانية وعلاقتهما بارتكاب الجريمة.
3. الدراسات التي تناولت التفكك الأسري (الطلاق) وعلاقته بالجريمة.
4. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحضر، والتنمية، والجريمة.

وسيتم عرض الدراسات من خلال ترتيبها ترتيباً زمنياً تنازلياً (من الأحدث إلى الأقدم) وذلك بعرض الدراسات السعودية أولاً تليها العربية ثم الأجنبية في كل مجموعة من المجموعات.

1.7.2 الدراسات التي تناولت حجم الجريمة وانتشارها في المجتمع.

ويلاحظ من تلك الدراسات أنها تناولت حجم الجريمة وانتشارها في المجتمع السعودي بصفة خاصة، وفي المجتمعات الأخرى بصفة عامة، حيث تناول بعض تلك الدراسات على حجم الجريمة وتركزها في بعض الأحياء في المدن وكذلك حجم الجريمة بالنسبة للمهاجرين، وتناولت تلك الدراسات حجم الجريمة من خلال المؤشرات الإحصائية المختلفة وتحليلاتها، والخروج ببعض النماذج التفسيرية لحجم الجريمة واتجاهاتها. وركزت بعض تلك الدراسات على أنماط معينة من الجرائم كجرائم السرقة والمخدرات وغيرها

ومن أهم تلك الدراسات دراسة (الصالح ،2002م)، ودراسة (الوليعي ،1992م)، ودراسة (المالك، 1992م)، ودراسة (مكي ،1991م)، ودراسة رافين (Rephan,1999)، ودراسة بينت وآخرون (Bennett et al,1997)، دراسة (Shaw & Mackay, 1969).

ففي دراسة (الصالح، 2002م) والتي عنيت بتفسير التغير في حجم الجريمة وأنماطها المختلفة في المجتمع الأردني توصلت نتائجها إلى أن التحضر كان أقوى العوامل تفسيراً للتغير في حجم ومعدلات الجريمة، وبخاصة الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المال العام كجرائم التزوير والغش والرشوة، وذلك على المستوى المجتمعي. وقد عزا الباحث ذلك إلى كل من التغير في أسلوب الحياة المصاحب لعملية التحضر، وما يترتب عليه من شيوع القيم المادية التي ترتبط بالكسب غير المشروع، وكذلك إلى زيادة معدلات العمالة الوافدة التي تتركز في المناطق الحضرية، ويرتبط بها هذا النمط من الجرائم الاقتصادية. كما توصل البحث إلى

وجود علاقة إحصائية بين جرائم الملكية وزيادة حجم السكان، وبخاصة في المـدن الرئيسية كالعاصمة. وتبين كذلك أن معظم مرتكبي الجرائم كانوا من الذكور العزاب الذين ينتمون إلى الفئات العمرية المبكرة (20-29سنة).

ومن الدراسات ذات الصلة بعدم التجانس والجريمة في المجتمع دراسة أجراها (الوليعي، 1992م) عن جرائم السرقة في مدينـة الريـاض، هادفـاً إلـى أبـراز الاختلافات في أعداد السرقات بين أحياء المدينة في محاولة منـه التعـرف علـى الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الاختلافات. وعني البحث بربط هذه الاختلافـات بدراسة بعض الخصائص الاجتماعية لمرتكبي السرقات التي كان بعـضها يتعلـق بالخصائص السكانية للمبحوثين. ومن النتائج التي توصلت إليهـا أنـه فـي عـام (1406هـ) أسهم العمال الوافدون في (55%) من جرائم السرقة في مدينة الرياض على الرغم من أنهم لا يمثلون إلا (39%) من حجـم الـسكان. بينمـا لـم يـسهم السعوديون إلا (45%) من هذه الجرائم، على الرغم من أنهم يشكلون (61%) مـن حجم السكان. ومع نمو نسبة السعوديين في عام (1411هـ) إذ وصل إلى (64%) ارتفع أيضاً معدل جرائم السرقة بينهم إلى (47%) تقريباً. وفي المقابل فـإن هـذا النمط من الجرائم الاقتصادية انخفض بين الوافدين ليصل إلى (53%) مع انخفاض حجمهم إلى (36%) من جملة سكان المدينة.

وحللت دراسة (المالك، 1992م) ظاهرة السرقات في الـسعودية مـن حيـث أبعادها وخصائصها هادفة إلى الكشف عن طبيعة الأسباب الكامنـة وراء ارتكـاب بعض جرائم السرقة في المجتمع السعودي؛ مع مقارنتها بدوافع السرقة في مجتمعات أخرى. وتوصلت نتائجها إلى أن مرتكبي حوادث السرقة من غير السعوديين بلغـت (50%) عام (1407هـ)، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى(56%) عام (1408هـ) وإلى (60%) عام (1409هـ)، وكان معظم مرتكبي الـسرقة مـن ذوي الفئـات العمرية الشابة (20-25) سنة.

ومن تلك الدراسات الدراسة التي أجراها مكي عـام(1991م) عـن التوزيـع المدني والريفي للجريمة في المملكة العربية السعودية مؤكداً على ارتباط التوزيـع المكاني للجريمة بالتوزيع المكاني للسكان. وتوصلت هذه الدراسـة إلـى أن هنـاك

علاقة بين معدل نمو الجريمة ومعدل النمو السكاني في المناطق الحضرية. ومن نتائجها أيضاً أن السعوديون يمثلون (65%) من الجناة، وكانت الجرائم الاقتصادية التي تشيع بينهم هي الجرائم المالية. وفي المقابل كانت جرائم الاعتداء على الأموال ثم جرائم الاحتيال والتزوير هي الشائعة بين غير السعوديين.

وقام رافين (Rephan,1999) بإجراء دراسة تحليلية للبيانات الإحصائية الثانوية المنشورة، هادفاً إلى التعرف على التغيرات الحادثة على معدلات الجرائم في المناطق غير الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان من بين الجرائم التي اهتمت بها الدراسة بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، كجرائم الاعتداء على الممتلكات والسطو، وجرائم السرقة. وقد توصلت نتائجها إلى أن معدلات الجريمة في زيادة مستمرة بفضل العديد من العوامل التي كان من أبرزها: زيادة معدلات الحراك السكاني في المناطق غير الحضرية، وارتفاع معدلات التحضر، وتحول النشاط السكاني من الشكل التقليدي الذي يقوم على النشاط الزراعي إلى الشكل الحديث الذي يقوم على النشاط الصناعي. بينما لم تظهر الدراسة أهمية لكل من الاختلاف في معدلات الفئات العمرية للسكان والتغير في معدلات الطلاق كمفسر للتغير في معدلات الجريمة.

ومن الدراسات ذات الصلة دراسة أجراها بينت وآخرون (Bennett et al,1997) في محاولاتهم لفهم طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تحليل التباينات المتاحة عن ثلاثة مجتمعات نامية متماثلة من حيث أبعادها الجغرافية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي مجتمعات كل من جامايكا وتوباغو وترينيداد، تم تصميم نموذج أطلق عليه نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتوفير المقارنات المتعلقة بالتنمية. وتم بناء هذا النموذج وفقاً لبعدين أساسين: نموذج المؤشرات التنموية الاجتماعية، وتضمن التحضر، وحجم الفئات الشابة من السكان والبطالة باعتبارها متغيرات اجتماعية تقيس اتجاهات التنمية في المجتمعات التي حددتها الدراسة، وكذلك نموذج المؤشرات التنموية الاقتصادية الذي تضمن معدل الدخل اليومي، والتضخم الاقتصادي، ومعدل إسهام القطاع الخاص. ثم حاول قياس أثر هذه المتغيرات المستقلة المتضمنة في هذا النموذج (نموذج المؤشرات

الاجتماعية والاقتصادية) في معدلات الجريمة في مجتمع الدراسة. وقـد توصـلت نتائجها إلى أنه بالرغم من تشابه هذه المجتمعات في خلفيتها التنمويـة، وظروفهـا المختلفة إلا أن معدلات الجريمة بشكل عام سجلت اختلافات، واضحة من مجتمـع لآخر، وكذلك عبر الفترات الزمنية المختلفة التي قيست خلالهـا علاقـة الجريمـة بالتنمية في هذه المجتمعات.

وفي دراسة لشو ومكي (Shaw & Mackay, 1942) موثقة فـي (الخليفـة، 2001م) التي أجريت في مدينة شيكاغو الأمريكية وربطت هذه الدراسة بين الإقامة في الأحياء الانتقالية المتاخمة لأحياء مركز المدينة التي تتـسم بالكثافـة الـسكانية العالية، وسوء الأحوال المعيشية والاقتصادية بصفتها مؤشرات للتفكك الاجتمـاعي وبين شيوع السلوك الإجرامي، إذ أن الإحصاءات التي اعتمدت عليها هذه الدراسـة قد أكدت ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المناطق باعتبارها مناطق جنوح.

2.7.2 الدراسات التي تناولت الكثافة السكانية وعلاقتها بارتكاب الجريمة.

تعتبر الكثافة السكانية من المؤشرات الأساسية التي تسهم في انتشار الجريمـة وتعد من ضمن الأسباب التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي والعامل الأساسـي فـي الكثافة السكانية هي الهجرة سواء كانت داخلية أم خارجية لذا نجد أن الدراسات التي تناولت الهجرة والكثافة السكانية وعلاقتها بالجريمة تناول بعضها الكثافة الـسكانية المرتبطة بارتفاع نسبة المواليد وبالهجرة إلى المدن المختلفة، وتركزها في الأحيـاء المختلفة في المدن، وعلاقتها بارتكاب الجريمة وتطرقت كذلك للثقافات المختلفة التي تنشأ نتيجة للكثافة السكانية ودور تلك الثقافات في انتشار الجريمة.

ومن تلك الدراسات دراسة سـوريس (Soares,2004)، ودراسـة (القاسـمي، 2002م)، ودراسـة (الخليفـة،2001م)، ودراسـة (البداينـة، 1999م)، ودراسـة (الخريف، 1998م)، ودراسة (الخليفة، 1992م)، ودراسة (شمس والعقاد، 1992م)، ودراسة (زعزوع، 1986م).

ففي دراسة (للقاسمي، 2002م) عن أثر التغير الاجتماعي على الجريمة في الأمارات العربية المتحدة تبين من خلالها أن هناك علاقة بين التغيـر الاجتمـاعي

والجريمة في الأمارات العربية المتحدة ويمثل استخراج النفط أهم عامل من عوامل التغير الاجتماعي، إذ يعد المتغير المستقل الذي أدى إلى وجود العامل الديموغرافي الذي يعد متغيراً وسيطاً حيث أنه سبب الجريمة في الأمارات كما أنه نتيجة لظهور البترول بها بالإضافة إلى عوامل أخرى متداخلة أدت إلى الجريمة، وكان من أبـرز نتائجها ما يلي:

1- هناك علاقة طرديه بين معدل الهجرة، وارتفـاع معـدلات الجريمـة فـي الأمارات.
2- هناك علاقة طرديه بين حجم السكان، والجريمة في كل أمارة.
3- هناك علاقة طرديه بين نسبة السكان غير المواطنين في كل أمـارة وبـين الجريمة بها.
4- أن التغير الاجتماعي بعوامله المختلفـة أدى إلـى وجـود ثقافـات مختلفـة بالأمارات.

وفي دراسة أخرى أجراها (الخليفة، 2001م) بهدف معرفة أثـر اتجاهـات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافـدين الأصـلية فـي سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي. وتمثل مجتمع الدراسة في كافة الجنسيات التي يوجد لها وافدون يعملون في المجتمع السعودي خـلال الفتـرة (1406هـ ـ - 1420هـ). كما تم تأمين بيانات الدراسة من مصادر متعددة؛ ومنها قاعدة بيانـات مركز أبحاث مكافحة الجريمة. ومن أنماط الجرائم التي اهتمت بها الدراسة الجرائم الموجهة ضد الملكية والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. ومـن أبـرز النتائج التي لها صلة بموضوع هذا البحث أن لمركب البنية الدينية غير الإسـلامية تأثيراً كبيراً على الجرائم الموجهة ضد النظام العام، ومن ثم على جرائم الملكية. كما كان لمركب المسافة الاجتماعية القائم على بعدي اللغة والدين تأثيراً واضـح علـى جرائم الملكية. وكان لعامل الهجرة الأسرية أثر محدود على الجرائم الاقتصادية.

كما قام (البداينة، 1999م) بدراسة عن واقع آفـاق الجريمـة فـي المجتمـع العربي، هدفت إلى رصد حجم الجريمة في المجتمع العربـي، ومعرفـة أنماطهـا واتجاهاتها المستقبلية. وكذلك فحص أثر المتغيـرات الاجتماعيـة، والاقتـصادية،

والتعليمية، والصحية، والأمنية، والسكانية في حجم الجريمة ومعدلاتها. فضلاً عن التنبؤ بحجم ونسبة زيادة الجريمة وفقاً لأنماطها في المجتمع العربي، وبيان كلفة الجريمة من خلال نسبة ما تستهلكه الجريمة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وتكونت عينة الدراسة من (20) دولة عربية باستثناء (فلسطين، وجزر القمر) لعدم توافر بيانات عنهما، أما بقية العشرين دولة فكانت متباينة في توفر المعلومات الديموغرافية، أو الاقتصادية، أو معلومات الجريمة، والتي انخفضت إلى (15) دولة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات المتوافرة في المجتمع (الماء – السكن – المواصلات- التعليم- الصحة) مما يؤدي إلى الاكتظاظ، والفقر، والأمية، والمشكلات الاجتماعية المتنوعة التي تشكل ظروفاً ضاغطة في اتجاه الجريمة، وأظهرت الدراسة أهمية خاصة لأثر المتغيرات السكانية، التي فسر بعضها مجتمعة حوالي (69%) من التباين في معدلات الجريمة، وكان هذا الأثر ذا دلالة إحصائية كما اتفقت الدراسة مع ما توصل إليه الباحثون عن الانحراف وارتفاع معدلات الأمية في المجتمع العربي مؤشر على مسؤولية هذا المتغير عن الجريمة في المجتمع العربي، وأشارت الدراسة إلى النمو والتغير الاجتماعي لا يشكلان جريمة بحد ذاتهما، وخاصة عندما لا تتوزع مكتسبات التنمية على المجتمع بعدالة، إلا أنه في غياب تخطيط مناسب يسهمان في زيادة الانحراف والجرائم.

وفي دراسة (الخريف، 1998م) التي اهتمت بدراسة الجريمة في المدن السعودية، هدف الباحث إلى إعطاء صورة شاملة عن تطور أعداد الجريمة خلال الزمن، وتباينها بين المدن السعودية، وخصائص الجناة والمجني عليهم، معتمداً على بيانات مركز أبحاث مكافحة الجريمة. وكشفت الدراسة عن ارتفاع في جرائم النصب والاحتيال والتزييف وسرقة السيارات، كما أظهرت النتائج أن الجريمة في المجتمع السعودي مشكلة حضرية، وأن هناك تبايناً في معدلاتها بين المدن السعودية، وبالنسبة لأنماط الجرائم فقد كانت الجرائم ضد الملكية عالية إذ سجلت جرائم السرقات نحو (38%) يتركز أغلبها (62%) في المدن الكبرى (جدة ثم مكة

فالرياض)، وتركزت جرائم سرقة السيارات في هذه المـدن بمعـدل (70%) مـن إجمالي سرقات السيارات في السعودية. أما سرقة المنازل فكانت أقل حدوثاً إذا تمثل حوالي (6%) فقط من مجموع الجرائم بشكل عـام، ونحـو (16%) مـن جـرائم الاعتداء على الملكية وتركز أغلبها في مدينة جدة(37%)، فالرياض بنسبة (11%)، ثم مكة المكرمة بنسبة (9%)، وقد فسرت ثلاثة متغيرات مـستقلة (ارتفـاع نـسبة السكان غير السعوديين، وزيادة معدلات الكثافة السكانية، وانخفاض فرص القـبض على الجناة) أكثر من نصف التباين بين المدن في معدلات الاعتداء على الملكية. أما ما يتعلق بخصائص الجناة السكانية بعلاقتها بنمط الجرائم الاقتصادية المرتكبة فنجد أن جرائم الاعتداء على الممتلكات كالسرقة هي الأكثر شيوعاً بين الـسعوديين، وأن جرائم الاعتداء على النظام العام مثل الرشوة والتزييف والنصب والاحتيال تشيع بين غير السعوديين.

وثمة دراسة أخرى قام بها (الخليفة، 1992م)، والتي كان الهدف منها دراسة ظاهرة الجريمة في مدينة الرياض من حيث نمط توزيعها علـى الأحيـاء الـسكنية بالمدينة، والنظر في تفاوت الأحياء في حجم ونوع الجريمة. كمـا حـاول دراسـة انعكاس التفاوت بين تلك الأحياء في بناءها الاجتماعي والاقتصادي والأيكولـوجي واختلاف الخصائص الإثنية لسكانها على معدلات الجريمة .

وقد كان عدد الأحياء في مدينة الرياض وقت تنفيذ الدراسة (85) حياً سكنياً، وتم توفير البيانات اللازمة لتنفيذ هذا البحث من عدة مصادر، ففيما يتعلق ببيانـات الجريمة تم تأمينها من مركز أبحاث مكافحة الجريمة، باستخدام البيانـات المتـوفرة لديه، وشملت الجرائم التي تم التركيز على تحليلها نحو (17) نوعاً رئيسياً من أنواع الجريمة ومن بينها الجرائم الأخلاقية .

أما البيانات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والديموغرافية والايكولوجية للأحياء فقد تم تأمينها من بيانات شركة الكهرباء، ومن المعلومات المتوفرة عن اسـتخدامات الأراضي في مدينة الرياض عام (1406هـ)، وبيانات المـسح الاجتمـاعي التـي أجرتها وزارة الصحة عام (1408هـ)، وكذلك المسح الاجتماعي الذي أجراه مركز أبحاث مكافحة الجريمة عام (1407هـ) .

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج فيما يخص توزيع الجرائم في مدينة الرياض، حيث ذكر البحث أن هناك تركزاً لبعض الجرائم في بعض أحياء مدينة الرياض، وخاصة جرائم الاختطاف والجرائم الأخلاقية حيث تبين أن الجرائم الأخلاقية تميل إلى التمركز في أحياء محددة من المدينة مقارنة ببقية الجرائم .

وأوضحت الدراسة أن الجرائم الأخلاقية التي تمت دراستها هي في مجملها الجرائم الجنسية كالزنا والبغاء واللواط، وتشترك مع كل من جرائم المخدرات والمسكرات في العديد من المظاهر ، كما بينت الدراسة أن تلكما النوعين من أنماط الجرائم (الجنسية والمخدرات) ارتفعت نسبتها في السنوات الأخيرة نتيجة لما حدث من تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع السعودي مما أدى إلى ارتفاع معدلات تلك الجرائم. من ناحية أخرى وجدت الدراسة أن هناك ارتباط عضوي كبير فيما بين تعاطي المخدرات أو الكحوليات والجرائم الجنسية. حيث تبين أن ارتكاب الأولى يسهل من الانخراط في النوع الثاني من الجرائم. وأحياناً تستخدم المخدرات والمسكرات كمقايضة أو ثمن يدفعه من بحوزته تلك المواد للشخص الذي ترتكب معه الفاحشة . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، أشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من جرائم اغتصاب النساء تقع على مقربة من أو داخل حوانيت الخمور ومحلات بيع الكحوليات .

أما عن نمط توزيع الجرائم الأخلاقية في الأحياء السكنية وطبيعة المتغيرات المرتبطة بها، فقد اتضح أنها أكثر انتشاراً في الأحياء المتوسطة والشعبية، وهي الأحياء التي تأوي أعداداً كبيرة من الوافدين، وذلك تأكيداً لما سبق ذكره من الترابط بين جرائم المسكرات والمخدرات والجرائم الأخلاقية. ومن جانب آخر فإن زيادة عدد الذكور البالغين الذين يقيمون في جماعة جوار معينة - كما هو الحال في تلك الأحياء التي تستقطب العمالة الوافدة- مقارنة بالنساء، يسهل من ارتكاب مثل تلك الجرائم . هذا ويوجد من الدراسات ما يتفق مع هذا المنظور من حيث انتشار الجرائم الأخلاقية إلى حد كبير في الأحياء المتوسطة والشعبية.

وفي دراسة قام بها (شمس وعقاد، 1992م) والتي كان الهدف منها دراسة العلاقات الكمية والكيفية بين معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية،

والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية المؤثرة فيها مع التركيز على السرقات، وقد انطلقت الدراسة من فرضيتين رئيسيتين:

الأولى: أن التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع والكبير الذي عاصرته المملكة العربية السعودية خلال عقدي التنمية الماضيين، أفرز معه تغييراً كبيراً في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السعودي بصفة عامة والأسرة السعودية بصفة خاصة .

الثانية: أن مثل هذا التغير الكبير من حيث الكم والكيف، والفترة الزمنية المواكبة له، قد صاحبه عدم توافق بين القديم والجديد. ويبرز ذلك جلياً إذا احتسبنا التغيرات الديموغرافية، والثقافية، والاقتصادية التي واكبت الهجرة الداخلية من البادية والريف إلى المدن من ناحية، والهجرة الخارجية لأعداد كبيرة من غير السعوديين من مجتمعات وثقافات متباينة إلى داخل البيئة السعودية الحديثة النمو. هذا بالإضافة إلى التحول من نمط اقتصادي متواضع إلى نمط اقتصادي متطور مبني على الصناعات الحديثة .

ولجمع البيانات الخاصة بهذا البحث تم تصميم استبيانان: أحدهما موجه إلى المسجونين من نزلاء الإصلاحيات والسجون ومؤسسات رعاية الفتيات ودور الملاحظة.

والثاني موجه للمسئولين والعاملين في مجالات مكافحة الجريمة لمعرفة آرائهم في اتجاهات وطبيعة الجريمة وتطورها في المجتمع.

واشتملت الدراسة على ثلاث عينات فرعية كما يلي :

1- من المؤسسات الاجتماعية وتشمل دور الملاحظة للبنين ونزيلات المؤسسات الاجتماعية من البنات. ولقد تم سحب عينة ممثلة لكل دار بمعدلات تراوحت من (10% إلى 20%) من عدد النزلاء.

2- من السجون والإصلاحيات، وقد روعي في تحديد العينة أن تؤخذ السجون والإصلاحيات الموجودة في مناطق التجمعات الكبيرة من ناحية وأن تكون في مناطق إدارية متباعدة من ناحية أخرى بحيث يكون كل سجن وإصلاحية قابلاً لتمثيل منطقة إدارية كاملة.

3- وقد بلغ عدد أفراد العينة من العينتين الفرعيتين الأولى والثانية (148) مبحوثاً.
4- عينة من المسؤولون في الهيئات الاجتماعية والأمنية وبلغ عددهم (24) مسئولاً.

وأوضحت نتائج الدراسة أن جرائم السرقات بلغت (37%) من القضايا التـي أودع أفراد العينة السجن من اجلها ، تليها الجرائم المركبة التـي تكـون الـسرقة والأخلاقيات عاملان مشتركان، وكانـت بنـسبة (24.6%)، ويمثـل الـسعوديون (72.4%) من الذكور ، بينما تمثل الإناث (50.9%) من أفراد العينة ، يليها التمثيل العربي بنسبة (18.8%) للذكور، ونسبة (43.8%). للإناث ومن بـين النتـائج أن الجرائم المتعلقة بالفواحش والجرائم الأخلاقية قام بها العـزاب بنـسبة (56.52%)، وعن عوامل انتشار الجريمة أعرب (81%) بأن ضـعف الـوازع الـديني أحـد الأسباب، بينما انشغال الوالدين عن الأبناء في حياتهم الخاصة من العوامل المهمـة، وفقاً لما يراه ما نسبته (75%) من أفراد العينة. يليه السفر إلى الخارج للترفيه غير البريء بنسبة (64.6%)، ثم الخلافات المستمرة بين الوالدين بنسبة (59.3%)، ثـم الطلاق بنسبة (60.30%)، إضافة إلى معاكسات التلفون ورفقاء الـسوء، والبطالـة والأفلام والتمثيليات المثيرة، وكثرة اختلاط الأطفال بالسائقين والخدم خارج وداخـل المنزل، وأشرطة الفيديو المتداولة بين الأولاد والبنات في المدارس وكثـرة وقـت الفراغ. كل تلك العوامل كان لها دور بارز في انتشار الجريمة بين أفـراد العينـة، ولكن بنسب متفاوتة كما بينت الدراسة.

ومن هذه الدراسات دراسة (زعزوع، 1986م) عن الأنماط المكانية لجـرائم السرقة في مدينة جدة، وتوصلت إلى بعض الخصائص التي يتسم بها مرتكبو جرائم السرقة في هذه المدينة. فقد كانت نسبة السعوديين بينهم (23%)، واقتصرت جرائم سرقة السيارات على الذكور الذين بلغت نسبة غير السعوديين مـنهم (65%)، أمـا السعوديون فقد بلغت نسبتهم (35%) وكان معظم الجناة من الفئات العمرية الـشابة (61%), وأوضحت الدراسة أن أكثر الشهور نسبة في ارتكاب الجرائم هو شهر ذو الحجة (31%) وهي الفترة التي يزيد فيها حجم وكثافة غير السعوديين نظراً لمناسبة أداء فريضة الحج.

وفي دراسة ذات صلة أجراها سوريس (Soares,2004) اهتمت بمناقشة أثر بعض المتغيرات السكانية في الجرائم الاقتصادية فقد حاول الباحث التعرف على طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تتبع الدراسات المختلفة التي عنيت بهذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التحضر بصفته أحد المتغيرات التنموية أظهر تأثيراً إيجابياً في كل من جرائم السرقة والسطو والجرائم الأخرى.

3.7.2 الدراسات التي تناولت العلاقة بين التفكك الأسري (الطلاق) وعلاقته بالجريمة.

ويلاحظ أن الدراسات التي ربطت بين الجريمة والتفكك الأسري قد اهتمت بالعلاقة بين التفكك الأسري وجرائم المخدرات وبين التفكك الأسري والعود للجريمة، وبين التفكك الأسري وانحراف الأحداث، وغيرها من الجرائم المرتبطة بالتفكك الأسري، ومن تلك الدراسات: دراسة (المالكي، 2005م)، ودراسة (العنزي، 2005م)، ودراسة (الدوسري،1999م)، دراسة (السدحان،1996م)، ودراسة (Kwong & Wong ,2007).

ففي دراسة أجراها (المالكي ،2005م) التي بعنوان: "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات"، دراسة ميدانية لمستشفيات الأمل في كل من مدينة الرياض وجدة والدمام.

هدفت الدراسة إلى التقصي عن الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية بين العائدين المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات، وبين غيرهم من المتعاطين، ومعرفة الفرق في الخصائص الاقتصادية على أساس نوع الإدمان على المخدرات، عند فئة المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات، ومعرفة الفرق في المادة المستخدمة أول مرة وآخر مرة للتعاطي وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- الأغلبية العظمى من عينة الدراسة أجمعوا على أن علاقتهم بوالديهم قبل دخولهم المستشفى كانت سيئة (أي أن فيها الكثير من المشاكل) وهذا طبيعي حيث إن للتعاطي والإدمان الكثير من المشاكل الاجتماعية، والأسرية خاصة مع الأب، وأن علاقتهم جيدة بوالداتهم قبل دخولهم المستشفى للعلاج.

2- الأغلبية العظمى من عينة الدراسة أجابوا بأن تعامل الوالدين لهم كان بصورة متساهلة دائماً، أما الأغلبية العظمى من عينة الدراسة في الأقسام الأمنية فقد أجابوا بأن تعامل الوالدين لهم كان بصورة محددة. كما أفادوا بأنه لم يكن والديهم يشاركونهم في مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل، الأمر الذي قد يدفع بعضهم إلى اللجوء للغير لمواجهة مشاكلهم أو بالهروب من مواجهتها عن الطريق اللجوء للتعاطي ومن ثم الإدمان.

3- اتفق جميع أفراد العينة بأن أصدقاء السوء كانوا من أهم العوامل الاجتماعية التي دفعت بهم للاستخدام والتعاطي لأول مرة، وهذا أمر طبيعي لما سبق استنتاجه من النتائج السابقة والتي تتمثل في عدم مشاركة الوالدين لأبنائهم في المشاكل التي تواجههم، وتدليلهم مرة والتعامل معهم بقسوة مرة أخرى، والتمييز في معاملة الأبناء، وتدني المستوى التعليمي للوالدين، والفئة العمرية للعينة وما تحمله في طياتها من خصائص، كل هذا وغيره دفع بالأغلبية العظمى من عينة الدراسة إلى الاقتران بأصدقاء السوء الذين هم بدورهم كانوا من أبرز الأسباب التي دفعت بهم للتعاطي أول مرة.

أما دراسة (العنزي، 2005م) التي كانت بعنوان: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة تهريب المخدرات، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الفرد إلى العودة إلى جريمة ترويج المخدرات، إضافة إلى سعيها للكشف عن الخصائص الإجرامية للفرد العائد لجريمة ترويج المخدرات، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل، كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

وكان من نتائج هذه الدراسة:

1- أن أهم العوامل المقترحة والمتوقعة لتزايد معـدلات الإدمـان مـن قبـل المجموعات الثلاثة كان العامل المـرتبط بالتفكـك الأسـري، والمـشكلات الأسرية بنسبة (42.1%)، يليه في الترتيب من حيث الأهميـة مـا يـرتبط بأصدقاء السوء بنسبة (25.3%).

2- كشفت نتائج الدراسة عن أن البعد المـرتبط بالتماسـك الأسـري بالنـسبة للأشخاص العاديين قد حقق الترتيب الأول – من حيث الأهمية- بوزن نسبي مرجح قدره (2.68) درجة، وبمقارنته بمدمني الحشيش نجـده قـد حقـق الترتيب الرابع – من حيث الأهمية- بوزن نسبي مرجح قدره(2.25) درجة وبالنظر لأهمية البعد نفسه لدى مدمني الأمفيتامين نجده حقق الترتيب الثالث – من حيث الأهمية- بوزن نسبي مرجح قدره (2.25)، ويدل ذلك على على ميل الأشخاص العاديين إلى المحافظة على البناء الأسـري بالمقارنـة مـع غيرهم من المدمنين.

3- كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين المجموعـات الثلاثـة (العاديين، مدمني الحشيش، مدمني الأمفيتامين) في التغيرات التابعـة للبعـد المرتبط بالخصائص الاجتماعية إجمالاً والتي تتمثل في: (التماسك الأسري، التفاعل مع الأسرة، الاستقرار الأسري، الالتزام بالقيم الدينيـة والأخلاقيـة، التفاعل مع الزملاء والأقران)، ما عـدا متغيـر مـستوى الانـدماج فـي المؤسسات والنظم المجتمعية، إلا أنه ثبت إجمالاً وجود فروق دالة إحصائياً بين الجماعات الثلاثة، في إجمالي البعد المرتبط بالخصائص الاجتماعيـة ، وتدلل النتائج على أن هناك معدلات ضعيفة من المـشاركة فـي الأنـشطة المجتمعية، والاندماج في برامج المؤسسات التي تقدم الخدمات التي لا تتأثر فحسب بمتغير الإدمان، حيث تتدخل فيها عوامـل أخـرى منهـا الـسلبية والاتكالية، وافتقاد المهارات والخبرات، والتجارب التي قد تمكن الفرد مـن المشاركة.

وثمة دراسة أجراها (الدوسري، 1999م) عن التوزيع المكاني للجريمـة فـي مدنية جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتـصادية والتعليميـة، تبـين أن مـن

الخصائص التعليمية للجناة أن معظمهم ذوو مستوى تعليمي منخفض، فقد أشـارت الدراسة إلى أن الذين يقرؤون ويكتبون دون شهادة يمثلون النسبة العظمى من الجناة، إذ سجلوا نسبة عالية قدرها (78.2%)، وتلاهم الأميون وكانت نـسبتهم (12.4%). كما بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التفكك الأسري والجريمة.

ومن تلك الدراسات دراسة (السدحان، 1996م)، والتي بعنـوان: "المراهقـون والمخدرات" وهدفت الدراسة إلى كشف الأنماط الإنحرافية ومنها تعاطي المخدرات ومعرفة خصائص ممارسي هذا الانحراف، كما هدفت الدراسة إلى التعـرف علـى كيفية استخدام المواد المخدرة وطرق الحصول عليها ودوافع ممارستها، وأثرها على ممارسيها، ومعرفة ما إذا كان لأصدقاء الحـدث دور فـي دفعـه لممارسـة هـذا الانحراف. وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي واعتمد على أداة الاسـتبانة في جمع البيانات، وجاءت أهم النتائج أن أسـر الأحـداث الممارسـين لاستنـشاق المذيبات الطيارة أسر مفككة كما لوحظ انخفاض المستوى التعليمي لآباء الأحـداث الممارسين لاستنشاق المذيبات الطيارة، بل تكثر بينهم الأمية وتمتاز أسر الأحـداث الممارسين لاستنشاق المذيبات الطيارة بكبر الحجم.

ومن الدراسات الأجنبية دراسة كونج و يونغ (Kwong & Wong ,2007) التي هدفت إلى مراجعة تحليلية لمجموعة من الدراسة ذات العلاقة بين تفكـك الأسـرة والسلوك الإجرامي لأفرادها، حيث تناولت هذه الدراسة دور الأسرة المفككة بوصفها الوسيط بين المشكلات والمجتمع؛ من خلال الاعتماد على البيانات البلدية الكندية في الأعوام (1991م)، و(1996)، و(2001) حيث تبين وجود علاقة بين فقر الأسـرة وتفككها، وكذلك الأصل العرقي التي تؤثر بشكل مباشر على الـسلوك الإجرامـي وقدمت هذه الدراسة دعم مباشراً لنظرية العلاقة السببية بين الفقر والجريمة. ومـن جانب آخر أكدت الدراسة أهمية توفير الدعم المجتمعي للأسرة، ولا سيما البـرامج التي تستهدف أسر الفقراء، والتي قد تساعد على تخفيف الأثر السلبي للفقـر علـى المجتمع.

4.7.2 الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحضر والتنمية والجريمة.

هناك العديد من الدراسات التي ربطت بين التحضر والجريمة، وناقشت العديد من المشكلات التي تتعلق بالتفكك الحضري، حيث ناقشت بعضها تباعد بين سكان الهجرة الواحدة داخل المدينة وقسم آخر تناول العلاقات التي مازالت مسيطرة وقوية بين الجيران في الأحياء الشعبية، وربطوا ذلك بالمجتمعات الصناعية وتطور المجتمعات من الزراعية إلى الحضرية وتناولوا أيضاً مشكلات تفكك الأسرة الحضرية، وانتشار التسول، وتشرد الأحداث والبغاء، والمشكلات النفسية والاجتماعية، والبطالة وغيرها من القضايا، وبعضها تناول العلاقة بين التغير في الجريمة بشكل عام والاعتداء على الملكية الخاصة، وبعضها تناول التنمية وما تحدثه من تغييرات في المجتمع وأثر ذلك في ظهور أنماط من الجرائم لم تكن معروفة في السابق وهي ذات صلة بموضوعات التفكك الاجتماعي، ومن تلك الدراسات: دراسة (Mikeal & Panu, 2007)، ودراسة (Donis & Francis, 2006) ودراسة (Daniel & Stephen, 2006)، ودراسة (المنان، 2006م)، ودراسة (الدعجاني، 2005)، ودراسة (اليوسف، 2004م)، ودراسة (البكر، 2004م)، ودراسة (Kent & Goe,2004)، ودراسة (Nilson,2003)، ودراسة (Daniel,2002)، ودراسة (Antonio,2002) ودراسة (Gould & Mustard,2002)، ودراسة (العيطان، 2000م)، و(Chiu& Madden,1998)، و(Stack,1984)، ودراسة (Sue,1980).

ومن الدراسات العربية والسعودية في هذا المجال دراسة أجراها (عطا المنان، 2006) عن التسول في السودان، بعنوان: "التسول بين الحاجة والامتهان" أرجع بروز هذه الظاهرة إلى غياب الضبط والقانون الواضح للحماية الاجتماعية، والحرب الأهلية، والاضطرابات الأمنية، وزيادة عدد السكان، في ظل ضآلة الموارد والخدمات، والجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد منذ الثمانينيات، وتذبذب وقلة الأمطار السنوية، وانتشار معدلات البطالة، وانتشار الجهل، وزيادة معدلات المعاقين، والانتقال من الأرياف والولايات والهجرة إلى المدن، والكوارث الطبيعية والأمراض المزمنة. وربط التسول في السودان بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي تشهدها البلاد، وربط التسول كذلك بظاهرة النزوح من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل، حيث يوجد فيها فرص عمل كثيرة، كما ربطه باللاجئين من

قبائل الدول الأفريقية المجاورة بحثاً عن حياة أفضل، وربطه كذلك بالانقطاع المبكر عن الدراسة، كما ربط التسول بالأحوال الاقتصادية السيئة للأسر، وبتدهور العلاقات الأسرية، وهروب العائلة، والاحتياج الشديد، والرغبة في امتلاك الكماليات في كونه أسهل وسيلة للكسب، والاضطرابات النفسية، والخوف، وانعدام الثقة بالآخرين. وجدير بالذكر أن الدراسة أكدت على أن مبررات التسول خرجت عن مقاصد الحاجة والعوز إلى الدفاع عن الحرمان، ومجابهة قسوة الأحوال الحالية، وأصبحت شكلاً من أشكال الأداء اليومي لفئة مختصة بجمع المال ومحاولة اقتناصه.

وهناك دراسة قام بها (الدعجاني، 2005م)، بعنوان: "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتشردين ومفترشي الأرصفة في المملكة العربية السعودية".

وخرجت الدراسة بنتائج عديدة من أبرزها:

أن غالبية المتشردين ومفترشي الأرصفة هم من الفئة العمرية الأقل من (20) عاماً، ويتعرضون لكثير من الاعتداءات الجنسية ويقعون فريسة للمجرمين ومروجي المخدرات، وأن غالبيتهم يمتهنون التشرد منذ أكثر من عشر سنوات، وليست لديهم أعمال محددة، ومعظمهم من الأميين والعزاب، وذوي الدخول المنخفضة.

كما تبين للباحث أن معظمهم من مواليد المدن وفي الأحياء المزدحمة التي تتباين فيها الخدمات وتكثر فيها الانحرافات، وأن معظمهم لديهم سوابق جنائية تمثلت في المضاربة والمخدرات والسرقة، بالإضافة إلى تورطهم في القضايا الأخلاقية والتزوير، ومن خصائصهم أيضاً ارتفاع حجم أسرهم، ومعاناتهم من التفكك الأسري، لفقد معظمهم أحد الوالدين، سواء بالطلاق أو الوفاة، وأن العلاقات الأسرية بينهم معدومة، أو ضعيفة، كما تبين للباحث أن معظم مفترشي الأرصفة يعانون من عاهات مثل التشوهات والتخلف العقلي والشلل وضعف البصر.

وفي دراسة (اليوسف، 2004م)، بعنوان: (الأطفال الباعة والمتسولون) كشف فيها عن مجموعة من الخصائص الاجتماعية والنفسية المشتركة بين الأطفال البائعين والمتسولين، تمثلت في انحدار هؤلاء الأطفال من أسر تتميز بارتفاع عدد الأطفال وانخفاض مستوى الدخل لرب الأسرة، وبسبب أن غالبية أرباب الأسر لا يعملون، كما بينت الدراسة أن غالبية الأطفال المتسولين هم من السعوديين الذين تمثل الإناث

الغالبية العظمى منهم، واللواتي يمارسن التسول مع أمهاتهن، وأن غالبيتهم يعيـشون في بيوت شعبية، وأن الأمهات هن اللواتي يمثلن الدور القيادي في داخل الأسر، كما اتضح غياب الدور القيادي للأب، سواء على مستوى التوجيـه أو علـى مـستوى الاهتمام بالطفل، وأن غالبية آبائهم وأمهاتهم لا يعملون. وبينت نتائجها أنهم يسكنون في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان من الوافدين من داخل وخارج المملكة العربيـة السعودية. بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة في نتائجها أن غالبية المبحـوثين يعتمدون على التسول أو البيع كمصدر أساسٍ للمعيشة.

وفي دراسة أجرها (البكر، 2004م) بهدف معرفة العلاقة بين معدلات البطالة وبين معدلات الجريمة في المملكة العربية الـسعودية، باسـتخدام بيانـات التعـداد السكاني لعام 1992. وتم استخدام منهجية طريقة المربعات الصغرى فـي تقـدير العلاقة بين المتغيرين. وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقـة طرديـة قويـة بـين معدلات البطالة وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة.

وركز (العيطان، 2000 م) في دراسته على سـيكولوجية البطالـة لتوضـيح وتحليل ظاهرة البطالة والأبعاد النفسية لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي. وقد اتبع منهجيـة التحليـل الوصـفي النظـري الاستنتاجي في العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي عند مجتمع الشباب السعودي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي عند الشباب.

ومن الدراسات الأجنبية في هذا المجال دراسة مايكل(Mikeal, 2007) بهـدف معرفة وجود العلاقة بين البطالة والجريمة والعلاقة بين البطالـة والعنـف وذلـك بالاعتماد على نموذج بيكر (Becker) للجريمة تبين من خلالها وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، ولم يتبين وجود تلك العلاقة بين البطالة ومـستوى العنـف . وفي دراسة لدونيس (Donis, 2006) بهدف دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة فـي فرنـسا خلال الفترة من (1990-2000م). وقد اختبر (Donis) فرضـية بيكـر (Becker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة

من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب. كما درس كل من دانيال وستفين (Daniel & Stephen, 2006) العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا واليابان وكوريا الجنوبية) باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على بيانات تجميعية سنوية. أفصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب في تلك المجتمعات موثق في (العبد الرزاق والوريكات، 2008).

كما قامت نيلسون (Nilson & Jona, 2003) بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة (السرقة، وسرقة السيارات وحيازة المخدرات) في البلديات في السويد خلال الفترة من (1996-2000م) باستخدام (Panel Data)، وقد تم استخدام نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الجريمة وبين معدلات البطالة ومتغيرات اقتصادية-اجتماعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، حيث الانخفاض في معدلات البطالة في فترة التسعينيات قد ساهمت في خفض عدد حالات السرقة، وسرقة السيارات (15%) و (20%) على التوالي. وبين أن انخفاض الأجر ساهم أيضا في زيادة الجريمة إلا أن برامج التدريب لم تساهم كثيراً في خفض معدلات الجريمة. وقام دانيال (Daniel, 2002) بدراسة هدف منها إلى تحليل العلاقة السببية بين مستوى الدخل والمتمثل بمعامل جيني (Gini Coefficient)، وجرائم الملكية والسرقة والسطو على المنازل باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة من (1961-1997م) لكل من أمريكا وبريطانيا وايطاليا، وأظهرت نتائج الدراسة أن تفاوت الدخل يسبب الجريمة في ايطاليا لم تتحقق هذه العلاقة في حالة أمريكا وبريطانيا. ودرس أنتونيو (Antonio, 2002) محددات الجريمة في(16) مقاطعة في اسبانيا خلال الفترة من (1994-2001م)، بالاعتماد على نموذج بيكر-ايهرلش وأدبيات الدراسة التطبيقية متضمنا متغيرات اقتصادية و ديموغرافية واجتماعية باستخدام أسلوب (Panel Analysis) وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر،

والمهاجرين) أكثر تأثيرا في الجريمة من المتغيرات الاقتصادية (البطالة) فيما كان لمتوسط الدخل أثر في الجريمة موثق في (العبد الرزاق والوريكات، 2008).

ودراسة كنت وجو (Kent & Goe,2004) بفحص العلاقة بين البطالة ومعدل جرائم الاعتداء على الملكية في المناطق المتروبولتينية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وجدت أن البطالة بين العاملين في القطاع الصناعي ترتبط إيجابياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على الملكية، وفي المقابل فإن البطالة بين العاملين في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على الملكية وهذه النتيجة تشير إلى أن المعدلات المرتفعة من جرائم الاعتداء على الملكية تبقى على حالتها من الارتفاع في المناطق المتروبولتينية التي يتم فيها استبدال وظائف غير صناعية بالوظائف الصناعية المفقودة. كما توصلت إلى أن البطالة في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم سرقة السيارات، ولكنها لم تظهر أهمية نحو التغير في جرائم السطو.

وفي دراسة ذات صلة أجراها جولد ومسترد(Gould & Mustard,2002) التي حاولوا من خلالها التعرف على طبيعة العلاقة بين التغير في معدل الجريمة بشكل عام وجرائم الاعتداء على الملكية بشكل خاص، وكذلك التغير في فرص سوق العمل المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1979-1997م)، وتوصلوا إلى أن التغير في معدل الأجور لعب دوراً أكبر في التغير في معدل الجريمة خلال العقود الأخيرة الماضية، إذ فسر التغير في معدل الأجور أكثر من (50%) من الزيادة في جرائم الاعتداء على الملكية، كما توصلت الدراسة إلى أن التقليل من (3.1%) من معدل البطالة بين الذكور الذين مستوى تعليمهم أقل من الجامعي بعد عام (1993م) أدى إلى التقليل من معدل الجريمة، وذلك أكثر من تأثير الزيادة في معدلات الأجور لهذه الفئة خلال الفترة نفسها.

ودراسة أجراها شيو ومادن (Chiu & Madden,1998) والتي طورت نموذجاً لتحليل العلاقة بين جرائم السطو وعدم المساواة في الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الاختلاف في معدلات عدم المساواة في الدخل صاحب ذلك ارتفاع في معدلات جرائم السطو.

وتناولت دراسة ستاك(Stack,1984) بعض المتغيرات الاقتصادية كمتغير الإنتاج القومي العام بصفته مقياساً لمفهوم التنمية الاقتصادية، ومتغير عدم المساواة في الدخل، وكذلك متغير ثقافة المساواة، محاولاً التعرف على علاقتها بجرائم الملكية، وأظهرت نتائج الدراسة علاقة إيجابية بين كل من معدل الإنتاج القومي العام ومتغير ثقافة المساواة وبين جرائم الملكية، بينما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير عدم المساواة ومتغير جرائم الملكية.

أ- وفي هذا الصدد نجد دراسة سو(Sue,1980)، والتي أشار فيها إلى أن درجة التحضر تعد من المؤشرات الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار في تحليل الجريمة، سواء الذكورية أم الأنثوية حيث اتضح من خلالها أن جرائم العنف في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مرتبطة بالمدن الكبرى، كما أن الإحصاءات الرسمية العامة تشير إلى أن هناك العديد من الأنماط الإجرامية الخاصة التي تختلف باختلاف البيئة الإيكولوجية، فالسرقة على سبيل المثال من الجرائم الحضرية التي تتفق بشكل واضح في المدن الكبيرة عنها في المدن الصغيرة والأرياف.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

1.3 تمهيد.

تتوقف الإجراءات المنهجية لأي بحث من البحوث على الخطوات السابقة لها، إذ تتحدد تلك الإجراءات في ضوء صياغة مشكلة البحث وأهدافه، وتحديد المفـاهيم المستخدمة فيه، وما تمت مراجعته واستقصائه عن ما كتب عن الظاهرة من أطـر نظرية واتجاهات فكرية، في إطار معالجة الظاهرة، والظواهر المشابه لهـا، وفـي ضوء ما تم تحديده من تساؤلات يشكل الإجابة عليها تحقيـق الأهـداف الرئيـسة للبحث، لأن أي بحث موضوعي لابد من أن ينطلق من أساس علمي، حتى تكـون نتائجه موضوعية، وقابلة للتعميم على المجتمع.

وتمثل الإجراءات المنهجية الخطوات التطبيقية لتنفيذ أهداف البحث والإجابـة عن تساؤلاته، فمن تحديد منهج البحث وإجراءات تطبيقه يمكننـا الحـصول علـى البيانات المطلوبة التي يمكن من خلالها الحصول على النتائج البحثية، وفـي هـذا الفصل سيتم الحديث على: الإجراءات المنهجية التي تم إتباعها للإجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق أهدافه، وقد تم عرض الإجراءات المنهجية مـن خـلال: منهجيـة البحث، ومجتمع البحث، والاساليب التي تم إتباعها في جمع البيانات وكذلك عرض الأساليب التي تم إتباعها في المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية، وذلك من خلال الآتي:

2.3 منهجية البحث.

يدخل هذا البحث في إطار البحوث الوصفية التحليلية التي تـستهدف تـصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديـد، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها. وقد تم الاعتماد فـي هـذا البحث على البيانات الثانوية المستقاة من المؤسسات المحلية الرسمية والدولية مثـل مصلحة الإحصاءات العامة السعودية وبيانات وزارة الداخلية والعـدل الـسعوديتين

وقواعد بيانات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمرجع زمني للبيانات من تاريخ (1974م) وحتى أحدث إحصائيات لعام (2010).

3.3 وصف منطقة البحث:

تقع المملكة العربية السعودية في قارة آسيا ضمن الحدود الجغرافية 25 00 N, 45 00 E، وبمساحة 2 مليون كم2

الجدول رقم(1)

وصف مجتمع الدراسة.

المعلومات	القيمة
العملة	الريال السعودي
إجمالي عدد السكان في عام2010(نسمة)	27136977
المساحة، اليابسة، ومسطحات مائية	2000000كم2
الكثافة السكانية(فرد/كم مربع)2010	14
عدد السكان السعوديين في عام2010	18707576
نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام2010 بالأسعار الثابتة	%76.3

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومـات (2011).sa.gov.cdsi.www، المملكة العربية السعودية.

4.3 مصادر بيانات البحث :

بعد الإطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة تـم الاعتماد على البيانات الجاهزة الخاصة بالجهاز الإحـصائي الـسعودي (مـصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات)،وبيانـات وزارة الداخليـة والعـدل الـسعوديتين، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2011م)، وقواعد بيانات البنـك الـدولي (WDI, 2011)، حيث تكونت هذه البيانات مـن شـقين تـضمن الـشق الأول المؤشـرات الاجتماعية المتعلقة بالتفكك الاجتماعي المتعلق بالأسرة من حيـث عـددها وعـدد الزواجات والطلاقات والوفيات (وفيات الكبار والأطفال)، ونسبة الجنس، والتعليمي

حسب النوع الاجتماعي، ومؤشرات التنمية الأسرية البشرية، والنمو السكان والعمالة والبطالة باعتبارها متغيرات مستقلة. بينما تكون الـشق الثـاني وهـي المتغيـرات المعتمدة من 4 متغيرات أساسية مثلت مستويات الجريمة وهي: (عدد الجرائم، عدد كل من المحكومين والموقوفين، عدد القضايا والمتهمين في قضايا المخدرات).

5.3 المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة عن أسئلة البحث فقد اعتمد البحث علـى برنـامج إحـصائي متطور خاص معتمد في دوائر الأمم المتحدة والبنك الدولي وهو: (Stata®11) فـي التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحـصاء الوصـفي (Statistic Measures Descriptive) وذلـك لوصف خصائص عينة البحث، اعتماداً على التكرارات والنـسب المئويـة، ورسومات بيانية(Scatter Dot Plots).

2- تحليل معادلة النمو خلال الزمن وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الـزمن ولوغرثم متغيرات الجريمة المراد قياس النمو لها، وفق المعادلة التالية:

$$\ln y = a \mp b\,t$$

حيث إن(y) تعبرعن معدلات الجريمة،و(b)عن معدل النمو السنوي للسنة (t)

3- اختبار تحليل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس معنوية درجة العلاقة بين أشكل الجريمة المختلفة باختلاف مقاييس التنمية البشرية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 تمهيد:

تم في هذا الفصل استعراض نتائج البحث، ومناقشتها، وتحليلها، وقد تـضمن ذلك بيانات عن حجم الجريمة، وانتشارها في المجتمع السعودي، وحجـم الـسكان والزيادة السكانية فيه، وبيانات عن معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، وارتفاع معدلات التحضر، والبطالة والانتظام في التعليم وعلاقة ذلك كله بالجريمة، وذلـك وفقاً للهدف الرئيسي لهذا البحث والمتمثل في معرفة علاقـة التفكـك الاجتمـاعي بالجريمة في المملكة العربية السعودية، وذلك في الفترة من (1974-2010) وتـم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة التي ساعدت في تحقيق هذا الهدف، وتلا ذلـك عرض النتائج المستخلصة من خلال هذا التحليل، وبناء على ذلك فقد تم تقسيم هـذا الفصل من البحث إلى الأتي:

1- معدل الجريمة وانتشارها في المجتمع السعودي.
2- العلاقة بين النمو في عدد السكان وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.
3- العلاقة بين معدلات الطلاق وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.
4- العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة المجتمع السعودي.
5- العلاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.
6- العلاقة بين مستوى الانتظام في التعليم، ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

وفي ما يلي تفاصيل ذلك:

2.4 معدل الجريمة وانتشارها في المجتمع السعودي.

ما هو معدل نمو عدد الجـرائم والموقـوفين والمحكـومين فـي المجتمـع السعودي؟

يحاول هذا الجزء الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث، المتمثل في: ما حجم الجريمة وانتشارها في المجتمع السعودي في الفترة من عام (1974-2010م)؟

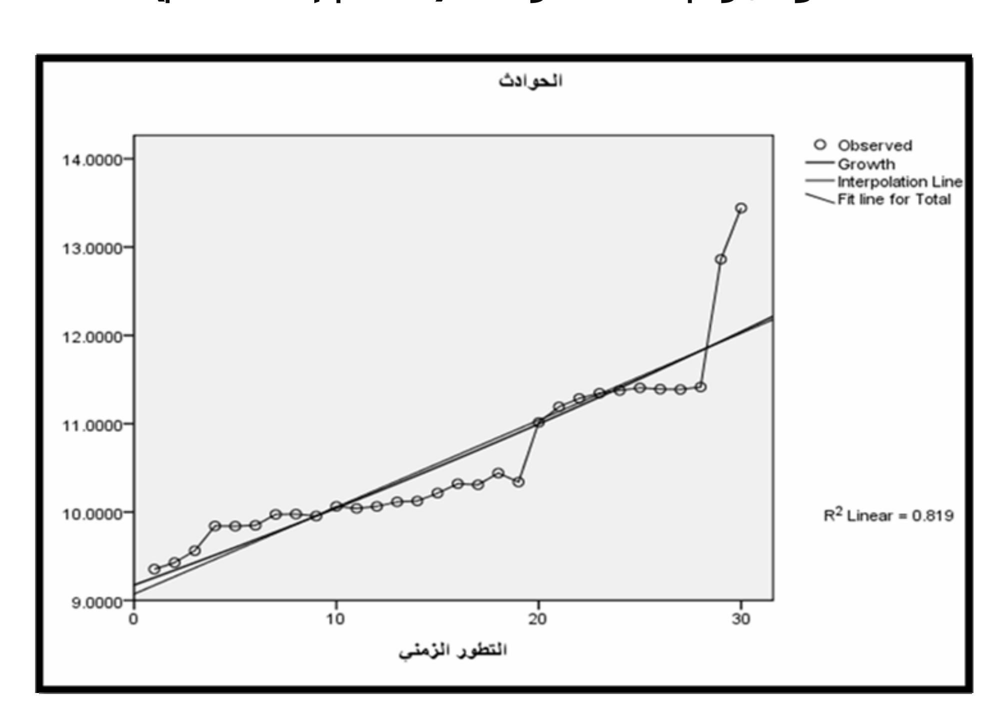
وسيتم التعرف على ذلك من خلال قياس معادلة النمو رقم (1)، حيث تشير هـذه المعادلة إلى تنامي معدلات الجرائم في المملكة العربية الـسعودية بمعـدل 0.102 سنوياً، وبمعدل تفسير بلغ 81.9% كما هو مبين من الجدول(2) والشكل(1) علماً أن هذا النموذج كان معنوي عن (α≥0.01، F=8.1378).

$$Ln(y) = 9.027^{**} + 0.102^{**}t. \quad \cdots (1) \quad R^2 = 81.9\%, \quad F \quad 1378.8^{**} \; (**=\propto \leq 0 > 0.01)$$

وتشير هذه النتائج إلى نمو معدلات الجرائم بعلاقة طردية بمعدل النمـو(0.102) سنوياً.

الشكل(1)

معدل نمو الجرائم خلال الفترة من (1974م إلى 2009م).



الجدول رقم(2)

يوضح حجم الجريمة في المجتمع السعودي خلال الأعوام من (1974م إلى 2009م)

السنة	الجرائم	السنة	الجرائم
1974	1370	1993	24964
1975	1304	1994	27307
1976	1247	1995	30354
1977	5063	1996	29987
1978	5589	1997	34238
1979	11153	1998	30932
1980	11536	1999	60772
1981	12420	2000	72512
1982	14220	2001	79785
1983	18814	2002	84599
1984	18762	2003	87207
1985	18956	2004	89873
1986	21452	2005	88609
1987	21513	2006	88210
1988	21054	2007	90671
1989	23490	2008	385191
1990	22952	2009	688197
1991	23488		
1992	24716		

المصدر: وزارة الداخلية . الكتاب الإحصائي (1974م إلى عـام2009م)، المملكـة العربيـة السعودية.

معدل نمو الجرائم في المجتمع السعودي.

ما هو معدلات نمو عدد الموقوفين والمحكومين في المجتمع السعودي؟

ومن خلال بيانات الجرائم للموقوفين والمحكـومين المبينـة فـي الجـدول 3 والشكل 2 يتبين أن أعداد الجرائم للمحكومين والموقوفين بازدياد وبمعـدل متزايـد خلال العام (2008م)، وقد بين الرقم القياسي لمعدل نمو الجرائم في الـشكل 4 أن عدد الجرائم قد ارتفع بمعدل 70% من العام (1980م) إلى (1990م)، ثم انخفـض

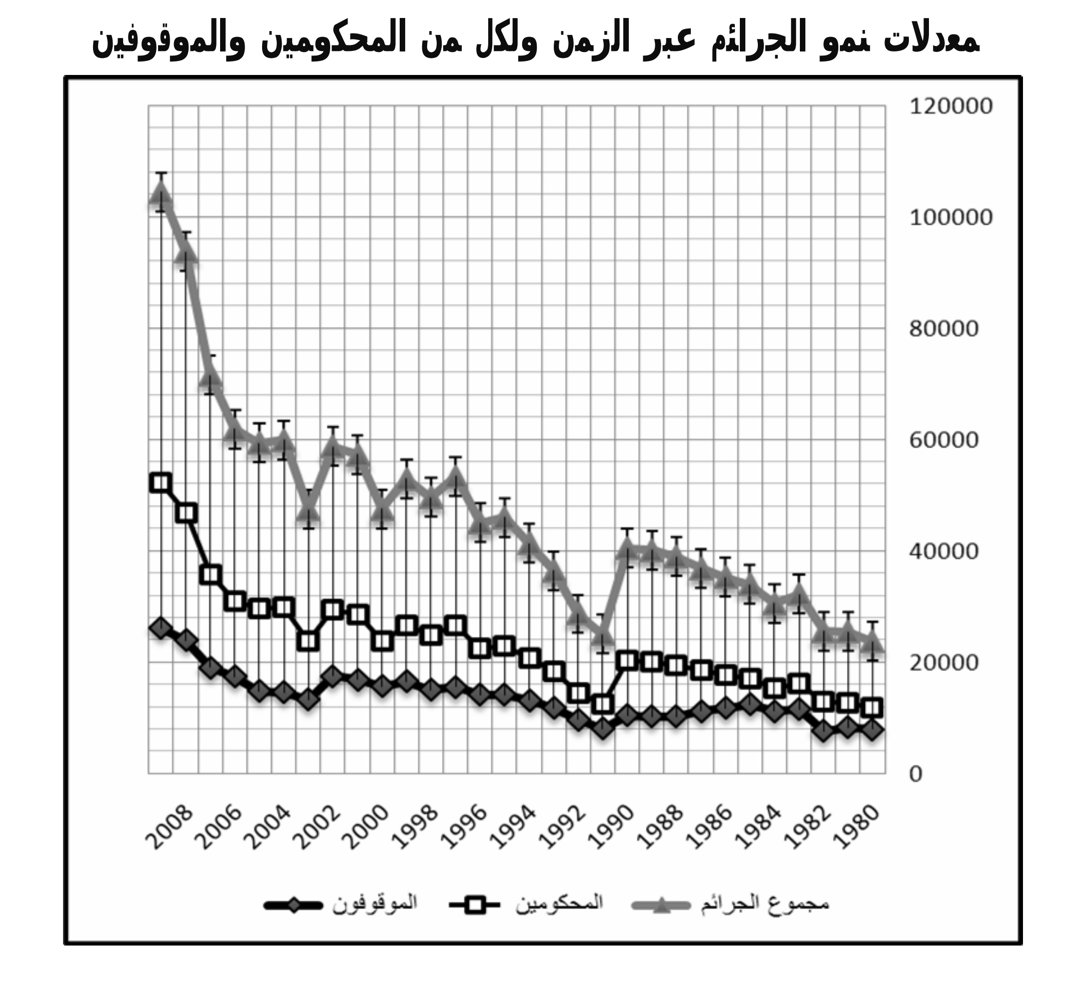
في العام (1991) وقت حرب الخليج الأولى إلى 5.5%، ثم عاود الارتفـاع إلـى معدل 340% عام 2009.

وتبين نتائج المعادلة 2، أن معدل الزيادة السنوية للجرائم بلـغ 0.039، بدرجـة تفسير للمعادلة 83%، حيث كان النموذج معنوي عند (α≤0.01، F=4.1496).

$$Ln(y) = 9.39^{**} + 0.039^{**}t. \quad \cdots (2) \quad R^2 = 83.4\%, \quad F = 1496.4^{**} \ (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

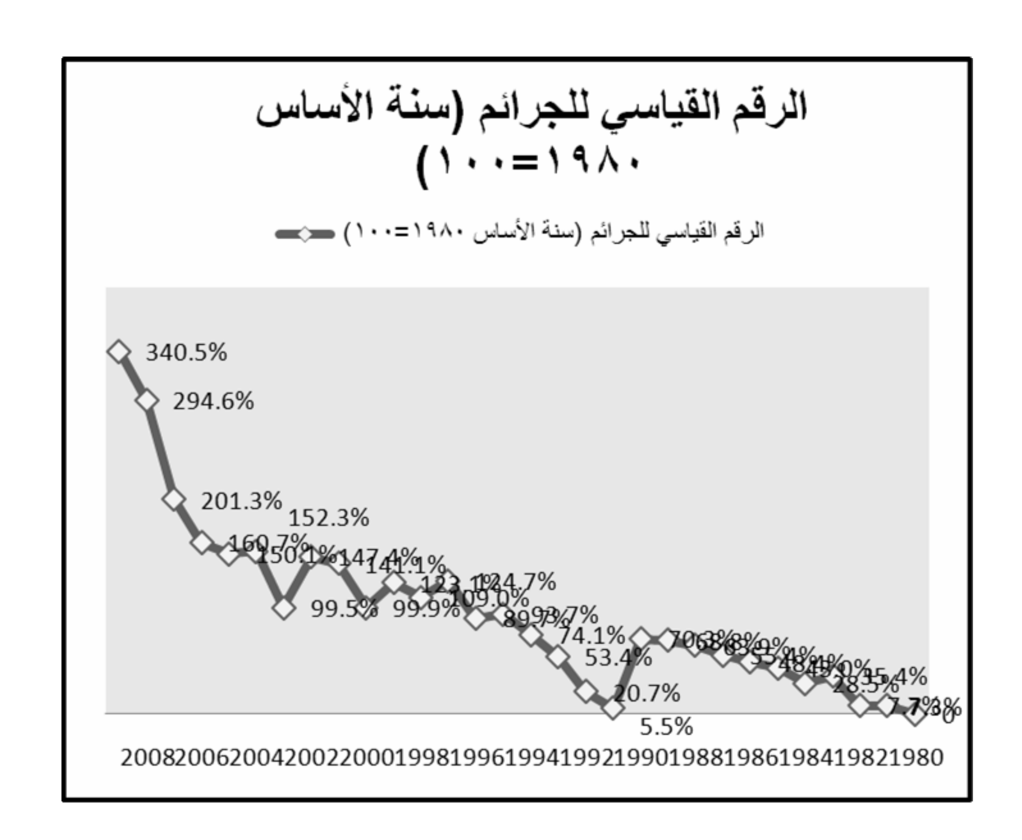
الشكل (2)

معدلات نمو الجرائم عبر الزمن ولكل من المحكومين والموقوفين



الشكل(3)

الرقم القياسي لمعدلات نمو الجرائم عبر الزمن بأساس سنة (1980م)



أما معدلات الجرائم حسب الجنس فتبين النتائج في الجدول (3) والشكل (4) أن أعداد الجرائم في ازدياد لكل من الجنسين الذكور والإناث وعند السعوديين وغير السعوديين، إلا أن أدناها كان عند السعوديات الإناث، كما وتوضح النتائج في الجدول (4) والشكل (5) أن معدلات الجرائم لدى السكان الإناث غير السعوديات هي الأكثر ازدياداً، ثم الذكور غير السعوديين، أما معدل جرائم الإناث السعوديات فقد كانت ذات نسب مستقرة مع الزمن.

تشير النتائج في المعادلة (3) إلى أن معدل الزيادة السنوية في عدد الجرائم عند الإناث غير السعوديات بلغت (0.082)، وقد كانت المعادلة عالية التفسير حيث بلغ معامل التحديد لها حوالي (86%)، وكان النموذج عالي المعنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$، F=4.1810).

$$Ln(y) = 5.644^{**} + 0.082^{**}t. \cdots(3) \quad R^2 = 85.9\%, \quad F = 1810.4^{**} \ (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

أما معدل نمو الجرائم عند الإناث السعوديات فقد كانت بالتناقص مع الزمن بمعدل (0.004) جريمة سنوية حسب نتائج المعدلة (4)، وبالرغم من أن المعادلـة كانـت عالية المعنوية (α≤0.01، F=8.11) إلا أن المعادلة تفسر سـبب الانخفـاض فـي معدلات الجرائم عند الإناث السعوديات بمعدل (19.5%) فقط.

$$Ln(y) = 5.216^{**} - 0.004^{**}t. \quad \cdots (4) \quad R^2 = 19.5\%, \quad F = 11.8^{**} \ (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

تشير النتائج المبينة في المعادلة (5) إلى معدلات الجرائم عنـد الـذكور غيـر السعوديين في ازدياد بمعدل نمو سنوي (0.004)، حيث كان النموذج عالي التفسير بمعامل تحديد (80%)، ومعنوية نموذج (α≤0.01، F=8.1198).

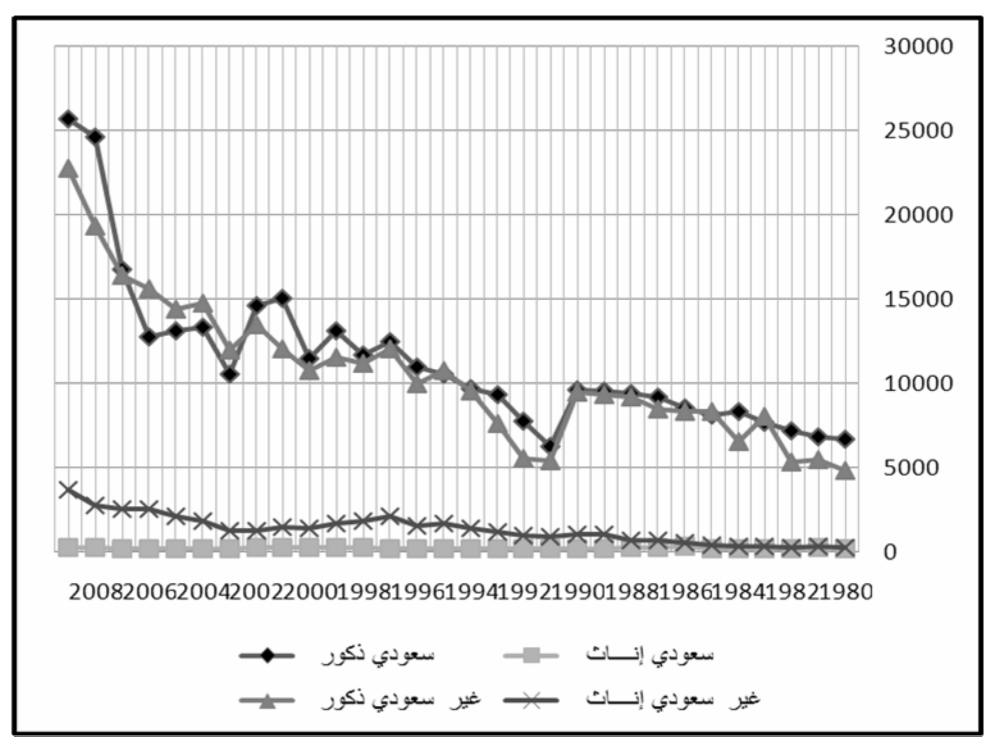
$$Ln(y) = 8.57^{**} + 0.004^{**}t. \quad \cdots (5) \quad R^2 = 80.1\%, \quad F = 1198.8^{**} \ (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

تشير النتائج في المعدلة (6) إلى زيادة أو نمو معـدل الجـرائم عنـد الـذكور السعوديين بمعدل (0.035) سنوياً، حيث كـان النمـوذج معنـوي عنـد مـستوى (α≤0.01، F=2.997)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له (77%).

$$Ln(y) = 8.73^{**} + 0.035^{**}t. \quad \cdots (6) \quad R^2 = 77\%, \quad F = 997.2^{**} \ (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

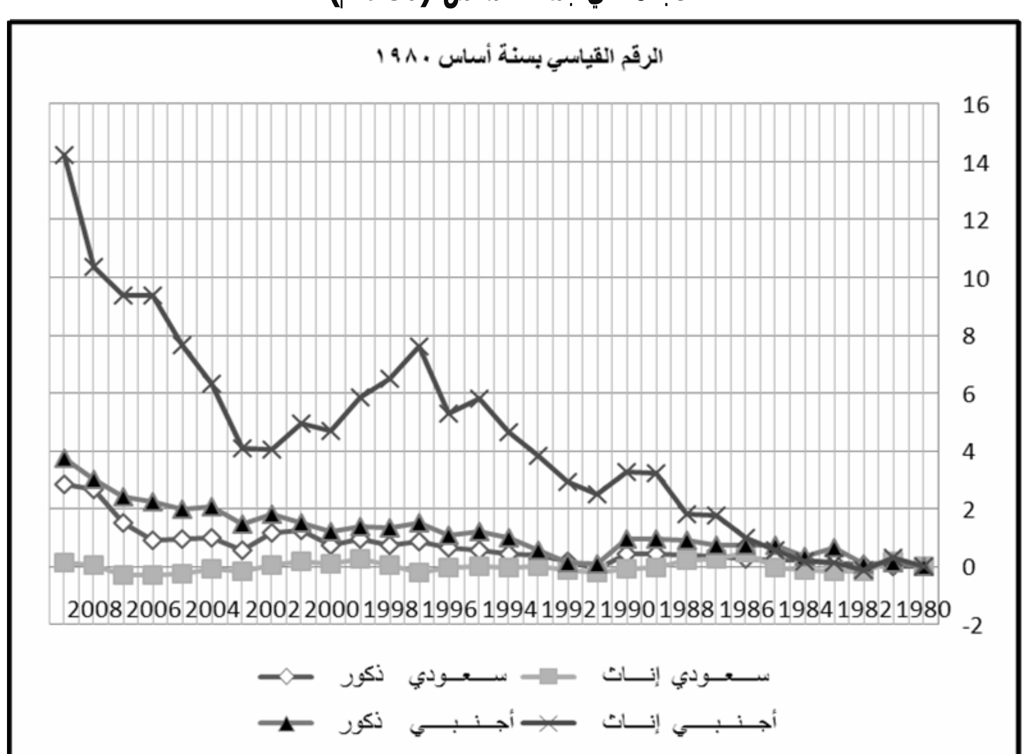
الشكل (4)

معدلات نمو الجرائم عبر الزمن ولكل من المحكومين والموقوفين للسعوديين وغير السعوديين



الشكل 5

الرقم القياسي لمعدلات نمو الجرائم عبر الزمن لكل من للسعوديين وغير السعوديين حسب النوع الاجتماعي بسنة أساس (1980م)



الجدول رقم(3)

يوضح عدد السجناء الموقوفين والمحكومين من السعوديين والأجانب خلال الأعوام من(1980م إلى 2009م) ـ موزعين حسب السنة والجنس

السنة	الموقوفون	المحكومين	سعودي		أجنبي		جملة
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1980	7953	3912	6661	177	4786	241	11865
1981	8300	4436	6759	210	5450	317	12736
1982	7573	5211	7131	150	5287	216	12784
1983	11523	4541	7628	147	8012	277	16064
1984	11148	4100	8283	156	6523	286	15248
1985	12360	4605	8098	169	8321	377	16965
1986	11740	5867	8540	264	8323	480	17607
1987	11161	7274	9125	225	8420	665	18435
1988	10208	9234	9391	218	9159	674	19442
1989	10215	9811	9535	168	9304	1019	20026
1990	10479	9728	9610	164	9405	1028	20207
1991	7988	4526	6203	137	5329	845	12514
1992	9633	4692	7745	158	5473	949	14325
1993	11770	6436	9270	177	7599	1160	18206
1994	13195	7457	9630	169	9491	1362	20652
1995	14175	8806	10478	177	10688	1638	22981
1996	14089	8415	10903	174	9911	1516	22504
1997	15529	11134	12413	143	12029	2078	26663
1998	15025	9772	11659	190	11144	1804	24797
1999	16556	9909	13070	225	11514	1656	26465
2000	15613	8107	11465	193	10685	1377	23720
2001	16790	11822	14980	209	11993	1430	28612
2002	17443	11914	14550	185	13409	1213	29357
2003	13295	10381	10481	149	11917	1228	23676
2004	14552	15381	13265	161	14744	1763	29933
2005	14831	14842	13102	133	14350	2088	29673
2006	17371	13557	12749	128	15551	2500	30928
2007	19070	16682	16755	128	16371	2498	35752
2008	23937	22882	24603	187	19285	2744	46819
2009	26127	26040	25672	201	22725	3669	52267

المصدر: وزارة الداخلية . الكتاب الإحصائي (1974م إلى عام2009م)، المملكة العربية السعودية.

جدول رقم 4

يوضح الرقم القياسي لأعداد السجناء من السعوديين والأجانب خلال الأعوام من(1980م إلى 2009م) ـ موزعين حسب السنة والجنس

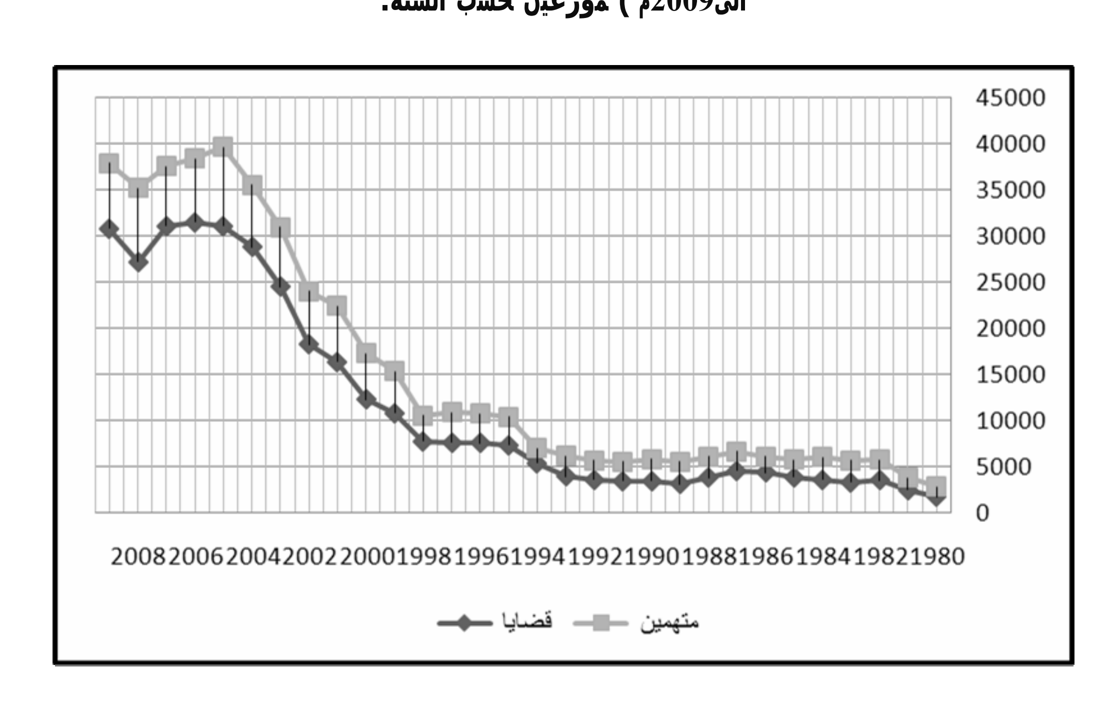
السنة	سعودي ذكور	سعودي إناث	أجنبي ذكور	أجنبي إناث	جملة
1981	%5.1	%6.18	%9.13	%5.31	%3.7
1982	%1.7	%3.15-	%5.10	%4.10-	%7.7
1983	%5.14	%9.16-	%4.67	%9.14	%4.35
1984	%4.24	%9.11-	%3.36	%7.18	%5.28
1985	%6.21	%5.4-	%9.73	%4.56	%0.43
1986	%2.28	%2.49	%9.73	%2.99	%4.48
1987	%0.37	%1.27	%9.75	%9.175	%4.55
1988	%0.41	%2.23	%4.91	%7.179	%9.63
1989	%1.43	%1.5-	%4.94	%8.322	%8.68
1990	%3.44	%3.7-	%5.96	%6.326	%3.70
1991	%9.6-	%6.22-	%3.11	%6.250	%5.5
1992	%3.16	%7.10-	%4.14	%8.293	%7.20
1993	%2.39	%0.0	%8.58	%3.381	%4.53
1994	%6.44	%5.4-	%3.98	%1.465	%1.74
1995	%3.57	%0.0	%3.123	%7.579	%7.93
1996	%7.63	%7.1-	%1.107	%0.529	%7.89
1997	%4.86	%2.19-	%3.151	%2.762	%7.124
1998	%0.75	%3.7	%8.132	%5.648	%0.109
1999	%2.96	%1.27	%6.140	%1.587	%1.123
2000	%1.72	%0.9	%3.123	%4.471	%9.99
2001	%9.124	%1.18	%6.150	%4.493	%1.141
2002	%4.118	%5.4	%2.180	%3.403	%4.147
2003	%3.57	%8.15-	%0.149	%5.409	%5.99
2004	%1.99	%0.9-	%1.208	%5.631	%3.152
2005	%7.96	%9.24-	%8.199	%4.766	%1.150
2006	%4.91	%7.27-	%9.224	%3.937	%7.160
2007	%5.151	%7.27-	%1.242	%5.936	%3.201
2008	%4.269	%6.5	%9.302	%6.1038	%6.294
2009	%4.285	%6.13	%8.374	%4.1422	%5.340

توضح النتائج في الجدول (5) والشكل (6) أن معدلات عدد القضايا والمتهمين المضبوطين بقضايا المخدرات بالمملكة من عام (1980م) إلـى (2009م)، حيـث يتبين تفاقم هذه المشكلة وتزايدها مع الزمن خاصة بعد العـام (1998م)، ويوضـح

الشكل (7) والجدول (5) معدلات النمو في عدد هذه الجرائم مقارنة مع سنة الأساس للعام (1980م)، حيث تراوحت بالارتفاع من عام (1980م) إلـى عـام (1992م) بحدود (100%)، ثم تفاقم الأمر بدرجات متسارعة بعد هذه الفترة حتى وصلت إلى حدود (1000%) عام (2003م)، وواصلت الزيادة إلى (1250%) عام (2009م).

الشكل 6:

معدل نمو عدد القضايا والمتهمين المضبوطين بقضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية من عام (1980م الى2009م) موزعين حسب السنة.



الجدول رقم(5)

يوضح عدد القضايا والمتهمين المضبوطين بقضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية من عام (1980م الى2009م) موزعين حسب السنة

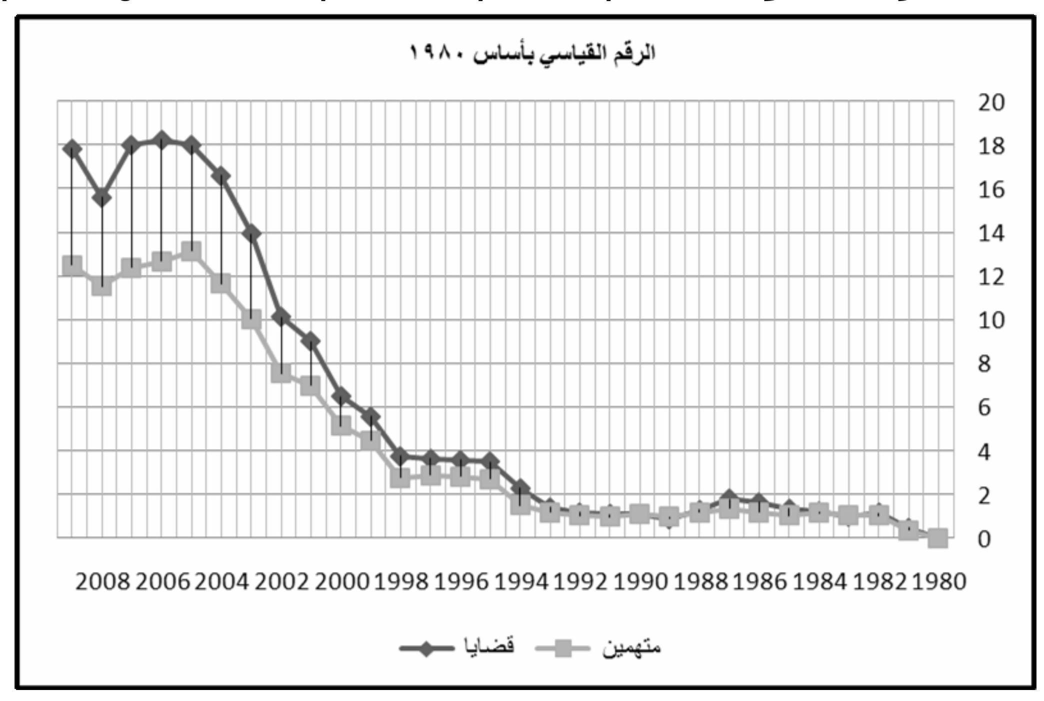
السنة	قضايا	متهمين	السنة	قضايا	متهمين
1980	1634	2802	1996	7474	10685
1981	2403	3730	1997	7539	10794
1982	3492	5680	1998	7736	10465
1983	3232	5640	1999	10727	15297
1984	3562	5971	2000	12204	17199
1985	3822	5672	2001	16325	22349
1986	4279	6046	2002	18154	23921
1987	4527	6589	2003	24399	30871
1988	3737	6033	2004	28737	35440
1989	3039	5457	2005	31019	39586
1990	3383	5777	2006	31431	38306
1991	3396	5515	2007	30998	37514
1992	3548	5628	2008	27109	35099
1993	3917	6089	2009	30768	37828
1994	5353	6923			
1995	7303	10328			

المصدر: وزارة الداخلية . الكتاب الإحصائي (1985م إلى عام2009م)، المملكـة العربيـة السعودية.

الشكل (7)

الرقم القياسي لمعدل نمو عدد القضايا والمتهمين المضبوطين بقضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية من عام (1980م الى2009م) بسنة أساس(1980م).





وتشير النتائج في المعدلة 7 إلى أن الزيادة أو النمو في معدل جرائم المخدرات يرتفع بمعدل 10% سنوياً، حيث كان النمـوذج عـالي المعنويـة عنـد مـستوى (α≥0.01، F=8.2769)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له 90.3%.

$$Ln(y) = 8.73^{**} + 0.035^{**}t. \cdots (7) \quad R^2 = 77\%, \quad F = 997.2^{**} \; (**=\alpha \leq 0 > 0.01)$$

الجدول رقم(6)

يوضح الرقم القياسي لمعدل نمو عدد القضايا والمتهمين المضبوطين بقضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية من عام (1980م الى2009م) بسنة أساس (1980م)

السنة	قضايا	متهمين
1981	%47.1	%33.1
1982	%113.7	%102.7
1983	%97.8	%101.3
1984	%118.0	%113.1
1985	%133.9	%102.4
1986	%161.9	%115.8
1987	%177.1	%135.2
1988	%128.7	%115.3
1989	%86.0	%94.8
1990	%107.0	%106.2
1991	%107.8	%96.8
1992	%117.1	%100.9
1993	%139.7	%117.3
1994	%227.6	%147.1
1995	%346.9	%268.6
1996	%357.4	%281.3
1997	%361.4	%285.2
1998	%373.4	%273.5
1999	%556.5	%445.9
2000	%646.9	%513.8
2001	%899.1	%697.6
2002	%1011.0	%753.7
2003	%1393.2	%1001.7
2004	%1658.7	%1164.8
2005	%1798.3	%1312.8
2006	%1823.6	%1267.1
2007	%1797.1	%1238.8
2008	%1559.1	%1152.6
2009	%1783.0	%1250.0

3.4 العلاقة بين معدل النمو السكاني وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.

سيتم في هذا الجزء الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث الذي حدد في: هل هناك علاقة بين معدل النمو السكاني وحجم الجريمة في المجتمع السعودي في الفترة من عام (1974-2010م)؟

وستتم الإجابة على هذا السؤال من أسئلة البحث من خلال الآتي:

1- قياس العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

تبين نتائج الجدول (7) والشكل (8) أن الرقم القياسي للزيادة في عدد السكان السعوديين في المملكة العربية السعودية بسنة أساس (1974م) قد بلغت (100%) سنة (1992م) ثم أصبحت في حدود 150% عام (2000م) ووصلت إلى حدود 200% في العام(2010م).

ومن خلال نتائج المعادلة (8) نجد أن الزيادة أو النمو في عدد السكان السعوديين يرتفع بمعدل (23) لكل (1000) نسمة سنوياً، حيث كان النموذج عالي المعنوية عند مستوى (α≤0.01، F=7288.86)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له 98.8%.

$$Ln(y) = 16.068^{**} + 0.023^{**}t. \quad \cdots (8) \quad R^2 = 98.8\%, \quad F = 7288.86^{**} \; (**=\alpha \le 0 > 0.01)$$

أما معدل نمو عدد الذكور السعوديين فقد بلغ حسب نتائج المعادلة (9) بحدود (23) لكل ألف نسمة سنوياً، وقد كان النموذج عالي المعنوية عند مستوى (α≤0.01، F=9514.8)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له (99.1%).

$$Ln(y) = 15.384^{**} + 0.023^{**}t. \quad \cdots (9) \quad R^2 = 99.1\%, \quad F = 9514.8^{**} \; (**=\alpha \le 0 > 0.01)$$

وبلغ أيضاً معدل نمو عدد الإناث السعوديات حسب نتائج المعادلة (10) بحدود (23) لكل ألف نسمة سنوياً أي أن المجتمع السعودي متوازن من حيث النمو وفق النوع الاجتماعي، وقد كان النموذج عالي المعنوية عند مستوى (α≤0.01، F=5737)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له (98.5%).

$$Ln(y) = 15.366^{**} + 0.023^{**}t. \quad \cdots (10) \quad R^2 = 98.5\%, \quad F = 5737^{**} \; (**=\propto\leq 0 > 0.01)$$

أما معدل نمو السكان غير السعوديين فتشير نتـائج المعادلـة (11) إلـى أن الزيادة أو النمو في عدد السكان غير السعوديين يرتفع بمعدل (25) لكـل (1000) نسمة سنوياً، حيث كـان النمـوذج عـالي المعنويـة عنـد مـستوى (α≤0.01، F=18452.22)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له (99.5%).

$$Ln(y) = 13.841^{**} + 0.025^{**}t. \quad \cdots (11) \quad R^2 = 99.5\%, \quad F = 18452.22^{**} \; (**=\propto\leq 0 > 0.01)$$

وحول معدل النمو السكان في السعودية بشكل عام فقد بلغ (24) لكـل (100) نسمة حسب نتائج المعادلة (12) إلى أن الزيادة أو النمو في عـدد الـسكان غيـر السعوديين يرتفع بمعدل (25) لكل (1000) نسمة سنوياً، حيث كان النموذج عـالي المعنوية عند مستوى (α≤01.0، F=37003.12)، وعالي التفسير حيث بلغ معامل التحديد له (99.8%).

$$Ln(y) = 16.36^{**} + 0.024^{**}t. \quad \cdots (12) \quad R^2 = 99.8\%, \quad F = 37003.12^{**} \; (**=\propto\leq 0 > 0.01)$$

أما معدل نمو عدد الذكور فقد بلغ حسب نتائج المعادلة (13) بحدود (82) لكل ألف نسمة سنوياً، وقد كان النموذج معنوي عند مستوى (α≤0.01، F=33.522)، وبتفسير بلغ (27.1%).

$$Ln(y) = 14.664^{**} + 0.082^{**}t. \quad \cdots (13) \quad R^2 = 27.1\%, \quad F = 33.522^{**} \; (**=\propto\leq 0 > 0.01)$$

وبلغ أيضاً معدل نمو عدد الإناث في المجتمع السعودي حسب نتائج المعادلـة (14) بحدود (42) لكل ألف نسمة سنوياً، وقد كان النموذج عـالي المعنويـة عنـد مستوى (α≤0.01، F=5737)، وعالي التفسير حيث بلـغ معامـل التحديـد لـه (98.5%).

$$Ln(y) = 15.563^{**} + 0.024^{**}t. \quad \cdots (14) \quad R^2 = 98.7\%, \quad F = 6920.5^{**} \; (**=\propto\leq 0 > 0.01)$$

جدول رقم 7

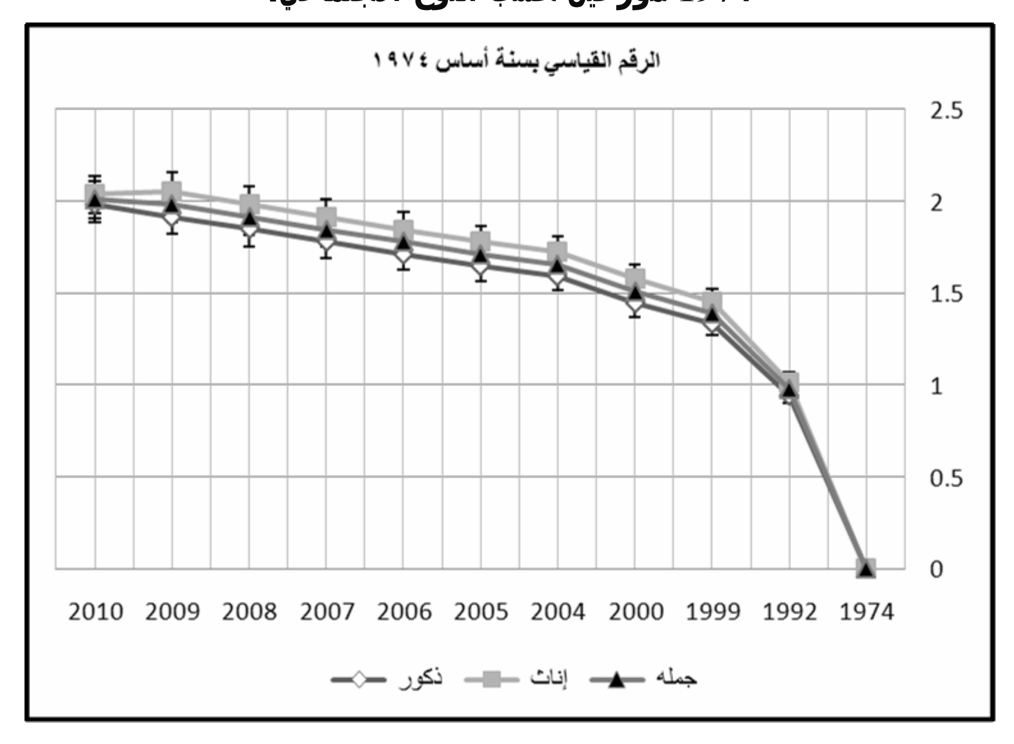
يوضح عدد السكان في المملكة العربية السعودية في الأعوام من (1974-2010م)

السنة	سعوديون			غير سعوديون			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	المجموع
1974	3193544	3024817	6218361	528671	262434	791105	3722215	3287251	7009466
1992	6215793	6094260	12310053	3264180	1374155	4638335	9479973	7468415	16948388
1999	7457350	7415454	14872804	3347776	1674652	5022428	10805126	9090106	19895232
2000	7800051	7788754	15588805	3514915	1743164	5258079	11314966	9531918	20846884
2004	8287370	8239970	16527340	4269870	1881052	6150922	12557240	10121022	22678262
2005	8453097	8401060	16854157	4338233	1926604	6264837	12791330	10327664	23118994
2006	8663597	8606584	17270181	4427243	1981425	6408668	13090840	10588009	23678849
2007	8876666	8814670	17691336	4515260	2035982	6551242	13391926	10850652	24242578
2008	9091249	9024301	18115550	4601843	2089880	6691723	13693092	11114181	24807273
2009	9307550	9235696	18543246	4687043	2143223	6830266	139945393	11378919	25373512
2010	9527173	9180403	18707576	5932974	2496427	8429401	15460147	11676830	27136977

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (2010م) تقارير سنوات متفرقة..

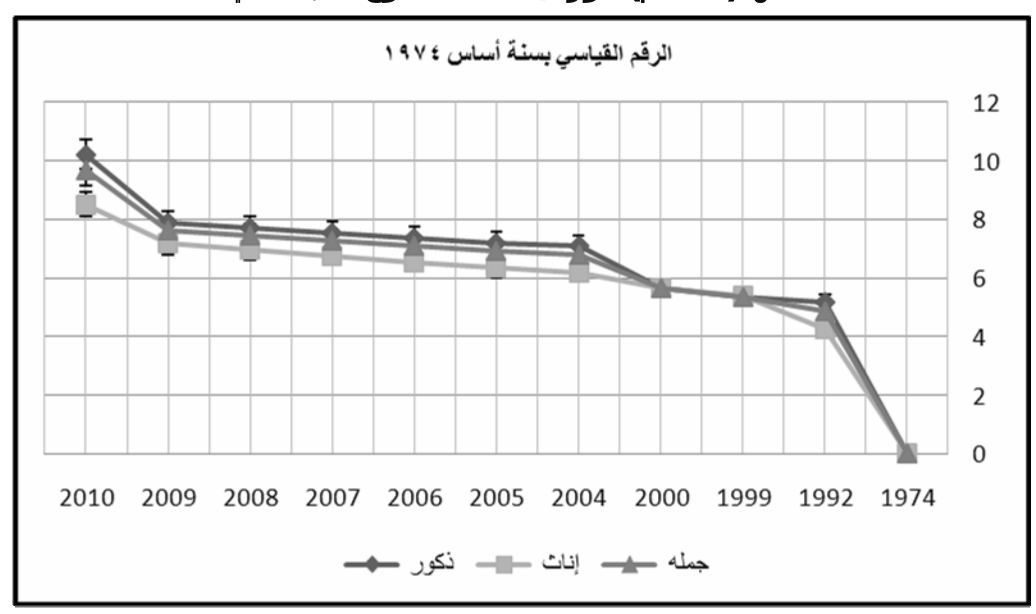
الشكل (8)

يوضح الرقم القياسي لعدد السكان السعوديين في المملكة العربية السعودية بسنة أساس 1974 موزعين حسب النوع الاجتماعي.



الشكل (9)

يوضح الرقم القياسي لعدد السكان غير السعوديين في المملكة العربية السعودية بسنة أساس (1974م) موزعين حسب النوع الاجتماعي.



الجدول رقم (8)

الرقم القياسي لعدد السكان في المملكة العربية السعودية بسنة أساس (1974م) موزعين حسب النوع الاجتماعي.

السنة	سعوديون			غير سعوديين			المجموع		
	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	جمله	ذكور	إناث	المجموع
1992	%94.6	%101.5	%98.0	%517.4	%423.6	%486.3	%154.7	%127.2	%141.8
1999	%133.5	%145.2	%139.2	%533.2	%538.1	%534.9	%190.3	%176.5	%183.8
2000	%144.2	%157.5	%150.7	%564.9	%564.2	%564.6	%204.0	%190.0	%197.4
2004	%159.5	%172.4	%165.8	%707.7	%616.8	%677.5	%237.4	%207.9	%223.5
2005	%164.7	%177.7	%171.0	%720.6	%634.1	%691.9	%243.6	%214.2	%229.8
2006	%171.3	%184.5	%177.7	%737.4	%655.0	%710.1	%251.7	%222.1	%237.8
2007	%178.0	%191.4	%184.5	%754.1	%675.8	%728.1	%259.8	%230.1	%245.9
2008	%184.7	%198.3	%191.3	%770.5	%696.3	%745.9	%267.9	%238.1	%253.9
2009	%191.4	%205.3	%198.2	%786.6	%716.7	%763.4	%3659.7	%246.2	%262.0
2010	%198.3	%203.5	%200.8	%1022.2	%851.3	%965.5	%315.3	%255.2	%287.1

وللإجابة عن السؤال المتعلق بالعلاقة بين متغيرات النمـو والـسكان ومعـدل الجريمة يتضح من خلال نتائج تحليل في الجدول (9) ارتباط بيرسـون (Pearson Correlation) وجود علاقة طردية ومعنوية عند مـستوى (α≥0.01) بـين عـدد الجرائم مع عدد السكان الذكور، كما تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين عـدد الموقوفين مع عدد السكان السعوديين ولكل من الجنسين الذكور والإناث، بينما كانت العلاقة طردية مع الارتفاع في أعداد الإناث غير السعوديات في المملكـة العربيـة السعودية، في المقابل تبين وجود علاقة طردية ومعنوية عند (α≥0.01) بين عـدد المحكومين في السعودية كلما ارتفع عدد الذكور من السعوديين وغير السعوديين ولا يوجد علاقة بين الارتفاع في عدد المحكومين مع الزيادة في عدد الإناث السعوديات، على عكس الإناث غير السعوديات لتي تبين وجود علاقة بين الزيادة في عددهن مع عدد المحكومين.

الجدول رقم (9)

يوضح العلاقة بين بعض متغيرات النمو السكاني ومعدلات الجريمة في المجتمع السعودي

متغيرات الجريمة / المتغيرات الديموغرافية	الجرائم	موقوفين	محكومين
عدد السكان من الذكور السعوديين	.609	.832**	.900**
عدد السكان من الإناث السعوديات	.600	.834**	.595
عدد السكان السعوديين	.605	.833**	.897**
عدد السكان الذكور غير السعوديين	.587	.646	.840**
عدد السكان من الإناث غير السعوديات	.613	.827**	.904**
عدد السكان غير السعوديين	.602	.709*	.870**

**** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01 فأقل.**

*** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.05 فأقل.**

4.4 العلاقة بين معدلات الطلاق وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.

هل يوجد علاقة بين معدلات حالات الطلاق مع حجم الجريمة في المجتمع السعودي؟

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين معدل ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري، والجريمة مثل دراسة: المالكي (2005م)، ودراسة العنزي (2005م)، ودراسة الدوسري (1999م)، دراسة السدحان (1996م)، ودراسة (Siu Kwong, Wong,2007), ولمعرفة العلاقة بين ارتفاع معدلات الطلاق والجريمة خصص هذا الجزء من البحث للإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث، والذي حدد في:

هل هناك علاقة بين معدلات الطلاق في المجتمع السعودي وحجم الجريمة في المجتمع السعودي؟

وتمت الإجابة على هذا السؤال من خلال الآتي:

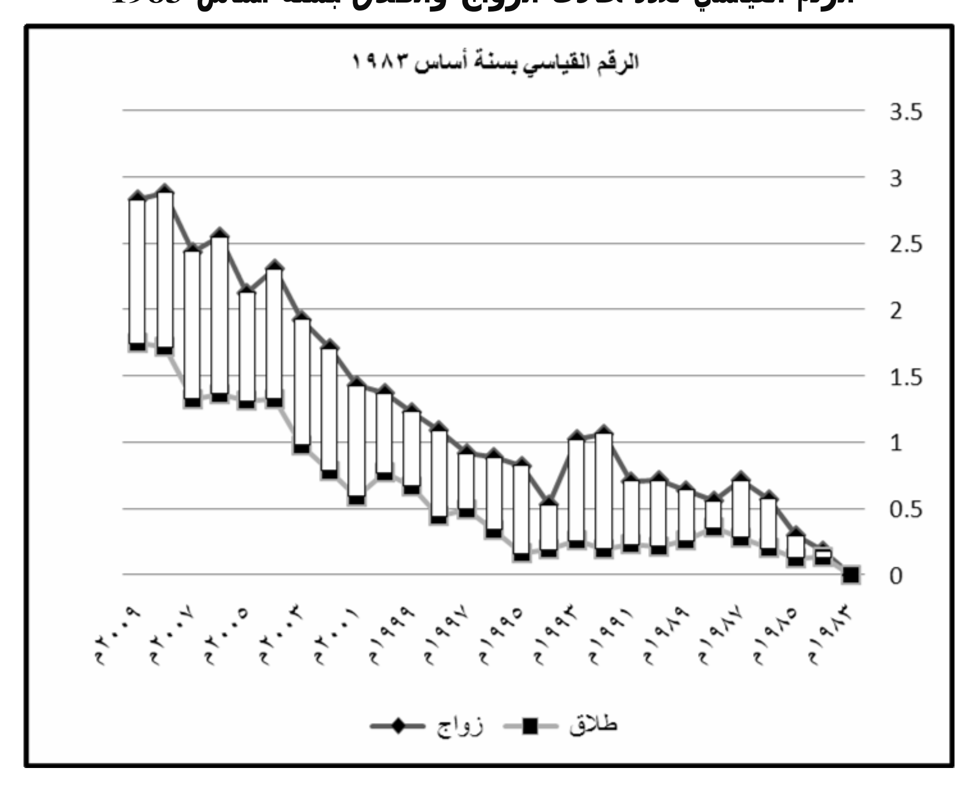
1- عدد حالات الطلاق في المجتمع السعودي من عام (1983- إلى 2010م).

وقبل البدء في تحليل البيانات لعدد حالات الطلاق لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد إحصاءات لعدد حالات الطلاق في عام (1974م)، وبدء إصدار الإحصاءات بعد ذلك العام.

ومن خلال بيانات الجدول (10) والشكل (10) يتبين أن كل من عدد حالات الزواج والطلاق بازدياد مقارنة مع سنة الأساس (1983م)، فقد أرتفع الرقم القياسي للزواج من حوالي (13%) عام (1984م) إلى (109%) عام (1998م)، ثم وصل (230%) في عام (2004م)، حتى وصلت إلى (283%) في عام(2009م). أما الرقم القياسي لحالات الطلاق فقد ارتفعت من (18.6%) عام (1994م) إلى حوالي (132%) عام (2004م)، ثم ارتفعت إلى حوالي (175%) عام(2009م). ولمعرفة درجة الأهمية لعدد حالات الطلاق لحالات الزواج فيبين كل من الجدول (10) والشكل (11) أن حالات الطلاق نسبة لحالات الزواج في تناقص حيث انخفضت من (31%) عام (1983م) إلى (18%) عام (1992م) ثم عاودت بالارتفاع إلى (24%) عام (1997م) واستقرت بعد ذلك إلى عام (2009م) على نحو (22%).

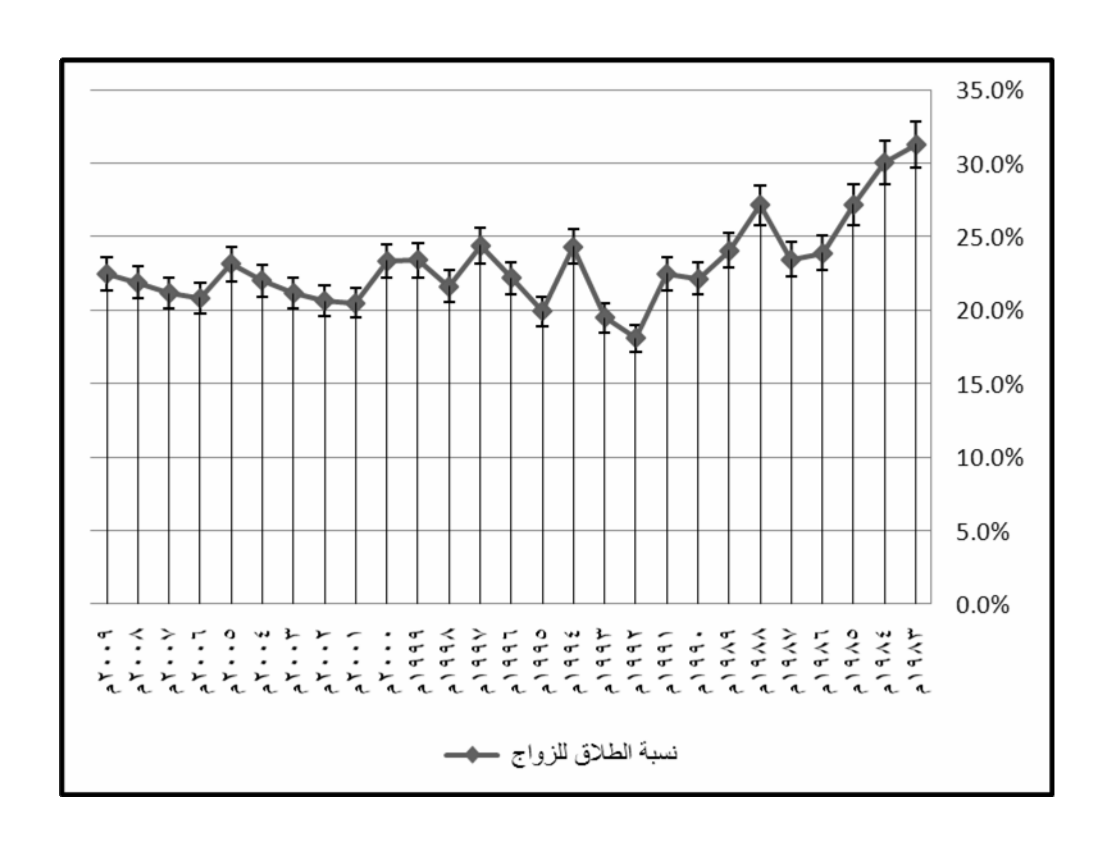
الشكل 10

الرقم القياسي لعدد حالات الزواج والطلاق بسنة أساس 1983



الشكل 11

نسبة عدد حالات الطلاق لحالات الزواج.


35.0%
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
٢٠٠٩م
٢٠٠٨م
٢٠٠٧م
٢٠٠٦م
٢٠٠٥م
٢٠٠٤م
٢٠٠٣م
٢٠٠٢م
٢٠٠١م
٢٠٠٠م
١٩٩٩م
١٩٩٨م
١٩٩٧م
١٩٩٦م
١٩٩٥م
١٩٩٤م
١٩٩٣م
١٩٩٢م
١٩٩١م
١٩٩٠م
١٩٨٩م
١٩٨٨م
١٩٨٧م
١٩٨٦م
١٩٨٥م
١٩٨٤م
١٩٨٣م
نسبة الطلاق للزواج

الجدول رقم (10)

يوضح عدد حالات الزواج والطلاق في المجتمع السعودي من عام (1983 إلى 2009م)

السنة	العدد		الرقم القياسي بسنة 1983		نسبة الطلاق للزواج
	زواج	طلاق	زواج	طلاق	
1983م	33607	10518			%31.3
1984م	39556	11880	%17.7	%12.9	%30.0
1985م	43487	11820	%29.4	%12.4	%27.2
1986م	52828	12621	%57.2	%20	%23.9
1987م	57421	13465	%70.9	%28	%23.4
1988م	52354	14205	%55.8	%35.1	%27.1
1989م	54986	13234	%63.3	%25.8	%24.1
1990م	57499	12744	%71.1	%21.2	%22.2
1991م	57260	12885	%70.4	%22.5	%22.5
1992م	69340	12547	%106.3	%19.3	%18.1
1993م	67934	13227	%102.1	%25.8	%19.5
1994م	51265	12478	%52.2	%18.6	%24.3
1995م	61172	12192	%82	%15.9	%19.9
1996م	63353	14054	%88.5	%33.6	%22.2
1997م	64339	15697	%91.4	%49.2	%24.4
1998م	70169	15169	%108.8	%44.2	%21.6
1999م	74938	17528	%123	%66.6	%23.4
2000م	79595	18583	%136.8	%76.7	%23.3
2001م	81576	16725	%142.7	%59	%20.5
2002م	90982	18765	%170.7	%78.4	%20.6
2003م	98343	20794	%192.6	%97.7	%21.1
2004م	111063	24435	%230.5	%132.3	%22.0
2005م	105066	24318	%212.6	%131.2	%23.1
2006م	119294	24862	%255	%136.4	%20.8
2007م	115549	24428	%243.8	%132.2	%21.1
2008م	130451	28561	%288.2	%171.5	%21.9
2009م	128635	28867	%282.8	174.5	%22.4

المصدر: تم تحليل بيانات الرقم القياسي بالاعتماد على بيانات وزارة العدل من عام(1983-2009م)

وللإجابة عن سؤال البحث المتعلقة بالعلاقة بين عدد حالات الطلاق والـزواج مع عدد الجرائم في المملكة العربية السعودية، تبين النتائج في الجدول (11) وجـود علاقة طردية ومعنوية عند ($\propto \leq 0.01$) بين معدلات الجريمة المختلفة مـع عـدد حالات الزواج والطلاق إي أن عدد حالات الطلاق يرفع من عـدد الجـرائم فـي المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (11)

يوضح العلاقة بين عدد حالات الزواج والطلاق في المجتمع السعودي مع معدلات الجريمة

متغيرات الجريمة / المتغيرات الديموغرافية	معدل الجريمة	موقوفين	محكومين
عدد حالات الزواجات	.682**	.764**	.865**
عدد حالات الطلاق	.710**	.793**	.897**

** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01 فأقل.

* الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.05 فأقل.

5.4 العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمع السعودي.

ما العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمع السعودي؟

هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمعـات وفقاً لما أشارت إليه العديد من الدراسات مثل دراسة: (عطـا المنـان ، 2006م)، و(الدعجاني، 2005)، و(اليوسف، 2004م)، و(Kent & Goe, 2004)، و(Gould & Mustard,2002)، و(Chiu & Madden, 1998)، و(Stack,1984)، و(Sue,1980).

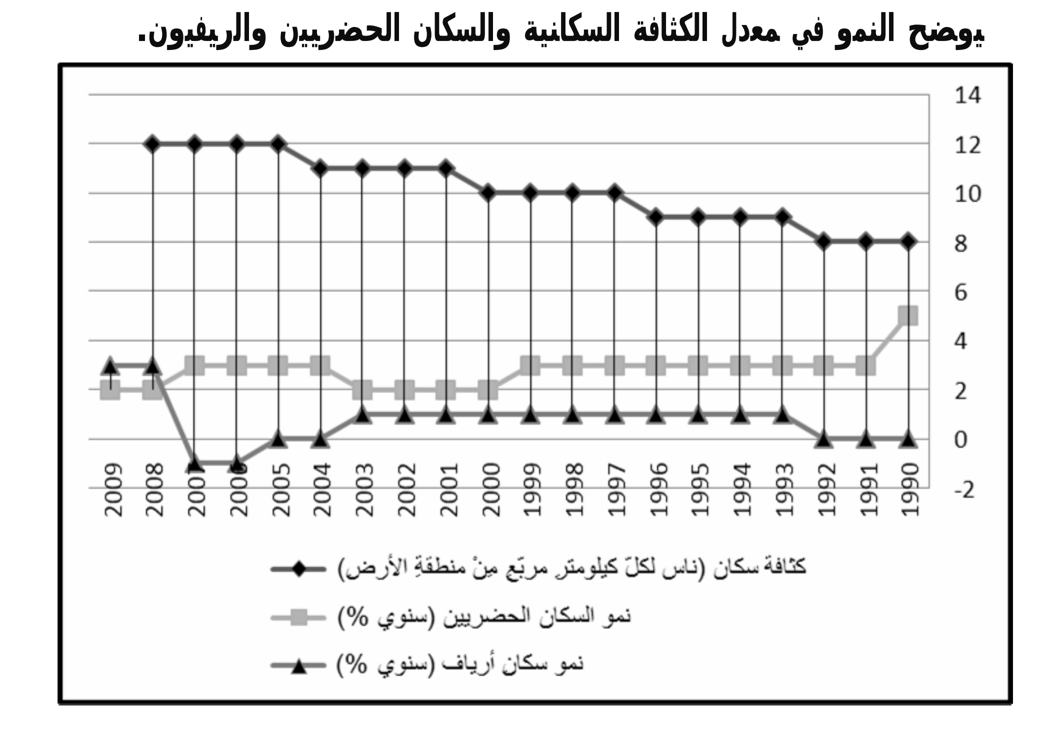
فهل هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التحضر والجريمة في المجتمع السعودي؟ وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا الجزء من البحث، وسيتم معرفة ذلك من خـلال الآتي:

1- قياس مستوى ارتفاع التحضر في المجتمع السعودي

تبين النتائج في الجدول (12/أ) والشكل (12) أن معدلات أن معدلات سكان كل من الحضر والأرياف بارتفاع، أما معدلات نمو السكان الحضريين من أصول حضرية والريفيين من أصول ريفية فنلاحظ أنها في تذبذب مع الميول للانخفاض، ويعود السبب إلى صافي الهجرة من الريف إلى المدينة حيث يبين الجدول (12/ب) والشكل (13) تناقص نسبة الريفيين من مجموع السكان الكلي مع مرور الزمن، وارتفاع نسبة السكان الحضريون لمجموع السكان الكلي، وهذا مؤشر على التغير والتداخل بين الثقافتين الاجتماعية الريفية والمدنية، مما يشكل أثر على درجة التفكك والتماسك الاجتماعية في المجتمع السعودي.

الشكل 12

يوضح النمو في معدل الكثافة السكانية والسكان الحضريين والريفيون.



الشكل 13

النمو في السكان الحضريون نسبة مع سكان الريف.

0.84
0.83
0.82
0.81
0.8
0.79
0.78
0.77
0.76
0.75
0.74
0.73

2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990

حضريون (% منْ المجموع)

الجدول رقم (12أ)

يوضح عدد سكان بعض المدن الكبيرة ونسبة التحضر

السنة	كثافة سكان (نـاس لكـلّ كيلومتر مربع مـن منطقـة الأرض)	سكان الأرياف	سكان الحضر	حضريون (% من المجموع)	نمو السكان الحضريين (سنوي %)	سكان أرياف (% من السكان الكلي)	نمو سكان أرياف (سنوي %)	الهجرة الصافية (ألف)
1990	8	3804574	12454290	766.0	5	23	0	1050
1991	8	3814691	12785356	7702.0	3	23	0	
1992	8	3823556	13124832	7744.0	3	23	0	
1993	9	3847591	13530868	7786.0	3	22	1	
1994	9	3870383	13949059	7828.0	3	22	1	
1995	9	3891854	14379762	787.0	3	21	1	500-
1996	9	3949394	14785870	7892.0	3	21	1	
1997	10	4007347	15203330	7914.0	3	21	1	
1998	10	4065699	15632455	7936.0	3	21	1	
1999	10	4124432	16073568	7958.0	3	20	1	
2000	10	4170112	16474009	798.0	2	20	1	70
2001	11	4211579	16888517	8004.0	2	20	1	
2002	11	4252843	17313298	8028.0	2	20	1	
2003	11	4293875	17748606	8052.0	2	19	1	
2004	11	4316622	18212720	8084.0	3	19	0	
2005	12	4295509	18823485	8142.0	3	19	0	285
2006	12	4262193	19416656	82.0	3	18	1-	
2007	12	4208224	19949207	8258.0	3	17	1-	
2008	12	4332712	20312974	8242.0	2	18	3	
2009		4460512	20683297		2	18	3	
المتوسط	**11.10**	**4100185**	**16387108**	**80.0**	**80.2**	**25.20**	**75.0**	**25.226**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). قواعد بيانات تنمية القوى البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك

الجدول (12ب)

يوضح عدد سكان بعض المدن الكبيرة ونسبة التحضر

السنة	سكان في المدينة الأكبر	السكان في المدينة الأكبر (% من الحضريين)	سكان في التكتّلات الحضرية لأكثر من مليون 1	سكان في التكتّلات الحضرية لأكثر من مليون 1 (% من السكان الكلي)	السكان، أنثى (% من المجموع)
1990	2325243	19	5453024	34	44
1991	2516520	20	5854976	35	44
1992	2723829	21	6287689	37	44
1993	2844967	21	6540530	38	44
1994	2938424	21	6735768	38	44
1995	3034951	21	6936925	38	44
1996	3134789	21	7144473	38	44
1997	3237622	21	7357727	38	44
1998	3343978	21	7577755	38	44
1999	3453827	21	7804462	39	45
2000	3567444	22	8038383	39	45
2001	3684470	22	8278748	39	45
2002	3805504	22	8526758	40	45
2003	3930515	22	8782313	40	45
2004	4059812	22	9046009	40	45
2005	4192990	22	9316988	40	45
2006	4328491	22	9592965	41	45
2007	4463942	22	9869989	41	45
2008	4596868	23	10143792	41	45
2009	4725272	23	10410922	41	45
المتوسط	**3545472**	**45.21**	**80.7985009**	**75.38**	**55.44**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). قواعد بيانات تنمية القوى البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك

وللتعرف على درجة أثر التغير في مستوى التحضر على مستويات الجريمة تبين النتائج في الجدول (13) وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.01$) بين الارتفاع في معدلات الجريمة والموقوفين والمحكومين مع معدلات الكثافة السكانية، والارتفاع في عدد السكان في كل من الريف والمدينة، وزيادة عدد السكان في المجتمعات الحضرية والريفية خاصة في التجمعات الكبيرة التي يزيد عدد السكان فيها عن مليون نسمة، بينما تبين أن نمو عدد السكان الريفيون

في المناطق الريفية والحضريون في المناطق الحضرية (لا يوجد هجرة معاكـسة) فإنه يخفض من أعداد الجريمة والموقوفين والمحكومين فيها.

الجدول رقم (13)

يوضح العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ودرجة التحضر في المجتمع السعودي مع معدلات الجريمة

متغيرات الجريمة / متغيرات الحداثة	معدل الجريمة	موقوفين	محكومين
كثافة سكان (ناس لكلّ كيلومتر مربّع مِن منطقةِ الأرض)	.608**	.809**	.840**
سكان الأرياف	.631**	.788**	.810**
سكان الحضر	.647**	.844**	.869**
مجموع الحضر والريف	.648**	.842**	.867**
حضريون (% مِن المجموع)	.651**	.844**	.852**
نمو حضريين (سنوي %)	-.448*	-.540*	-.347
سكان أرياف (% مِن السكان الكلي)	-.540*	-.804**	-.802**
نمو سكان أرياف (سنوي %)	.669**	.559*	.435
سكان في المدينةِ الأكبر	.649**	.846**	.859**
السكان في المدينةِ الأكبر (% مِن الحضريين)	.643**	.800**	.730**
سكان في التكتّلاتِ الحضريةِ لأكثر مِن مليون 1	.647**	.846**	.857**
سكان في التكتّلاتِ الحضريةِ لأكثر مِن مليون 1 (% مِن السكان الكلي)	.508*	.782**	.704**

**** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.01 فأقل.**

*** الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 0.05 فأقل.**

2- قياس العلاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

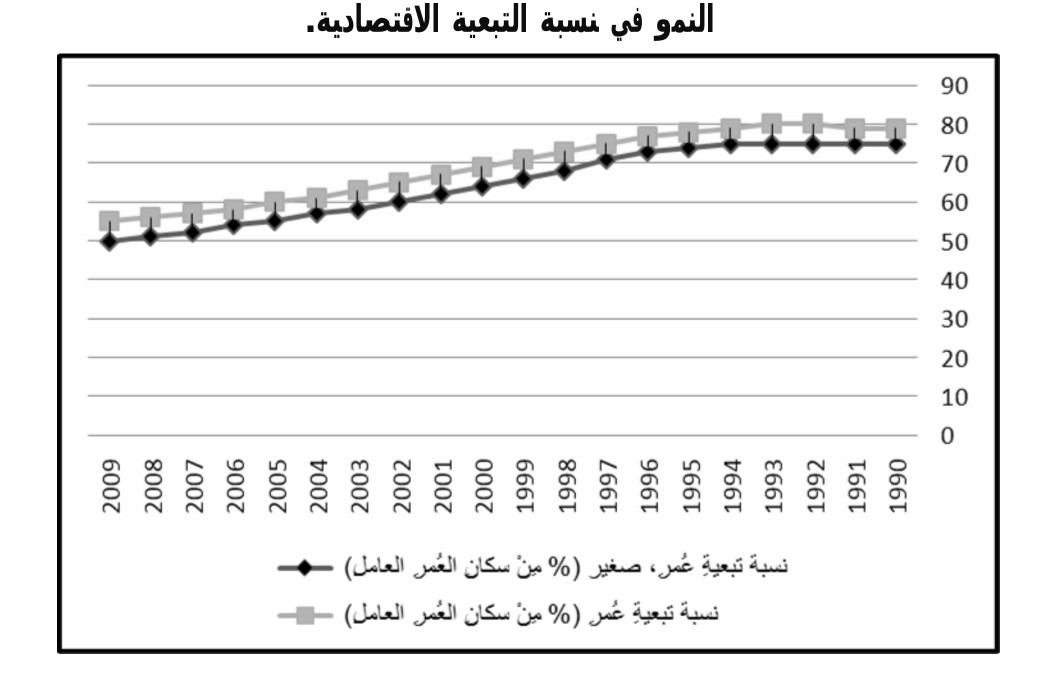
هل يوجد علاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي؟

تبين النتائج في الشكل (14) والجدول (14) معدلات التبعية الاقتصادية في المجتمع السعودي في تناقص، كما يبين الشكل (15) أن معدلات البطالة تميل للاستقرار مع الارتفاع قليلاً خاصة عند الإناث في السنوات الأخيرة.

وللتعرف على العلاقة بين معدلات البطالة والتبعية الاقتصادية مع معدلات الجريمة في المجتمع السعودي تبين النتائج في الجدول (15) وجود علاقة طردية ومعنوية عند ($\propto\leq 0.01$) بين معدلات الجريمة ومعدل البطالة خاصة عند الإناث، بينما تبين وجود علاقة عكسية ومعنوية عند ($\propto\leq 0.01$) بين معدلات الجريمة وأعداد الموقوفين والمحكومين مع معدل التبعية الاقتصادية لكل من صغار وكبار السن.

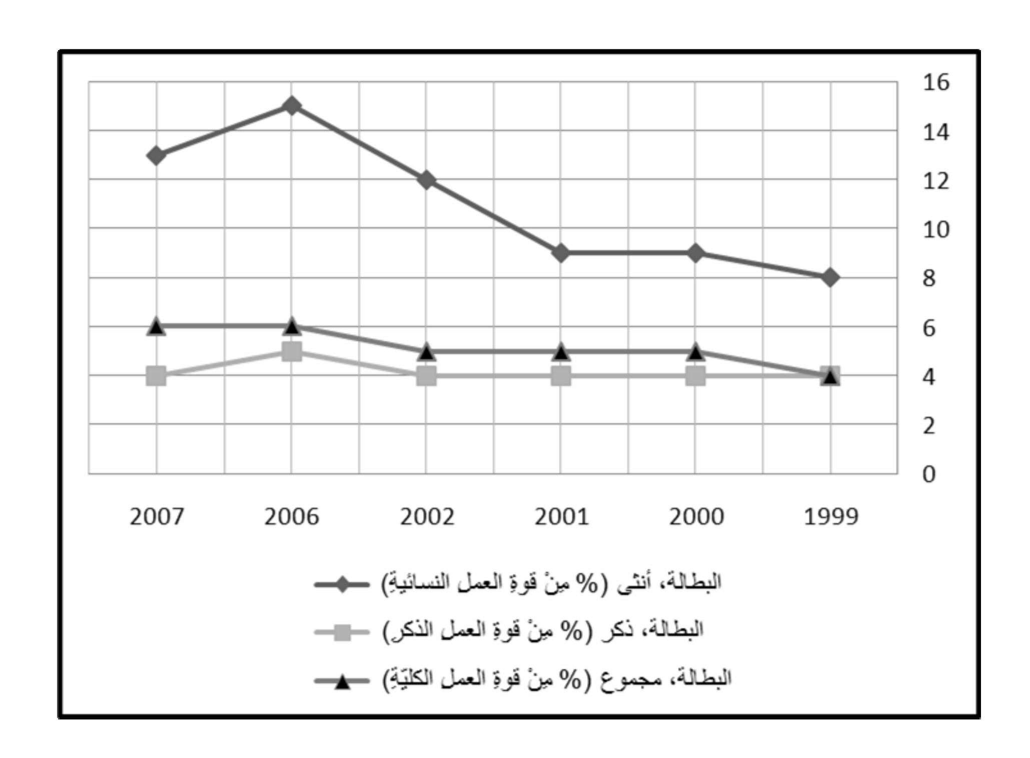
الشكل 14

النمو في نسبة التبعية الاقتصادية.



الشكل 15

النمو في نسبة البطالة الاقتصادية.


16
14
12
10
8
6
4
2
0
2007
2006
2002
2001
2000
1999
البطالة، أنثى (% مِنْ قوةِ العمل النسائيةِ)
البطالة، ذكر (% مِنْ قوةِ العمل الذكر)
البطالة، مجموع (% مِنْ قوةِ العمل الكليّةِ)

الجدول رقم (14)

يوضح بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في المجتمع السعودي

السنة	نسبة تبعية عمر، صغير (% من سكان العمر العامل)	نسبة تبعية عمر، قديم (% من سكان العمر العامل)	نسبة تبعية عمر (% من سكان العمر العامل)	البطالة، مجموع (% من قوة العمل الكلية)	البطالة، ذكر (% من قوة العمل الذكر)	البطالة، أنثى (% من قوة العمل النسائية)
1990	75	4	79			
1991	75	4	79			
1992	75	4	80			
1993	75	4	80			
1994	75	4	79			
1995	74	4	78			
1996	73	4	77			
1997	71	4	75			
1998	68	5	73			
1999	66	5	71	4	4	8
2000	64	5	69	5	4	9
2001	62	5	67	5	4	9
2002	60	5	65	5	4	12
2003	58	4	63			
2004	57	4	61			
2005	55	4	60			
2006	54	4	58	6	5	15
2007	52	4	57	6	4	13
2008	51	4	56			
2009	50	5	55			
الموسط	**50.64**	**30.4**	**10.69**	**17.5**	**17.4**	**00.11**

المصدر : البنك الدولي (2011). قواعد بيانات WDI، البنك الدولي، نيويورك

الجدول رقم 15

يوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع السعودي مع معدلات الجريمة

متغيرات الجريمة / المتغيرات الاقتصادية	الجرائم	موقوفين	محكومين
البطالة، أنثى (% من قوة العمل النسائية)	.855*	.666	.732
البطالة، ذكر (% من قوة العمل الذكر)	.385	.098	.258
البطالة، مجموع (% من قوة العمل الكلّية)	.918**	.632	.747
نسبة تبعية عمر (% من سكان العمر العامل)	-.627**	-.782**	-.856**
نسبة تبعية عمر، قديم (% من سكان العمر العامل)	.281	.398	.159
نسبة تبعية عمر، صغير (% من سكان العمر العامل)	-.630**	-.785**	-.851**

3- قياس العلاقة بين مستوى الانتظام في التعليم ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي.

هل يوجد علاقة بين مستوى الانتظام في التعليم ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي؟

تشير النتائج في الجدول (16/أ) والجدول(16/ب) إلى أن نسبة تسجيل الإناث إلى تسجيل الذكور في المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية في ارتفاع بالرغم من أن نسبة تسجيل الذكور تتفوق في جميع السنوات على نسبة تسجيل الإناث خاصة في المرحلة الثانوية، وعلية فإن معدلات الانتظام في التعليم المدرسي تنخفض عند الإناث كلما ارتفعنا إلى مستويات التعليم من الأساسي إلى الثانوي ومعدلات التسرب من التعليم عندهم ترتفع أيضاً مقارنة مع الذكور.

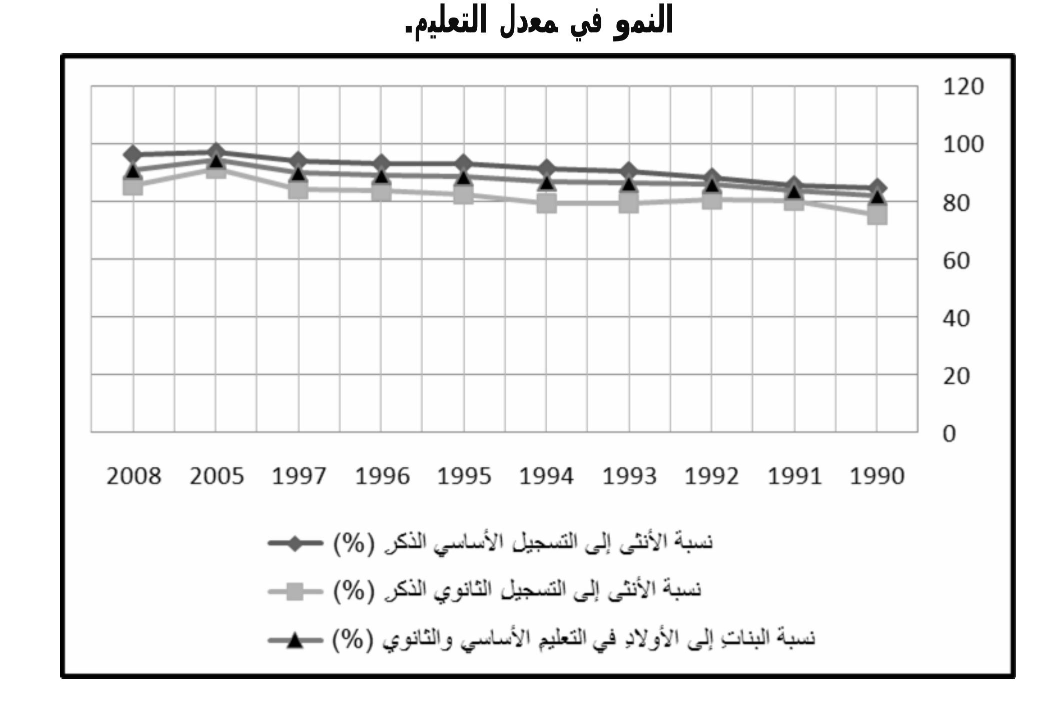
وتشير النتائج في الجدول (17) إلى أن وجود علاقة طردية ومعنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين عدد المجموع في المملكة العربية السعودية مع نسبة تسجيل أو الانتظام في الدراسة، ونسبة إكمال الإناث للتعليم الأساسي، وزيادة عدد التعليم

الأساسي للتلاميذ، بينما تبين وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد معدلات الجريمة مع عدد الأطفال الإناث والذكور خارج المدرسة، وعدد الذين يكـررون الـصفوف الدراسية (راسب ومعيد).

كما تبين وجود علاقة طردية ومعنوية عند ($\propto \leq 0.05$) بين أعداد الموقوفين والمحكومين مع نسبة الإناث إلى التسجيل الأساسي للذكور (%)، ونسبة الانتظام في الدراسة، ونسبة الإكمال الأساسيةِ (% مِن مجموعةِ العمرية ذات العلاقـةِ)، وعـدد التلاميذ في التعليم الأساسي. بينما تبين وجود علاقة عكسية ومعنوية بـين أعـداد الموقوفين والمحكومين مع عدد الأطفال الإناث خارج المدرسةِ، وأعداد المكـررون للدراسة من الذكور والإناث، كما كانت العلاقة طردية بين عدد الموقوفين مع ارتفاع نسبة البناتِ إلى الأولادِ في التعليمِ الأساسي والثانوي (%) ونـسبة التعاقـب إلـى المدرسةِ الثانويةِ (%)، وكانت العلاقة عكسية بين عدد المحكومين مع عدد الأطفال الذكور خارج المدرسةِ.

الشكل 16

النمو في معدل التعليم.



الجدول رقم (16أ)

يوضح بعض متغيرات الاستقرار التعليمي في المجتمع السعودي

السنة	نسبة الأنثى إلى التسجيل الأساسي الذكر (%)	نسبة الأنثى إلى التسجيل الثانوي الذكر (%)	نسبة الأنثى إلى التسجيل الثلاثي الذكر (%)	نسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الأساسي والثانوي (%)	تسجيل مدرسة، الانتظام (% شبكة)	تسجيل مدرسة، الانتظام (% شبكة)	أطفال خارج المدرسة، الانتظام، أنثى	أطفال خارج المدرسة، الانتظام، ذكر
1990	80.84	17.75		82.81	46.58	1019752	591521	428231
1991	36.85	38.80	05.88	83.83	04.59	1044301	605137	439407
1992	35.88	74.80	93.74	74.85	34.58	1104230	622860	486801
1993	27.90	47.79	75.95	29.86	66.59	1108059	617584	495459
1994	4.91	52.79	88.90	78.86	30.60	1126403	623415	507988
1995	11.93	48.82	94.97	78.88				
1996	85.92	81.83	48.101	09.89	89.60	1155412	632612	522800
1997	10.94	20.84	64.95	86.89	70.59	1219546	645215	574331
1999			76.149					
2000			77.144					
2001			98.138					
2002			66.161					
2003			33.156					
2004			67.156					
2005	16.97	23.91	76.149	37.94	96.82	545095	271945	273150
2006			03.146					
2007	38.96				48.84	501845	254601	247244
2008	18.96	37.85	46.165	88.90	54.84	503376	259390	243986
الموسط	**82.91**	**24.82**	**89.125**	**75.87**	**84.66**	**9.932801**	**512428**	**421939**

المصدر : البنك الدولي (2011). قواعد بيانات WDI، البنك الدولي، نيويورك

الجدول رقم (16ب)

يوضح بعض متغيرات الاستقرار التعليمي في المجتمع السعودي

السنة	نسبة الإكمال الأساسية، أنثى (% من مجموعة العمرية ذات العلاقة)	نسبة الإكمال الأساسية، ذكر (% من مجموعة العمرية ذات العلاقة)	نسبة الإكمال الأساسية، مجموع (% من مجموعة العمرية ذات العلاقة)	التعاقب إلى المدرسة الثانوية (%)	المكررون، الانتظام، أنثى (% من التسجيل النسائي)	المكررون، الانتظام، ذكر (% من التسجيل الذكر)	المكررون، الانتظام، مجموع (% من التسجيل الكلي)	المكررون، ثانوي، أنثى (% من التسجيل النسائي)	المكررون، ثانوي، ذكر (% من التسجيل الذكر)	المكررون، ثانوي، مجموع (% من التسجيل الكلي)
1990	50	57	53	86	7	12	10	9	15	13
1991	51	60	55	84	7	11	9	9	14	12
1992	56	64	60	87	5	8	7			
1993	55	60	57	92	8	13	11	10	20	15
1994	59	64	62		6	11	9			
1996	63	66	65	93	5	11	8	7	17	12
1997	69	69	69	91	4	11	8	6	13	9
2005	87	90	89		5	5	5	6	7	7
2007	91	96	93	94	3	3	3	4	6	5
2008	92	99	95		3	3	3	3	5	4
الموسط	**30.67**	**50.72**	**80.69**	**.89 57**	**30.5**	**80.8**	**30.7**	**75.6**	**13.12**	**63.9**

المصدر : البنك الدولي (2011). قواعد بيانات WDI، البنك الدولي، نيويورك

الجدول رقم (17)

يوضح العلاقة بين المتغيرات التعليم الاجتماعية في المجتمع السعودي مع معدلات الجريمة

متغيرات الجريمة / متغيرات التعليم	معدلات الجريمة	موقوفين	محكومين
نسبة الأنثى إلى التسجيل الأساسي الذكر (%)	496.	**823.	*729.
نسبة الأنثى إلى التسجيل الثانوي الذكر (%)	397.	544.	563.
نسبة البناتِ إلى الأولادِ في التعليمِ الأساسي والثانوي (%)	434.	*680.	628.
تسجيل مدرسةِ، الانتظام (% شبكة)	*708.	**797.	**888.
أطفال خارج المدرسةِ، الانتظام، أنثى	*695.-	*739.-	**868.-
أطفال خارج المدرسةِ، الانتظام، ذكر	*672.-	611.-	**786.-
نسبة الإكمال الأساسيةِ، أنثى (% مِن مجموعةِ العمرية ذات العلاقةِ)	*700.	**886.	**908.
نسبة الإكمال الأساسيةِ، ذكر (% مِن مجموعةِ العمرية ذات العلاقةِ)	*753.	**870.	**913.
نسبة الإكمال الأساسيةِ، مجموع (% مِن مجموعةِ العمرية ذات العلاقةِ)	*720.	**878.	**909.
التعليم الأساسي، تلاميذ	*709.	**859.	**903.
التعاقب إلى المدرسةِ الثانويةِ (%)	594.	*865.	628.
المكرّرون، الانتظام، أنثى (% مِن التسجيل النسائي)	592.-	**805.-	*744.-
المكرّرون، الانتظام، ذكر (% مِن التسجيل الذكر)	*702.-	*736.-	**808.-
المكرّرون، الانتظام، مجموع (% مِن التسجيل الكلي)		**787.-	**824.-
المكرّرون، ثانوي، أنثى (% مِن التسجيل النسائي)	*738.-	**931.-	**914.-
المكرّرون، ثانوي، ذكر (% مِن التسجيل الذكر)	686.-	*738.-	**875.-
المكرّرون، ثانوي، مجموع (% مِن التسجيل الكلي)	*723.-	**856.-	**912.-

6.4 مناقشة النتائج:

حاولت الدراسة معرفة العلاقة بين التفكك الاجتماعي(الطلاق، الكثافة السكانية، المخدرات، البطالة) والجريمة في المجتمع السعودي، وقد حدد البحث خمسة أسئلة ليتم من خلال الإجابة عليها للتعرف على العلاقة بين التفكك الاجتماعي والجريمة في المجتمع السعودي.

السؤال الأول: ويدور حول معرفة حجم الجريمة وانتشارها في المجتمع السعودي؟

ناقشة الدراسة تحديد معدل نمو معدلات الجريمة، والموقوفين، والمحكومين في المجتمع السعودي. وتوصل إلى أن معدلات الجريمة في نمو بمعدل بلغ (10.2%) خلال الفترة الزمنية من (1974-2010م)، كما أن الرقم لعدد المحكومين قد ارتفع بمعدل (340%) خلال الفترة الزمنية نفسها، وبمعدل نمو سنوي (3.9%)، ولوحظ أن عدد الجرائم المختلفة في ارتفاع، وأن عدد الموقوفات من الإناث السعوديات وغير السعوديات في ارتفاع، إلا أن عدد المحكومات من غير السعوديات في ارتفاع مقارنة مع السعوديات، وهذا يشير إلى أن كثير من القضايا للسعوديات لا تصل لدرجة الحكم عليهن وقد يفسر ذلك بناء على ثقافة المجتمع والمتمثلة بعدم نشر المعلومات للحفاظ على مكانة الأسرة وعدم وصمها، وقد لا ينطبق ذلك على غير السعوديات، كما هو الحال عند غير السعوديات، وعليه فإن عدد جرائم الإناث غير السعوديات في ارتفاع بمعدل زيادة سنوية بلغت (8.2%) بينما تتناقص عدد جرائم السعوديات بمعدل بلغ (0.4%) سنوياً، أما معدلات نمو الجرائم عند الذكور فقد بلغت (0.4%) عند غير السعوديين و(3.5%) عند السعوديين. وتشير النتائج إلى أن عدد جرائم المخدرات في تفاقم حيث ارتفعت إلى (1250%) في عام (2010م) بأساس عام (1980م)، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (10%) سنوياً.

ووفقاً لما تم ذكره في نظرية التفكك الاجتماعي بوجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات حجم وكثافة السكان، وبين الارتفاع في معدلات بعض الجرائم في المجتمع، حيث أشارت إلى أن كثرة العزاب في الذكور في المجتمع الحضري مؤشر يدل على التفكك الاجتماعي والانحراف. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الصالح،2002م) من ارتفاع معدلات نمو الجريمة مع ارتفاع النمو السكاني،

وكذلك مع نتائج دراسة (الوليعي،1992م) من ارتفاع معدلات الجريمة بين الوافدين وبين السعوديين في المجتمع، وأن هذا الارتفاع في نمو مستمر، وكذلك مع دراسة (الماك،1992م) من ارتفاع حجم جريمة السرقة من غير السعوديين، وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة (مكي،1991م) التي أشارت إلى أن هناك علاقة بين معدل نمو الجريمة، والنمو السكاني في المناطق الحضرية، وذلك لضعف الضبط الاجتماعي غير الرسمي وعدم التجانس السكاني والتعرض لقيم ثقافية غريبة على المجتمع.

السؤال الثاني والمتعلق بمعرفة العلاقة بين النمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية، وحجم الجريمة في المجتمع السعودي، في الفترة من عام (1974-2010م)؟

أما بخصوص معرفة العلاقة بين النمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية، وحجم الجريمة في المجتمع السعودي، في الفترة من عام (1974-2010م)، فقد توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو السكاني بين السعوديين كان (23) لكل ألف نسمة سنوياً وبتوازن بين الجنسين من الذكور والإناث، بينما كان معدل نمو السكان من غير السعوديين (25) لكل ألف نسمة سنوياً، وبينت النتائج أن معدل الجريمة يرتفع بارتفاع عدد الذكور، وهذه النتيجة تفيد بأن معدل الجريمة في السعودية مربوط بنوع الذكور أكثر من الإناث، بينما يرتفع عدد الموقوفين عند الزيادة في عدد السكان السعوديين وللجنسين الذكور والإناث، في المقابل فإن الزيادة في عدد الإناث غير السعوديات في المملكة العربية السعودية يرفع من عدد الموقوفين فيها، كما أن الزيادة في عددهم يزيد من عدد المحكومين، وهذه النتيجة تشير إلى أن أكثر السعوديات الإناث الموقوفات لا يتم الحكم عليهن في المقابل فإن غير السعوديات يحكم عليهن، وقد يكون مرد ذلك ثقافة المجتمع.

وهذا يعود وفقاً لتفسير نظرية التفكك الاجتماعي إلى ارتفاع معدلات النمو الحضري، وزيادة في المعدلات السكانية في المجتمع السعودي نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وكثافة المهاجرين من الذكور سواء من داخل المملكة العربية السعودية أم خارجها، يؤدي إلى وجود انحرافات وجرائم لم تكن

معروفة سابقاً في المجتمع السعودي، وكذلك ارتفاع نسبة وقوع الجريمة بين الذكور أكثر من الإناث.

كما أن هذه النتيجة تتماشى مع التفسير الذي تحـدثت عنـه نظريـة التفكـك الاجتماعي فالكثافة السكانية في المجتمع السعودي ساهمت في وجود أفـراد غيـر سويين يختلط بهم الأسوياء ويقومون بتقليدهم ومحاكاتهم في العديد من التـصرفات غير السوية، خاصة إذا كان هناك مردود مادي لهذه السلوكيات، ولو كان بـصورة مؤقتة، وتنتشر بذلك العديد من السلوكيات المنحرفة في المجتمع، ممـا يـسهم فـي بروز ظاهرة التفكك الاجتماعي، وكذلك مع ما أشارت إليه نظرية الصراع الثقـافي التي نادى بها "سيلين" (Sellin,1938)، والتي يمكن من خلالهـا تفـسير الـصراع الثقافي في المجتمع السعودي، والمتمثل في الثقافات المختلفة للمهاجرين الذين قدموا للعمل ويحملون معهم ثقافات خاصة بمناطقهم ربما تصطدم مـع قواعـد الـسلوك الثقافي مع المجتمع السعودي، ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي الـذي يكـون نتيجـة لعملية النمو الثقافي أو ما يسمى بالنمو الحضري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي مختلف.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (القاسمي، 2002م) من وجـود علاقة طرديه بين معدل الهجرة وارتفاع معدلات الجريمة في الأمـارات، ووجـود علاقة طرديه بين حجم السكان والجريمة في كل أمارة من الأمارات، وكذلك وجود علاقة طرديه بين نسبة السكان غير المواطنين في كل أمارة وبين الجريمة بها. كما أن التغير الاجتماعي بعوامله المختلفة أدى إلى وجود ثقافـة مختلفـة بالأمـارات. وكذلك تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (البداينة، 1999م) والتي بينـت أن زيـادة النمو السكاني تؤدي إلى الضغط على الخدمات المتـوافرة فـي المجتمـع "المـاء، والسكن، والتعليم، والمواصلات، والصحة" مما يـؤدي إلـى الاكتظـاظ، والفقـر، والأمية، والمشكلات الاجتماعية المتنوعة التي تشكل ظروفاً ضاغطة فـي بـروز الجريمة. وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة (الخريف،1998م) من أن الجريمة فـي المجتمع السعودي مشكلة حضرية، وأن هناك تباين في معدلاتها بين المدن السعودية فالمدن الكبيرة تختص بمعدلات مرتفعة الجريمة، وبأنماط معينـة، وربطـت بـين

معدلات الكثافة السكانية، وارتفاع الجريمة في المجتمع السعودي، وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة (الخليفة، 1992م) حيث وجدت علاقة بين ارتكاب الجرائم والكثافة السكانية، وتركزها في بعض الأحياء في مدينة الرياض، وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة (شمس والعقاد، 1992م)، والتي أشارت إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي عاشته المملكة العربية السعودية، أفرز تغيراً كبيراً في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السعودي، على وجه العموم، والأسرة السعودية على وجه الخصوص، وصاحب هذا التغير من حيث الكم والكيف عدم توافق بين القديم، والجديد، ويبرز ذلك جلياً في التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي واكبت الهجرة الداخلية، من البادية والريف إلى المدن من ناحية، والهجرة الخارجية لأعداد كبيرة من غير السعوديين من مجتمعات وثقافات متباينة إلى داخل البيئة السعودية الحديثة النمو من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى التحول من نمط اقتصادي متواضع إلى نمط اقتصادي متطور مبني على الصناعات الحديثة. وكذلك تتفق مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة التي أجراها (Soares,2004)، والتي ذكرت أن التحضر بصفته أحد المتغيرات التنموية أظهر تأثيراً ايجابياً في كل من جرائم السرقة والسطو، والجرائم الأخرى.

السؤال الثالث والمتمثل في محاولة الإجابة على: وجود علاقة بين معدلات حالات الطلاق مع حجم الجريمة في المجتمع السعودي؟

حيث توصل البحث إلى أن عدد حالات الزواج، والطلاق في ازدياد حيث ارتفع الرقم القياسي للزواج بمعدل (230%) سنة (2009م)، أما الرقم القياسي لحالات الطلاق فقد ارتفعت من (18.6%) عام (1994م) إلى حوالي (175%) عام (2009م)، وقد بلغت نسبة حالات الطلاق لعدد حالات الزواج لعام (2009م) حوالي(22%)، وتبين أن التفكك الاجتماعي من خلال ارتفاع عدد حالات الطلاق يزيد من عدد الجرائم في المملكة العربية السعودية.

يؤدي الطلاق والتفكك الأسرى إلى ظهور العديد من أنماط الجرائم في المجتمعات منها ما يتعلق بانحراف الأحداث ومنها ما يتعلق بالمخدرات والتشرد في الشوارع وغيرها، وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى ارتباط التفكك

الأسري بالجريمة، وفي هذا تتفق نتائج هذا البحث مع نتائج تلك الدراسات حيث تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (المالكي، 2005م) حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات، حيث تبين إن معظمهم من أسر متفككة وتعاملهم مع والديهم سيئة، وكذلك مع نتائج دراسة (العنزي، 2005م) حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة تهريب المخدرات، حيث كشفت أن العوامل المتوقعة لزيادة معدلات الإدمان، كان العامل المرتبط بالتفكك الأسري والمشكلات الأسرية العامل الأول، إضافة إلى الارتباط بأصدقاء السوء، وكذلك العامل الأسري بالنسبة للعائدين للجريمة ووجدت الدراسة ارتباطاً قوياً بين التفكك الأسري، والعود للجريمة، وإدمان الحشيش والمخدرات، وكذلك مع الدراسة التي أجراها (الدوسري، 1999م) والتي بينت نتائجها أن هناك علاقة قوية بين التفكك الأسري والجريمة، ومع ما توصلت إليه نتائج دراسة (السدحان، 1996م) من أن: معظم المراهقين ومدمني المخدرات ينتمون إلى أسر مفككة، وكذلك مع ما توصلت إليه نتائج دراسة "كونج ونغ" (Kwong & Wong, 2007).

السؤال الرابع والمتعلق بتحديد العلاقة بين مستوى التحضر وحجم الجريمة في المجتمع السعودي؟

تبين من خلال تحليل البيانات أن عدد السكان الريفيين في تناقص لصالح ارتفاع أعداد السكان في الحضر، وبين التحليل الإحصائي وجود علاقة مباشرة طردية وقوية بين ارتفاع معدل الكثافة السكانية وعدد السكان الكلي في كل من الريف، والمدينة خاصة المدن التي يزيد عدد السكان فيها عن مليون نسمة مع ارتفاع أعداد الجرائم والموقوفين والمحكومين الكلي في المملكة العربية السعودية، إلا أنه تبين أن عدد الجرائم والموقوفين والمحكومين يتناسب عكسياً مع ارتفاع عدد السكان في الريف من أصل الريف وارتفاع عدد السكان في المدينة من أصول حضرية أي غير مهاجرة.

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين التحضر والجريمة، وإلى بروز العديد من الجرائم نتيجة لانتشار البطالة في المجتمعات

الحضرية، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السكان. وتتفق نتيجة هذا الدراسة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة "مايكل" (Mikeal & Panu 2007,) والتي أكدت على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، وكذلك مع نتائج دراسة (عطا المنان،2006م) من وجود علاقة قوية بين انتشار ظاهرة التسول والنزوح من الريف إلى المدينة، وكذلك مع نتائج دراسة (الدعجاني،2005م) من وجود علاقة بين انتشار الجريمة والنمو الحضري، وانتشار ظاهرة المتشردين في البيئة الحضرية حيث تبين إن معظم المتشردين من مواليد المدن والأحياء المزدحمة والتي تتباين فيها الخدمات وتكثر فيها الانحرافات، وأيضاً مع نفس ما توصلت إليه دراسة (اليوسف، 2004م). وكذلك مع نتائج دراسة "نيلسون" (Nilson & Jona,2003) من وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة. كما تتفق مع ما ذهبت إليه دراسة "سو"(Sue,1980)، والتي أشار فيها إلى أن درجة التحضر تعدّ من المؤشرات الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار في تحليل الجريمة سواء الذكورية أم الأنثوية، والتي توصل من خلالها إلى أن جرائم العنف في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مرتبطة بالمدن الكبرى.

السؤال الخامس والمتمثل في محاولة معرفة العلاقة بين البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي؟

حيث تبين أن معدلات التبعية الاقتصادية لجميع الأعمار في المملكة العربية السعودية في تناقص، في المقابل فأن معدلات البطالة ترتفع قليلاً في السنوات الأخير خاصة عند الإناث، وتشير نتائج التحليل الإحصائي أن معدلات الجرائم ترتفع كلما ارتفع معدل البطالة خاصة عند الإناث، بينما تنخفض معدلات الجرائم والموقوفين والمحكومين مع انخفاض نسبة التبعية الاقتصادية في المجتمع السعودي، وهذه النتيجة تشير إلى أن الاستقرار الاقتصادي عند الأسر السعودية وتمكين المرأة السعودية يقلل من عدد الجرائم في المجتمع السعودي.

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين البطالة وارتفاع الجريمة وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين البطالة وارتفاع معدلاتها وكذلك الوقوع في الجريمة سواء كانت جرائم اقتصادية أو غيرها، وتتفق نتيجة هذا

البحث مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها على سبيل المثال نتـائج دراسـة "دونس"(Donis,2006) والتي أشارت إلى وجود علاقة طرديه بين البطالة والجريمة بين الشباب، وكذلك مع ما توصلت إليـه دراسـة "دانيـل وسـتفين" (Daniel & Stephen,2006) من وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الـشباب. وكذلك تتفق مع نتائج دراسة (البكر، 2004م) من وجود علاقة قوية بـين البطالـة والجريمة، ومع ما توصلت إليه نتائج " نيلسون " (Nilson,2003) بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة " السرقة، وسرقة السيارات، وحيازة المخـدرات فـي البلـديات بالسويد" في الفترة من (1996-2000م) حيث بينت الدراسة وجود علاقة طرديـه بين البطالة والجريمة وأشارت إلى الانخفاض فـي معـدلات البطالـة فـي فتـرة التسعينات قد ساهم في انخفاض الجرائم. وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة "كنـت وجو" (Kent & Goe,2004) من وجود علاقة بين البطالة والجريمة أيضاً، وكـذلك مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (العيطان، 2000م) من وجود علاقـة قويـة بـين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي بين الشباب في المجتمع السعودي.

السؤال السادس والمتعلق بمعرفة العلاقة بين مستوى الانتظام في التعلـيم، ومعدل الجريمة في المجتمع السعودي؟

حيث بينت النتائج أن معدلات التعليم في المملكة العربية السعودية في ارتفاع، خاصة عند الإناث فمعدلات الانتظام والتسجيل عندهن في تزايد بالرغم من أنهـا لا زالت دون مستوى الذكور، وقد تبين أن عدد الجرائم عند الإناث مـرتبط بارتفـاع مستوى التعليم المدرسي عندهن فزيادة معدل الانتظام يرفع من معـدلات الجـرائم بينما ارتفاع عدد المستجيبين للدراسة والذين هم خارج الدراسة يخفض مـن عـدد الجرائم في المملكة العربية السعودية، وتبين أن عدد الموقوفين والمحكومين يرتفـع بارتفاع نسبة الانتظام بالتعليم الأساسي وينخفض كلما ارتفع عدد الأطفـال خـارج المدرسة، والمكررين لصفوفهم، بل يرتفع عدد الموقوفين كلما ارتفع عدد الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي والثانوي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتـائج

دراسة (البكر، 2004م) من وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة، وبين كل من المستوى التعليمي والجريمة، وغيرها من الدراسات الأخرى.

7.4 التوصيات:

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات التي في حال اعتبارها يمكن أن تسهم في الحد من ارتفاع معدلات الجريمة، وبالتالي في الحد من التفكك الاجتماعي، والحد من آثاره السلبية على المجتمع، والتوصيات هي:

1- أوضحت نتائج البحث أن معدل الجريمة في المجتمع السعودي في ارتفاع مستمر، وعليه يوصي البحث بضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال أجهزة الإعلام المختلفة، ومن خلال المساجد، والمدارس، والأندية، وغيرها، وذلك للتوعية بخطورة هذه الظاهرة، والتركيز على إيجاد الحلول الجذرية للظواهر السلبية في المجتمع وخاصة في المدن الكبرى.

2- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الكثافة السكانية، وحجم الجريمة في المجتمع السعودي، وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل على الحد من الهجرة الداخلية للمدن، والهجرة الخارجية وذلك من خلال:

أ- وضع الخطط والبرامج التنموية المتوازنة بين الريف والحضر، والتركيز على تنمية المناطق الريفية، وذلك للحد من الهجرة الداخلية للمدن.

ب- العمل على ضبط استخدام العمالة من الخارج، وتقنين ذلك، ووضع الأنظمة الكفيلة بالحد منها، وذلك للحد من الاستقدام غير المنضبط والذي يؤدي إلى زيادة أعداد العمال من خارج المملكة العربية السعودية، وبالتالي زيادة معدلات الجريمة.

ج- إعادة النظر في سياسة الهجرة من الريف للمدينة أو العكس لما قد يخلفه من عدم التوافق في الثقافة الاجتماعية وتنامي الجريمة في المجتمع السعودي.

3- أظهرت نتائج الدراسة الارتفاع المضطرد لحالات الطلاق في المجتمع السعودي، وارتباط ذلك أيضاً بمعدلات ارتفاع الجريمة، وعليه توصي الدراسة

أ- ضرورة إنشاء العديد من مراكز التأهيل الأسري والاجتماعي في جميع مناطق ومحافظات، ومدن المملكة العربية السعودية، وتزويدها بالمتخصصين في مجال الإرشاد الأسري، والاجتماعي، والنفسي؛ لكي تسهم في حل المشكلات الأسرية في المجتمع.

ب- زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية التكافل الاجتماعي وخفض حالات الطلاق التي تعتبر من الأسباب الرئيسة في رفع معدلات حجم الجريمة.

4- أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين مستوى التحضر، وحجم الجريمة في المجتمع السعودي، وعليه توصي الدراسة بالآتي:

أ- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجال الدراسات الحضرية لوضع الدراسات العلمية المتخصصة في حل المشكلات التي تصاحب النمو الحضري في المجتمع السعودي.

ب- إنشاء مراكز التنمية الاجتماعية في الأحياء المختلفة في المدن السعودية لحل المشكلات وتنمية الأحياء وتوعية الأفراد في المدن المختلفة وبث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع

5- توفير فرص عمل للعاطلين لأنه بوجود مثل هذه الفئات تزيد الفجوات الاجتماعية التي يصعب تفاديها وبالتالي ترتفع معدلات الجريمة وفقاً لما توصل إليه البحث.

6- الحفاظ على استقرار سياسة التوظيف والسعودة خاصة عند الإناث السعوديات لما له من أثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي للأسرة وخفض معدلات الجريمة فيها.

7- إعادة النظر في سياسة التوجيه والإشراف في المدارس السعودية خاصة مدارس الإناث لما لها من دور مباشر في نشر الجريمة خاصة المتعلقة بالمخدرات.

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم(1990). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

أبو زهرة، محمد (1998). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة.

أبو طاحون، عدلي علي(1997). **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

البداينة، ذياب (1999). **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بدوي، أحمد زكي (1986). **معجم مصطلحات العلوم** الاجتماعية، مكتبة لبنان, بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2011).**قواعد بيانات تنمية القوى البشرية**، الأمم المتحدة، نيويورك.

البكر، محمد عبدا (2004). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد (32)، العدد(2)، الكويت.

البنك الدولي (2011). قواعد بيانات **WDI**، البنك الدولي، نيويورك.

التير، مصطفى عمر (1990). **الوجيز الآخر للسلوك، قراءة في مظاهر الانحراف الاجتماعي**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

جبران، مسعود (2002). **الرائد- معجم لغوي ألفبائي**، دار العلم للملايين، لبنان.

الحسيني، السيد (1981). **المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري-**، دار المعارف ،القاهرة.

حمزة، جمال مختار(1996). أطفال الشوارع، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية،** المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، العدد السابع، القاهرة.

حومد، عبد الوهاب(1977). الرشوة والتشريع الكويتي، **مجلة الحقوق والشريعة**، العدد الأول، جامعة الكويت.

الخريف، رشود محمد (1998). **الجريمة في المدن السعودية** – دراسة في **جغرافية الجريمة**-، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الخليفة، عبد ا بن حسين (2001). **أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي – دراسة ميدانية**-، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الخليفة، عبد ا بن حسين(1992). **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض،** مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الدعجاني، مانع بن قراش(2005). الخصائص **الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتشردين ومفترشي الأرصفة**، وزارة الشئون الاجتماعية، الرياض.

الدوسري، إبراهيم (1999). التوزيع **المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية**: دراسة جغرافية، مركز مكافحة أبحاث الجريمة، الرياض.

الدوري، عدنان(1990). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

ربيع، حسن محمد (1991). **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، مطابع البيان التجارية، دبي.

زعزوع، ليلي (1986). **الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة – دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية**-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

زكي، رمزي (1997). **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطار المشكلات المعاصرة للرأسمالية**، مكتبة عالم المعرفة، الكويت (ص-226).

السدحان، عبد الله ناصر (1996). **المراهقون والمخدرات دراسة ميدانية استطلاعية على استنشاق المذيبات الطيارة**، مكتبة العبيكان، الرياض.

السيد، عوض (2001). **الجريمة في المجتمع المتغير**، المكتبة المصرية، الإسكندرية.

شمس، محمد، وعدنان، العقاد(1992). **تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الصابوني، عبد الرحمن (1983). **نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام**، مكتبة وهبة، القاهرة.

الصالح، مصلح (2002). **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، مؤسسة الوراق، عمان.

الصقر، صالح خليل (2003). **آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام**، دار العلم للملايين، بيروت.

العبد الرزاق، بشير أحمد فرج، والوريكات، عايد(2008). **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن**، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان: الإرهاب في العصر الرقمي عمان، الأردن.

العمر، معن خليل (2005). **التفكك الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

العمر، معن خليل (2009). **علم اجتماع الانحراف**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

العنزي، محمد بطي (2005). الخصائص **الاجتماعية والاقتصادية للعائدين لجريمة ترويج المخدرات**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عيسوي، عبد الرحمن(1993). **سيكولوجية الإدمان**، دار النهضة العربية، بيروت.

العيطان، تركي بن محمد (2000). البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد(1)، العدد(41)، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.

غدنز، أنطوني (2005). **علم الاجتماع**, ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فهمي، محمد سيد(2000). **أطفال الشوارع مأساة حضارية في الألفية الثالثة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

القاسمي، مهرة سالم(2002). أثر التغير الاجتماعي على الجريمة في الأمارات العربية المتحدة، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (15).

القاموس الأمني (1418)، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القريض، عبد المطلب أمين (1998) **. في الصحة النفسية**، دار الفكر العربي، بيروت.

كاره، مصطفى عبد المجيد(1985). **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

الكاظم، أمين علي (1993). **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، دراسة ميدانية على مدينة الدوحة، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

الكبيسي، أحمد (1977). **الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون**، بغداد، (د.ن).

عطا المنـان، لقمـان (2006). **التـسول بـين الحاجـة والامتهـان**، الـشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.

المالكي، خالد بـن غـرم ا (2005). **الخـصائص الاجتماعيـة والاقتـصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبـة تكـرار تعـاطي المخـدرات، دراسـة ميدانية لمستشفيات الأمـل فـي كـل مـن (الريـاض-جـدة- الـدمام)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة نـايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الرياض.

مان، ميشيل (1999). **موسوعة العلـوم الاجتماعيـة**، ترجمـة عـادل مختـار الهـواري، وسـعد عبـد العزيـز مـصلوح، دار المعرفـة الجامعيـة، القاهرة.

الماوردي، محمد بن الحسين الفراء(د.ت).**الأحكـام الـسلطانية**، مطبعـة ألبـابي الحلبي، مصر.

مصيقر، عبد الرحمن(1999). **الشباب والمخـدرات فـي دول الخلـيج العربيـة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومـات(2011) المملكـة العربيـة الـسعودية، متوفر عبر: **www.cdsi.gov** .

مكي، محمد شوقي (1991). **التوزيـع المـدني والريفـي للجريمـة** – دراسـة تطبيقيـة علـى المملكـة العربيـة الـسعودية، مركـز أبحـاث مكافحـة الجريمة، الرياض.

المالك، شـرف الـدي ن(1992). **ظـاهرة الـسرقات فـي المملكـة العربيـة الـسعودية أبعادهـا وخصائـصها**، مركـز أبحـاث مكافحـة الجريمـة، الرياض.

النشرة الإلكترونيـة لهيئـة الاتـصالات وتقنيـة المعلومـات (2010). العـدد الرابع، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الرياض.

الوريكات، عايد عواد(2004). **نظريـات علـم الجريمـة**، دار الـشروق للنـشر والتوزيع، الأردن.

الوريكات، عايد عواد(2009). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2 الأردن.

وزارة الداخلية، (1974-2010) .**الكتاب الإحصائي-** الرياض –المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2000-2004). **خطة التنمية السابعة،** الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة العدل (1983-2009).**الكتاب الإحصائي-** الرياض-المملكة العربية السعودية.

وزير، عبد العظيم (1983). **جرائم الأموال**، دار النهضة، مصر.

الوليعي، عبد ا ناصر(1992). **السرقة في مدينة الرياض- دراسة ميدانية وتحليله في جغرافية الجريمة-**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

اليوسف، عبد ا عبد العزيز(2004). **التقنية والجرائم المستجدة – ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها-**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

اليوسف، عبد ا عبد العزيز، والمهيزع، ناصر محمد (1999). **الاتجاهات نحو الأمن والخوف من الجريمة- دراسة ميدانية على عدد من سكان كل من مدينة الرياض والدمام وجدة-**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، **الرياض**.

ب- المراجع الأجنبية:

Akers, Ronald 1985 **Deviant Behavior, Asocial learning approaches**, 3rd ed Belmont, CA: Wadsworth.

Antonio, Rodriguez, Andrés 2002 **Crime in Spain :An Empirical Investigation.** Unpublished paper, University of Southern Denmark.

Bennet R W .Shields, and D .Beth 1997, **Crime and Development in the Caribbean an Investigation of Traditional Explanatory Models**, Caribbean Journal of Criminology and Social Psychology, Vol 2

Chiu,W.H. & P. Madden(1998), Burglary and income inequality, **Journal of Public Economics** Vol. 69), PP: 123–141.

Daniel, Y Lee 2002 **Income Inequality and Crime: Co integration Analysis and Causality Tests** Unpublished Paper, Shippensburg University

Daniel, Y Lee .and Stephen J HoloviaK 2006 **Unemployment and Crime An Empirical Investigation** Applied Economics Letters, 13 12.

Davies, James 1970, **Social problems**, New York: the press

Dlay, Gerald 1996 , **Homeless**: London, Rutledge press.

Donis, Fougére, and Francis Kramarz, 2006, **Youth Unemployment and Crime in France**, Discussion paper No 5600, Centre of Economic Policy Research, UK

Duke, James T 1967, **Conflicts and Power in Social life**, Provo Utah: Brigham Young University press.

Gould ,E., D. Weinberg, A. Bruce and D. Mustard (2002), Crime Rates and local Market Opportunities in the United State: **Journal of Labor Economics** 1979-1997, Vol.(16), PP:123-143.

Haskell, M .and Yablonsky, Lewis 1974, **Criminology** Chicago, Rand Mc Nally College.

Hauser Philip, M 1973, **The Chaotic Society: Products of The Social Morphological Revolution**, In Amitia Etzioni and Eva Etzioni-Halevy eds Social Change :Sources, Patterns, and Consequences.

Kent, B. and R. Goe 2004 An Examination of the link between Employment Volatility and the Spatial Distribution of Property Crime Rate, **The American Journal of Economics and Sociology**, Vol . 86 PP:233-248.

Kiresberg, Louis 1982, **Social Conflicts**, 2nd Edition Englewood Cliffs, N .J :Prentice-Hal.

Kwong Siu, and Wong, 2007, **Disorganization Precursors**, The Family and Crime: A Multi-Year Analysis of Canadian Municipalities.

Merton, Robert & K. Nisbet, Robert 1970, The **Sociology of Social Problem**, New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Mikeal, Priks and Panu Poutaara, 2007 **Unemployment and Gangs Crime, Could Prosperity backfire?** Discussion paper 13, Center for Economic and Business Research.

Nilson, Anna and Jona Agell, 2003, **Crime, Unemployment and Labour Market Programs**, Discussion paper, Department of Economics, Stockholm University.

Rephann, J.1999, Link Between Rural Development and Crime, **Papers in Regional Science**, Vol.78, PP:365-378.

Scanzoni, John 1983, S**haping Tomorrow's Family.** Theory and Policy for the 21st Century. London :Sage Publications.

Sellin , T . 1975, **Culture** , **Conflict and Crime** , in traub S, & C. Little 1975, eds, Theories of Deviance, Itasca, III: F.E Publishers, Inc.

Shaw, Clifford R. and Henry D. McKay. 1969. **Juvenile Delinquency and Urban Areas**: A Study of Rates of Delinquency in Relation to Differential Characteristics of Local Communities in American Cities. Chicago: University of Chicago Press.

Soares, R. 2004, Development, Crime and Punishment: Accounting for the International Difference in Crim Rates **Journal of Development Economics**, Vol. 73, PP:155-184.

Stack, S 1984, Income Inequality and Property Crime**, Criminology**, Vol. 22, PP:229-257.

Sue, Titus, Reid 1980, **Crime and Criminology**, New York: Holt, Rinehart and Winston.

.